الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

العنوان:

مستقبل الاقتصاد العالمي في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

- دراسة تحليلية-

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبتين:

- بوسنينة ياسمينة
- شنيقي إيمان

إشراف الأستاذ:

د/ صوفان العيد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: د/شلغوم عميروش	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: د/ صوفان العيد	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: د/بوبلوطة بلال	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد،

نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل، ونخص بالذكر أستاذنا الفاضل الدكتور **"العيد صوفان"** الذي لم يبخل علينا طوال فترة إنجاز البحث بالنصائح والتوجيهات فله من الله المثوبة والإحسان ودوام التوفيق، كما نتقدم بالشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول المشاركة في تقييم البحث، ولا ننسى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية – ماستر تخصص اقتصاد دولي الذين أشرفوا علينا خلال فترة الدراسة.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

وجعلهما لي سراجا منيرا

إلى جميع افراد العائلة كل باسمه صغيرا وكبيرا

إلى زميلة الدراسة إيمان

إلى كل من ارتشفت قطرة علم ذات يوم

أهدي هذا العمل المتواضع

ياسمينة

إهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

وجعلهما لي سراجا منيرا

إلى إخوتي الأعزاء يونس، أسماء، نورالدين حفظهم الله

إلى رفيقات دربي

إلى كل زملائي في الدراسة

إلى كل عائلتي

إلى كل من أحب

إيمان

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VII
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: واقع الاقتصاد العالمي	
تمهيد	08
المبحث الأول: مؤشرات الآداء الاقتصادي العالمي الإجمالي	09
المطلب الأول: النمو الإقتصادي العالمي	09
المطلب الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر	13
المطلب الثالث: المبادلات التجارية	16
المبحث الثاني: مؤشرات أخرى للاقتصاد العالمي	23
المطلب الأول: أسعار النفط والمواد الأولية	23
المطلب الثاني: التضخم	27
المطلب الثالث: الدين العالمي	29
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: العلاقات الاقتصادية الصينية -الأمريكية بين التعاون والمنافسة	
تمهيد	33
المبحث الأول: نظرة على الإقتصاد الصيني	34
المطلب الأول: لمحة عن تطور الإقتصاد الصيني	34
المطلب الثاني: مرتكزات الاقتصاد الصيني	36
المطلب الثالث: تحديات الإقتصاد الصيني	42
المبحث الثاني: نظرة على الإقتصاد الأمريكي	44
المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الأمريكي	44

المطلب الثاني: مرتكزات الاقتصاد الأمريكي	45
المطلب الثالث: تحديات الاقتصاد الأمريكي	49
المبحث الثالث: التعاون التنافسي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية	53
المطلب الأول: مجالات التعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية	53
المطلب الثاني: مجالات المنافسة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية	57
خلاصة الفصل	64
الفصل الثالث: انعكاسات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي	
تمهيد	66
المبحث الأول: الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية	67
المطلب الأول: لمحة عن الحروب التجارية	67
المطلب الثاني: الحمائية التجارية	68
المطلب الثالث: تصاعد التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة	71
المبحث الثاني: انعكاسات الحرب التجارية على الاقتصادين الصيني والأمريكي	81
المطلب الأول: تداعيات الحرب التجارية على الاقتصاد الصيني	81
المطلب الثاني: تداعيات الحرب التجارية على الاقتصاد الأمريكي	83
المبحث الثالث: الاقتصاد العالمي في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة	88
المطلب الأول: مخاطر الحرب التجارية على النمو العالمي والتجارة الدولية	88
المطلب الثاني: تداعيات الحرب التجارية على بعض المناطق والدول	90
المطلب الثالث: توقعات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية	95
خلاصة الفصل	102
الخاتمة	104
قائمة المراجع	110
الملخص	

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض المجموعات الاقتصادية (الاقتصادات المتقدمة، آسيا النامية، أمريكا اللاتينية والكاريبي) خلال الفترة 2016-2018	14
02	معدلات النمو في تجارة البضائع حسب المناطق لسنتي 2016-2017	21
03	نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي الصيني لسنوات: 2000-2008-2010-2013-2014-2016-2017	36
04	تطور معدلات نمو الناتج وإجمالي الناتج خلال الفترة 2008-2017	37
05	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة خلال الفترة 2010-2017	38
06	تطور الصادرات مقابل الواردات خلال الفترة 2012-2017	41
07	أهم الوجهات التصديرية للصين لسنة 2017	41
08	إحصائيات حول بعض مؤشرات الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 2008-2017	47
09	تطور الدين الأمريكي خلال الفترة 2010-2017	51
10	أهم دائني الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2017	51
11	تطور العجز التجاري الأمريكي مع الصين خلال الفترة 2010-2017	52
12	معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2017	54
13	أهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2017	72
14	أهم مصدري الصلب والألومنيوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2017	77
15	المبادلات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين خلال سنة 2018	85
16	حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2018	92

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الناتج المحلي الإجمالي: العالمي، مجموعة الأسواق الناشئة والدول المتقدمة خلال الفترة 2016-2018	10
02	أهم تطورات التجارة العالمية لسنة 2017	19
03	ملخص للتعريفات الجمركية المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2018	80

مقدمة

تميزت الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي متغيرات عالمية متسارعة أبرزها التكتلات والاندماجات الاقتصادية العملاقة، ليس بين المؤسسات الكبرى فقط بل بين الدول والأقاليم أيضاً إضافة إلى تفعيل منحى التحرر الاقتصادي وحرية انتقال السلع والخدمات والعناصر الإنتاجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي، وتفعيل المنافسة وآليات السوق الحر، وتطور الاتصالات عبر الألياف الضوئية والفضائيات وانتشار بنوك المعلومات عبر الأنترنت، وأصبح السبق والتطور لمن يعرف ويعلم، والمحصلة هي تقارب العالم ليطلق عليه اسم القرية الكونية، بفضل إفرازات العولمة وبالخصوص العولمة الاقتصادية التي استطاعت أن تتجلى في الاقتصاد العالمي عن طريق مؤسساتها الثلاث صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، هذه المؤسسات التي تواجه العديد من التحديات للحفاظ على نظام تجاري مفتوح ومتعدد الأطراف، وتضمن الاستقرار المالي والنقدي العالمي عن طريق سياساتها ومبادئها.

إذن فإن أبرز سمات الاقتصاد العالمي اليوم هو زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول وارتباطها فيما بينها بعلاقات مالية، نقدية وتجارية، ومع مطلع القرن الواحد والعشرين شهد الاقتصاد العالمي تحولات في موازين القوى حيث ظهرت قوى جديدة أو ما يطلق عليها الاقتصادات الناشئة في مقدمتها الصين أو العملاق النائم الذي استفاق، الصين التي استطاعت أن تحقق معجزة اقتصادية وتصبح الشريك الاقتصادي الأول في منظومة الصادرات والواردات والمعاملات التجارية العالمية لأقوى اقتصاد في العالم اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بمنطق إن كانت أمريكا تظن أنها استثنائية، فالصين ترى نفسها كذلك أيضا.

فمن من يقرأ التغيرات الاقتصادية الدولية بدقة، يجد أن الصين تضع اليوم أعمدة الاقتصاد العالمي الجديد، وهنا نذكّر بالإشارات المتكررة التي وردت في كتاب صدام الحضارات–إعادة صنع النظام العالمي للكاتب" صامويل هنتغتون"، والذي تحدث فيه عن انتقال موازين القوى من الغرب إلى الشرق وبالخصوص الاقتصاد الصيني الذي قال عنه أنه سيصبح الأكبر في العالم في أوائل القرن 21 وأن أكثر الاقتصادات تنافسية من المرجح أن يكون معظمها آسيويا، وبالفعل نجح الاقتصاد الصيني في أن يصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي بناتج محلي إجمالي بلغ حوالي 12,34 تريليون دولار أمريكي في عام2017 بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والذي بلغ إنتاجها المحلي 19,39 تريليون دولا أمريكي وفقًا لإحصائيات البنك الدولي.

وفي ظل هذه المعطيات أصبحت العلاقات الصينية الأمريكية تشكل نموذجا يجمع بين المنافسة والتعاون الحذر في نفس الوقت، فلا أحد يمكنه إلغاء دور الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي من جهة ومن جهة أخرى النمو الاقتصادي المتواصل للصين التي أصبحت ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم مرشحة أن تزيح الولايات المتحدة الأمريكية عن عرش الهيمنة آفاق 2030، ورغم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين

البلدين إلا أن التوترات التجارية الأخيرة بينهما والتي تصاعدت بسرعة خلال فترة زمنية قصيرة شكلت قلقا متزايدا بشأن تأثيرها المحتمل على الاقتصاد العالمي، وكذلك تهديدا خطيرا للنظام التجاري متعدد الأطراف ومبدأ التجارة الحرة فالصين أكبر دولة نامية في العالم، والولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة متقدمة، وبطبيعة الحال فالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين تؤثر بشكل مباشر وكبير على اقتصاد كل منهما وكذلك لها أهمية كبيرة بالنسبة لاستقرار الاقتصاد العالمي، وبين عبارتي "أمريكا أولا" و"صنع في الصين" التي غزت العالم.

نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن قراءة مستقبل الاقتصاد العالمي في ظل الحرب التجارية المتصاعدة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هي الانعكاسات المحتملة للحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة على استقرار الاقتصاد العالمي؟

– هل ستؤدي سياسة الحمائية التجارية باتخاذ حزمة من التعريفات والرسوم الجمركية المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة إلى أزمة مالية جديدة؟

– كيف ستؤثر الحرب التجارية على الاقتصاد الأمريكي وسعر صرف الدولار خاصة في ظل العجز المتواصل للميزان التجاري مع احتمال وصول العجز المالي سنة 2020 إلى01 تريليون دولار؟

– هل ستلجأ الصين في الحرب التجارية إلى استخدام سندات الخزانة الأمريكية التي تمتلك منها 1,17 تريليون دولار كورقة ضغط على الولايات المتحدة؟

– كيف ستؤثر الحرب التجارية على تنافسية الصادرات الصينية خاصة في ظل توجه أكبر نحو تحرير قيمة العملة (اليوان) وزيادة الطلب على الاستهلاك المحلي؟

فرضيات الدراسة:

كإجابة أولية على التساؤلات السابقة نضع الفرضيات الآتية:

- استمرار الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة سيؤدي إلى ركود اقتصادي وبالتالي إلى أزمة جديدة في الاقتصاد العالمي خاصة إذا دخلت أطراف أخرى؛
- انتهاج سياسة الحمائية التجارية يتعارض مع العولمة الاقتصادية ومبادئ الرأسمالية وبالتالي يضع السياسة الاقتصادية الأمريكية في تناقض مع ذاتها مما يدفعها للتراجع عن هذه السياسة؛
- لن تتأثر الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب التجارية بفعل قوة اقتصادها وحجمه الهائل والذي يعتبر التغطية الفعلية للدولار الأمريكي، إضافة إلى وجود التغطية الحقيقية للدولار وهي رصيد المخزون الذهبي والتي تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر احتياطي عالمي منه؛
- تنافسية الصادرات الصينية لن تتأثر خاصة في ظل مبادرة "طريق واحد حزام واحد" لتطوير شبكة المواصلات العالمية وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي بالبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها في آسيا وأوروبا وإفريقيا، بالإضافة إلى خطة "صنع في الصين 2025" والتي تسعى الصين من خلالها إلى تعزيز التقدم التكنولوجي.

أهمية الدراسة

تأتي دراسة موضوع مستقبل الاقتصاد العالمي في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة نظرا لمكانة هذين العملاقين في الاقتصاد العالمي وطبيعة العلاقة بينهما التي تجمع بين التنافس والتعاون في آن واحد، فالتجربة الاقتصادية أو المعجزة الصينية التي تم تحقيقها تعتبر من النماذج الدولية المتميزة، حيث نجح الاقتصاد الصيني في أن يصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بناتج محلي إجمالي بلغ حوالي 12,34 تريليون دولار أمريكي في عام 2017 وفقًا لإحصائيات البنك الدولي، في ظل بوادر لتراجع الهيمنة والقدرة التنافسية للولايات المتحدة ومدى التزامها بسياسة تحرير التجارة الدولية التي نادت بها لأكثر من 50 عاما، وكيف ستؤثر هذه الحرب التجارية على اقتصاد كل منهما وعلى الاقتصاد العالمي عامة.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال دراستنا للموضوع إلى:

– توضيح طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؛

– إبراز التحديات على اقتصاد كلا البلدين بسبب الحرب التجارية التي بادرت بها الولايات المتحدة، والتي طالما اتهمت الصين أنها تلجأ للتخفيض العمدي لقيمة عملتها وهذا الإجراء تراه الولايات المتحدة غير عادل بالإضافة إلى اتهامها المستمر بسرقة حقوق الملكية الفكرية؛

– كشف النتائج والتداعيات الخطيرة التي يمكن أن تتسبب فيها الحرب التجارية على استقرار الاقتصاد العالمي إذا استمرت بشكل متصاعد.

مبررات اختيار الموضوع

إن المبررات التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع تتمثل أساسا في عدم تناول الموضوع من قبل المختصين بهذا الشكل من قبل، وقلة المصادر المتاحة عنه في المكتبات، وهو الموضوع الراهن في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى أنه من أهم الموضوعات في تخصصنا تخصص اقتصاد دولي وذلك من خلال إبراز العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة ومحاولة معرفة هل ستستمر الهيمنة الأمريكية وعملتها الدولار على الاقتصاد العالمي في ظل التنامي المتصاعد للاقتصاد الصيني المرشح لإزاحة الولايات المتحدة عن مكانتها التقليدية.

منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وقصد الوصول إلى النتائج والأهداف المرجوة تم الاعتماد على:

- المنهج التاريخي: من خلال عرض مختصر عن تطور الاقتصاد الصيني وإعطاء لمحة عن الاقتصاد الأمريكي.
- المنهج الوصفي التحليلي: من خلال عرض مرتكزات الاقتصادين الصيني والأمريكي، وكذلك عن طريق تحليل مختلف الإحصائيات والبيانات التي جعلت العلاقة الاقتصادية بينهما نموذجا للتنافس التعاوني ومكانتهما في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تداعيات الحرب التجارية على مختلف الأطراف.

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع مستقبل الاقتصاد العالمي في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من أهم المواضيع التي تشغل المحللين والخبراء الاقتصاديين بصفة كبيرة، ولهذا ومن خلال هذا البحث تم الاعتماد على دراسات سابقة تناولت بعضا من جوانب هذا الموضوع.

وتتمثل بعض الدراسات السابقة التالية في:

-**دلامي نجية:** دراسة تحليلية للعلاقات الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية-تخصص مالية واقتصاد دولي-جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف الجزائر -السنة الجامعية 2012/2011، حيث تناولت الدراسة بالتحليل سياسة تخفيض قيمة العملة لتحقيق تنافسية الصادرات، في ظل الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي وظهور الصين كأقوى منافس لهذه الهيمنة بمؤهلات جعلته يتبوأ هذه المكانة، وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة مرهون بشروط والتسابق في تطبيقها أدى إلى حرب عملات لم تفرز رابحين وخاسرين وإنما كانت نتائجها كارثية على الاقتصاد العالمي.

-**مخنف سفيان:** مستقبل المنظمة العالمية للتجارة في ظل إجراءات 'ترامب' الحمائية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 21، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، ديسمبر 2018، تناولت الدراسة السياسة الحمائية التي انتهجها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بهدف حماية الاقتصاد الأمريكي من المنافسة الخارجية وانعكاس ذلك على المنظمة العالمية للتجارة، وتوصلت الدراسة إلى أن حمائية "ترامب" تشكل تهديدا خطيرا على مستقبل المنظمة مع رفض واسع من طرف اغلب الدول الكبرى لهذه الإجراءات.

- **خالد عبد الوهاب الباجوري:** تداعيات الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر، سبتمبر 2018، تناولت الدراسة تداعيات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي والعربي من خلال حزمة التعريفات الجمركية المفروضة والمتبادلة بين البلدين، وتوصلت الدراسة إلى أن الحرب التجارية تؤثر على جميع الأطراف دون استثناء، وأنه من الأفضل التفاوض والحوار في اطار قوانين المنظمة العالمية للتجارة من اجل الحفاظ على رفاهية الشعوب.

تقسيمات الدراسة:

من أجل الإلمام بهذا الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة واختيار الفرضيات، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول كما يلي:

- الفصل الأول كان بعنوان واقع الاقتصاد العالمي وقسم إلى مبحثين، المبحث الأول عرضنا فيه مؤشرات الآداء الاقتصادي الإجمالي، أما المبحث الثاني فتضمن مؤشرات أخرى للاقتصاد العالمي.
- الفصل الثاني بعنوان العلاقات الاقتصادية الصينية–الأمريكية بين التعاون والتنافس، حيث تضمن المبحث الأول نظرة على الاقتصاد الصيني، أما المبحث الثاني فتناول نظرة على الاقتصاد الأمريكي، ليتم في المبحث الثالث عرض مجالات التعاون والتنافس بين البلدين.
- الفصل الثالث كان بعنوان انعكاسات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي حيث تم في المبحث الأول الحديث عن الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في عرض للتسلسل الزمني للتعريفات الجمركية المتبادلة، وتضمن المبحث الثاني انعكاسات الحرب التجارية على الاقتصادين الصيني والأمريكي، أما المبحث الثالث فخصص لمستقبل الاقتصاد العالمي في ظل حرب التعريفات والسيناريوهات المحتملة.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهناها في هذا البحث هو قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان في مكتبتنا هذا من جهة، ومن جهة أخرى مشكل تضارب الإحصائيات والبيانات التي اعتمدناها في التحليل، من مختلف التقارير الاقتصادية العالمية، والمواقع المتخصصة.

الفصل الأول:

واقع الاقتصاد العالمي

المبحث الأول: مؤشرات الأداء الاقتصادي الإجمالي

المبحث الثاني: مؤشرات أخرى للاقتصاد العالمي

تمهيد:

يواجه الاقتصاد العالمي اليوم تحديـات كبيرة ومعقدة، بسبب التغير التكنولوجي المتسارع والعولمة ومن أبرز التحديات، فوضى البريكست بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، التداعيات المحتملة للترتيبات المؤسساتية والتجارية بينهما على النمو الاقتصادي، ضعف الجهود المبذولة لمعالجة التحديات العابرة للحدود مثل التغيرات المناخية، بالإضافة إلى الآثار المتبقية من الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008، وما أفرزته من تغييرات في موازين القوى الاقتصادية، حيث أتاحت الفرصة لزيادة بروز اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية على حساب القوى الاقتصادية الكبرى التقليدية، في مشهد لانتقال القوة من الغرب إلى الشرق، مما كان سببا في ظهور سياسات حمائية تجارية جديدة، وإعلان حرب تجارية جعلت الاقتصاد العالمي يعيش في حالة من عدم اليقين تحسبا للآثار التي ستطبعها هذه المتغيرات على مؤشرات الاقتصاد العالمي والتي من خلالها ترسم الحكومات والدول سياساتها الاقتصادية.

وبناءا على المعطيات السابقة سنتناول في هذا الفصل واقع الاقتصاد العالمي، من خلال أهم المؤشرات التي تتبعها الهيئات الاقتصادية الدولية في تحليل المشهد الاقتصادي العالمي حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مؤشرات الأداء الاقتصادي العالمي الإجمالي

المبحث الثاني: مؤشرات أخرى للاقتصاد العالمي

المبحث الأول: مؤشرات الأداء الاقتصادي الإجمالي

تسعى المؤسسات الاقتصادية الدولية، للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي في ظل عالم يزداد ترابطا ولكن في مسارات مختلفة وبسرعات متفاوتة، لبلوغ أداء اقتصادي معقول يحقق الرخاء الدائم للأفراد في جميع مناطق العالم.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي العالمي

يشكل النمو الاقتصادي أهمية كبيرة لاقتصادات مختلف الدول، ودعم استقرارها محليا وعالميا، من خلال امتلاك الموارد المتاحة لزيادة الدخل القومي لمدة طويلة.

يقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة مقارنة بالسنة التي قبلها.

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

يقيس الناتج المحلي الإجمالي القيمة النقدية للمنتجات والخدمات النهائية، أي التي يشتريها المستخدم الأخير، والتي تنتج في بلد ما، خلال فترة زمنية معينة، يتكون من سلع وخدمات تنتج للبيع في السوق، كما يشمل منتجات غير سوقية مثل الدفاع، أو خدمات التعليم والصحة التي توفرها الدولة[1].

ثانيا: تحليل تغيرات معدل الناتج المحلي الإجمالي حسب بعض المجموعات الرئيسية

اكتسب النشاط الاقتصادي العالمي انتعاشا متزايدا خلال سنتي 2017-2018 مقارنة بسنة 2016 بعد أن سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي أدنى مستوياته منذ الأزمة المالية العالمية 2008[2]، حيث سجل نسبة 3,2%.

[1] تيم كلين، ما هو الناتج المحلي الإجمالي، العودة إلى الأساسيات، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 4، ديسمبر 2008، ص48.

[2] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2017، ص16، متاح على الموقع:
https://www.imf.org/ar/publications/areb

والمنحنى التالي يبين تطورات الناتج المحلي الإجمالي العالمي لبعض المجموعات الرئيسية في الاقتصاد العالمي:

الشكل(01): تطور الناتج المحلي الإجمالي: العالمي، مجموعة اقتصادات الأسواق الناشئة والدول المتقدمة خلال الفترة 2016-2018.

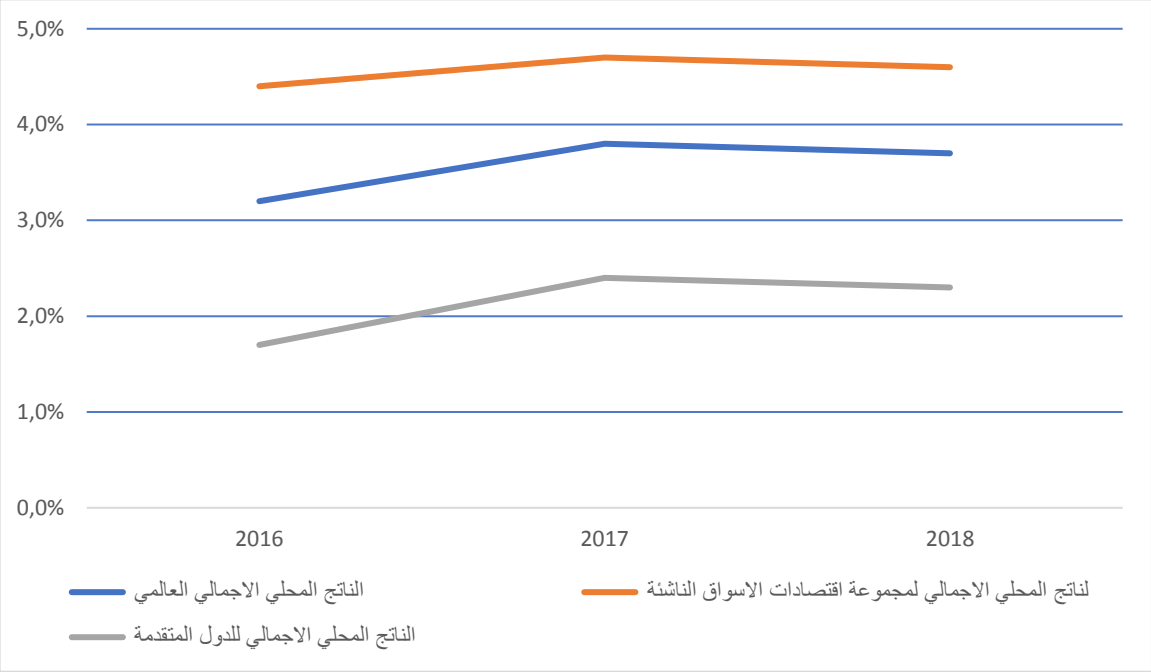

المصدر: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، جويلية 2018، جانفي2019.

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي 3,2% سنة 2016، وهي أدنى نسبة نمو منذ الأزمة المالية العالمية 2008، وذلك انعكاسا للتطورات الاقتصادية والسياسية الحاصلة في مختلف الاقتصادات مثل استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والذي لايزال أثره النهائي غير مؤكد بسبب عدم اليقين بمصير الترتيبات والاتفاقيات التجارية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ملف الهجرة واللاجئين[1].

ليعود الناتج المحلي الإجمالي إلى الصعود سنة 2017 بنسبة 3,8% مفسرا بحدوث طفرة في نشاط الصناعة التحويلية وتحسن النمو في كثير من الدول، مما أدى إلى انتعاش الاقتصاد العالمي[2].

[1] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2016، ص16، متاح على الموقع:
https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2016/eng/assets/pdf/

[2] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2018، ص15، متاح على الموقع:
/https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2018/eng/assets/pdf

لينخفض معدل النمو لسنة 2018 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي ولو بنسبة طفيفة، حيث سجل 3,7%، وحسب خبراء الصندوق رغم الانتعاش الحاصل في الاقتصاد العالمي، إلا أنه يظل بمعدلات متباطئة.

ومن خلال التطورات الحاصلة في المجموعات الاقتصادية الرئيسية نفسر تغير معدلات نمو الناتج كالآتي:

1-مجموعة الاقتصادات المتقدمة :

شهدت مجموعة الاقتصادات المتقدمة تحسنا في معدل النمو بـ 2,4% سنة 2017، مقارنة بـ 1,7% سنة 2016، ويعود التحسن الحاصل أساسا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على مستوى هذه المجموعة إلى التعافي المسجل على معدلات نمو الاقتصادات المشكلة لها، فمثلا:

سجلت الولايات المتحدة الأمريكية معدل نمو2,2% سنة 2017، مقابل1,7%سنة 2016، مدعوما بارتفاع الطلب المحلي على الاستهلاك وزيادة الإنفاق الاستثماري وكذلك ارتفاع الطلب الخارجي، بالإضافة إلى الإصلاحات الضريبية التي تبناها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب".

كما يرجع التحسن المسجل في المجموعة إلى زيادة النمو أيضا على مستوى منطقة اليورو وكندا، وتعزيز المكاسب من الاستثمار.

عاد النمو إلى الانخفاض بنسبة طفيفة سنة 2018 مسجلا 2,3% ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى[1]:

- الحواجز التجارية الجديدة بفعل السياسة الحمائية المتبناة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وردود الفعل تجاه ذلك؛

- تباطؤ معدلات النمو في منطقة اليورو؛

- ارتفاع أسعار الطاقة مما أدى إلى الانخفاض في الطلب من طرف الدول المستوردة لها.

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية حافظت على معدلات النمو المسجلة بفضل التحسن في نشاط القطاع الخاص، والسياسة المالية التوسعية، وذلك بالرغم من السياسة الحمائية التي انتهجتها تجاه شركائها الاقتصاديين.

[1] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر2018، مرجع سبق ذكره، ص20.

2-إقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية

سجلت اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية معدل نمو بلغ 4,4% سنة2016، بعد عدة سنوات من الانخفاض المتعاقب، وشكل بهذا المعدل3/4 النمو العالمي سنة 2016، وتابع معدل النمو التحسن والصعود خلال سنة 2017 ليبلغ4,7% مدعوما باستمرار التعافي والتحسن في كبرى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية[1]، فالبرازيل التي وصلت إلى معدلات نمو سالبة سنة 2016 قدر بـ 3,5% استطاعت العودة إلى تحقيق معدلات نمو موجبة بفضل تحسن الصادرات وارتفاع الطلب المحلي وبالمقابل حافظت المكسيك نوعا ما على معدل النمو الموجب بالرغم من حالة عدم اليقين بشأن اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA).

كما ساهم ارتفاع الطلب المحلي والخارجي في انتعاش معدلات النمو في كل من تركيا وروسيا.

أما الصين لوحدها، فقد ارتفع فيها معدل النمو ليصل سنة 2017 إلى 6,9% بسبب انتقالها إلى تشجيع الاستهلاك المحلي وقطاع الخدمات بعدما كانت تعتمد في السابق على الطلب الخارجي والصناعات الثقيلة[2].

أما الهند فقد انخفض معدل النمو فيها سنة 2017 إلى 6,7% بعد أن بلغ 7,1% سنة 2016، ومن أسباب هذا الانخفاض مبادرة الصرف الأجنبي، التي نفذتها السلطات وحالة عدم اليقين بخصوص تطبيق ضريبة السلع والخدمات[3].

ولكن بفضل تحسن معدل النمو في الاقتصاد الهندي سنة 2018، حيث بلغ 7,3% نتيجة زيادة الطلب المحلي، حافظت آسيا الصاعدة على استمرارها في النمو.

دون إغفال المخاطر التي خلقتها التوترات التجارية بفعل السياسة الحمائية الأمريكية خصوصا في الصين أقوى اقتصاد في المجموعة وامتداد ذلك الخطر إلى التحول عن النظام التجاري متعدد الأطراف وبالتالي الاقتصاد العالمي.

---

[1] مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، جانفي2019، ص08، متاح على الموقع:
https://www.imf.org/~/media/.../2019/.../weoupdateARJan19.ashx

[2] https://www.oecd.org/fr/economie/une-croissance-mondiale-modeste-amorce-mais-des-risques-et-vulnerabilites-pourraient-compromettre-la-reprise.htm, date d'entrée :02/03/2019

[3] مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، جويلية2018، ص09، متاح على الموقع:
https://www.imf.org/~/media/.../2019/.../weoupdateARJui19.ashx

3- باقي العالم

على الرغم من أن اقتصادات باقي العالم لم تظهر في المنحنى إلا أن تأثيرها على النمو الاقتصادي يبقى فعالا حيث:

- لازالت الصراعات الداخلية وعبر الحدود تؤثر على مستويات النمو، بالإضافة إلى الأزمات السياسية التي تعاني منها بعض الدول مثل فنزويلا؛

- تعاني أيضا بعض الاقتصادات الصغيرة من تحديات عديدة مثل وفورات الحجم السالبة، تواتر الكوارث الطبيعية وعدم التنويع في الاقتصاد واعتمادها على صناعات صغيرة لا تستطيع المنافسة في السوق العالمية؛

- لاتزال العديد من الدول التي تعتمد في اقتصاداتها على تصدير سلعة أولية وحيدة مثل النفط، تعاني من معدلات نمو متدبدبة وغير مستقرة، بسبب عدم الثبات في الأسعار لأنها تخضع لظروف العرض والطلب؛

غير أن ما يلاحظ سنة 2018 أن ارتفاع أسعار النفط ساهم في تحسن معدلات النمو في الاقتصادات المصدرة له لاسيما في إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى الدول لتحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي بشتى الطرق المتاحة، ويعد الاستثمار الأجنبي خاصة المباشر أحد أهم تلك الأدوات ومن أكثرها تأثيرا على الآداء الاقتصادي العالمي.

أولا: نظرة عامة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي سنة 2017 بنسبة 23%، وقدرت بـ 1,43 تريليون دولار[1]، مقارنة بـ 1,86 تريليون دولار سنة 2016 وقد واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي انخفاضها عام2018 أيضا، بنسبة 19% لتصل إلى1,2 تريليون دولار، وحسب الأونكتاد فإن التراجع المسجل في سنة 2017 يعود إلى انخفاض بنسبة 22% في قيمة عملية الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، بالإضافة إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة، والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض المجموعات الاقتصادية خلال الفترة 2016-2018:

[1] World Investment report, 2018, available on: https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2018_en.pdf, p12.

جدول رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض المجموعات الاقتصادية (الاقتصادات المتقدمة، آسيا النامية، أمريكا اللاتينية والكاريبي) خلال الفترة 2016-2018

السنوات / المجموعات الاقتصادية	2016	2017			2018	
	المقدار	المقدار	نسبة التغير	الحصة العالمية	المقدار	نسبة التغير
الاقتصادات المتقدمة	1133245	712383	%37,1-	%49,8	749	%40-
آسيا النامية	475347	475839	%0,1+	%33,3	502	%5+
أمريكا اللاتينية والكاريبي	139678	151337	%8,3+	%10,6	149	%4-

(الوحدة: مليار دولار)

Source : - global Investment trends monitor unacted n31, jan2019.
-World Investment report, unacted, 2018.

من خلال الجدول نفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي كالتالي:

1- الاقتصادات المتقدمة

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1,37% لتصل إلى712,3 مليار دولار، مقارنة بـ 1,133 تريليون دولار المسجلة سنة 2016 ممثلة 49,8% من الإجمالي العالمي، وواصلت التدفقات الاستمرار في الهبوط سنة 2018 بنسبة 40% أي ما يعادل749 مليار دولار، ومن أسباب هذا الانخفاض في التدفقات[1]:

- زيادة عمليات الاندماج عبر الحدود في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة؛
- تقلص التدفقات نحو الاتحاد الأوروبي؛
- استفتاء خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي؛
- الإصلاحات الضريبية في الولايات المتحدة وإعادة الأرباح المتراكمة من قبل الشركات متعددة الجنسية.

ورغم الانخفاض المسجل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المتقدمة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية احتفظت بالمرتبة الأولى على المستوى العالمي كأكبر اقتصاد مضيف للاستثمار سنتي 2017 و2018.

[1] World investment report 2018,op cit, , p80.

ب-آسيا النامية

حافظت منطقة آسيا النامية على استقرار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 475,8 مليار دولار سنة 2017، لتمثل 33,3% كحصة عالمية، وواصلت التدفقات سنة 2018 الارتفاع حيث بلغت 502 مليار دولار بزيادة قدرها 5%.

وترجع هذه الزيادة في التدفقات إلى[1]:

- التطور الحاصل لقطاع التكنولوجيا في الصين؛
- الانتعاش المسجل في بعض الاقتصادات مثل إندونيسيا، ودول رابطة جنوب شرق آسيا؛

وعلى العموم زادت حصة الاقتصادات النامية في العالم لتبلغ 58% ممثلة نصف أكبر 10 اقتصادات مضيفة لتدفقات الاستثمار الأجنبي، حيث تعتبر هذه المنطقة من أكبر المناطق التي تتوفر على فرص واعدة بالاستثمار واحتلت الصين المرتبة الثانية عالميا كأكبر بلد مضيف للاستثمار[2].

ج-أمريكا اللاتينية والكاريبي

زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي بنسبة 8,3% سنة 2017، حيث بلغت حوالي151 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 139 دولار أمريكي المسجلة سنة 2016.

ويعود الارتفاع المسجل في التدفقات على مستوى هذه المنطقة إلى[3]:

- ارتفاع الطلب المحلي والخارجي؛
- ارتفاع أسعار السلع والمواد الأولية خاصة فول الصويا والمعادن والنفط والتي تعتبر من المصادر الرئيسية في المنطقة؛
- دور السياحة في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في منطقة الكاريبي؛

[1] World investment report, op cit, 2018, p61.
[2] GLOBAL Investment trends monitor, 2018, available on: https://unctad.org/en/pages/publications/Global-Investment-Trends-Monitor-(Series).aspx, P02.
[3] World investment report, 2018, op cit, p69.

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي في الأسواق الرئيسية مثل البرازيل والمكسيك، وهو ما عزز الاستثمار في الصناعات الغذائية والسلع الاستهلاكية؛

- استئناف الشركات متعددة الجنسيات نشاطها في قطاع صناعة السيارات في كل من البرازيل والمكسيك؛

- ورجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الانخفاض بنسبة 4% سنة 2018 بما يعادل 149 مليار دولار.

إضافة إلى ما ذكر سابقا، أصبح للاقتصاد الرقمي اليوم انعكاسات هامة على الاستثمار الأجنبي المباشر والذي أحدث تغييرا أساسيا في طريقة إنتاج الشركات متعددة الجنسية وتسويق سلعها وخدماتها عبر الحدود[1].

فقد أصبحت الشركات الرقمية متعددة الجنسية بما فيها منصات الاستثمار وشركات التجارة تستطيع أن تتواصل مع الزبائن في الخارج وتبيع منتجاتها دون الحاجة إلى قدر كبير من الاستثمار المادي في الأسواق الأجنبية، حيث لم يبقى الاقتصاد الرقمي مقتصرا فقط على قطاع التكنولوجيا، بل بات يتعلق على نحو متزايد برقمنة سلاسل الإمداد عبر جميع قطاعات الاقتصاد العالمي[2].

المطلب الثالث: المبادلات التجارية

تعتبر التجارة أو التبادل التجاري من أهم المؤشرات لقياس الآداء الاقتصادي، وقدرة الدول على المنافسة وتسويق منتجاتها في الأسواق العالمية.

أولا: نظرة على التجارة العالمية لسنة 2016

سجلت تجارة البضائع العالمية سنة 2016 أدنى نسبة لها بـ 1,8%، وذلك منذ الأزمة المالية العالمية 2008، حيث تقاس تجارة البضائع بمتوسط الصادرات والواردات[3].

ومن بين أهم أسباب الانخفاض نجد:

- تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي؛

- انخفاض الإنفاق الاستثماري في الولايات المتحدة الأمريكية؛

[1] تقرير الاستثمار العالمي،2017، ص14، متاح على الموقع:https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/

[2] نفس المرجع، ص05.

[3] Examen statistique du commerce mondiale, organisation mondiale du commerce, 2017, disponible sur :https://www.wto.org/french/res_f/statis_f/wts2017_f/wts17_toc_f.htm ,p20.

– استمرار الصين في إعادة التوازن لاقتصادها من خلال التحول إلى تشجيع الطلب على الاستهلاك المحلي، مما أضعف الطلب العالمي على الواردات؛

– ورافق النمو البطيء في التجارة العالمية، معدل نمو ناتج محلي إجمالي ضعيف حيث قدر بـ3,2% .

وأما عن صادرات البضائع فقد قدرت بـ 15460 مليار دولار سنة 2016.

وحسب بعض المناطق فإن:

– أمريكا الشمالية كانت مسؤولة إلى حد كبير عن تباطؤ نمو التجارة حيث ساهمت بنسبة 0,1% في نمو الواردات، ومن بين أسباب الضعف:

– انخفاض أسعار النفط، وانخفاض معدلات الاستثمار؛

– أوروبا وآسيا هما المنطقتان الوحيدتان اللتان ساهمتا بشكل إيجابي في الطلب العالمي، حيث زاد النمو في أوروبا بنسبة 1,6% ممثلة بذلك 39% من حجم تجارة البضائع العالمية، وآسيا بنسبة 1,9% أي 49% من حجم تجارة البضائع العالمية[1]؛

– الاقتصادات الإفريقية شهدت انخفاضا حادا في واردات الخدمات، كما خفضت أسعار الطاقة إيرادات الدول المصدرة للنفط في المنطقة.

ولكن رغم الانخفاض في حجم التجارة العالمية، ظلت الولايات المتحدة أكبر مصدر ومستورد للخدمات التجارية في العالم، في حين احتلت الصين المركز الخامس في الصادرات، وانخفضت حصتها من تجارة البضائع العالمية إلى11,8% سنة 2016. لكنها ظلت ثاني أكبر مستورد للخدمات خصوصا خدمات التكنولوجيا المتقدمة[2]،

– احتلت كل من الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا اليابان وفرنسا المراتب الخمس الأولى كمستوردين ومصدرين في العالم.

[1] Examen statistique du commerce mondiale 2017, op cit, p25.
[2] Ibid, p50.

–أمريكا الجنوبية انخفضت صادرات البضائع من أمريكا الجنوبية والوسطى بنسبة 6% عام2016، حيث تعتمد المنطقة بشكل كبير على المنتجات الزراعية والطاقة وبالتالي فهي عرضة للتغيرات في أسعار هذه المنتجات.

– البرازيل ثاني أكبر دولة مصدرة للمنتجات الزراعية عام2016، انخفضت صادراتها بنسبة 3% مما قلل من نتائج أمريكا الجنوبية[1].

– الشرق الأوسط ورابطة الدول المستقلة: يعتمدان على السلع الأساسية خاصة النفط، ومن بين جميع المناطق سجلت رابطة الدول المستقلة أسوء آداء في الصادرات مع انخفاض بنسبة 16% سنة 2016، حيث بلغت قيمة الصادرات 418,6 مليار دولار، الواردات 332,6 مليار دولار.

ثانيا: تطورات التجارة العالمية لسنة 2017

في عام2017 سجلت التجارة العالمية أعلى معدل نمو لها في ست سنوات من حيث الحجم والقيمة، حيث بلغ معدل النمو4,7 % ويمكن إعطاء ملخص لتطور التجارة العالمية سنة 2017 من خلال الشكل التالي[2]:

[1] Examen statistique du commerce mondial, 2017, op cit , P52.
[2] Examen statistique du commerce mondiale 2018, disponible sur : https ://www.wto.org/french/res_f/statis_f/wts2018_f/wts2018_f.pdf, P30.

الشكل(02): أهم تطورات التجارة العالمية سنة2017

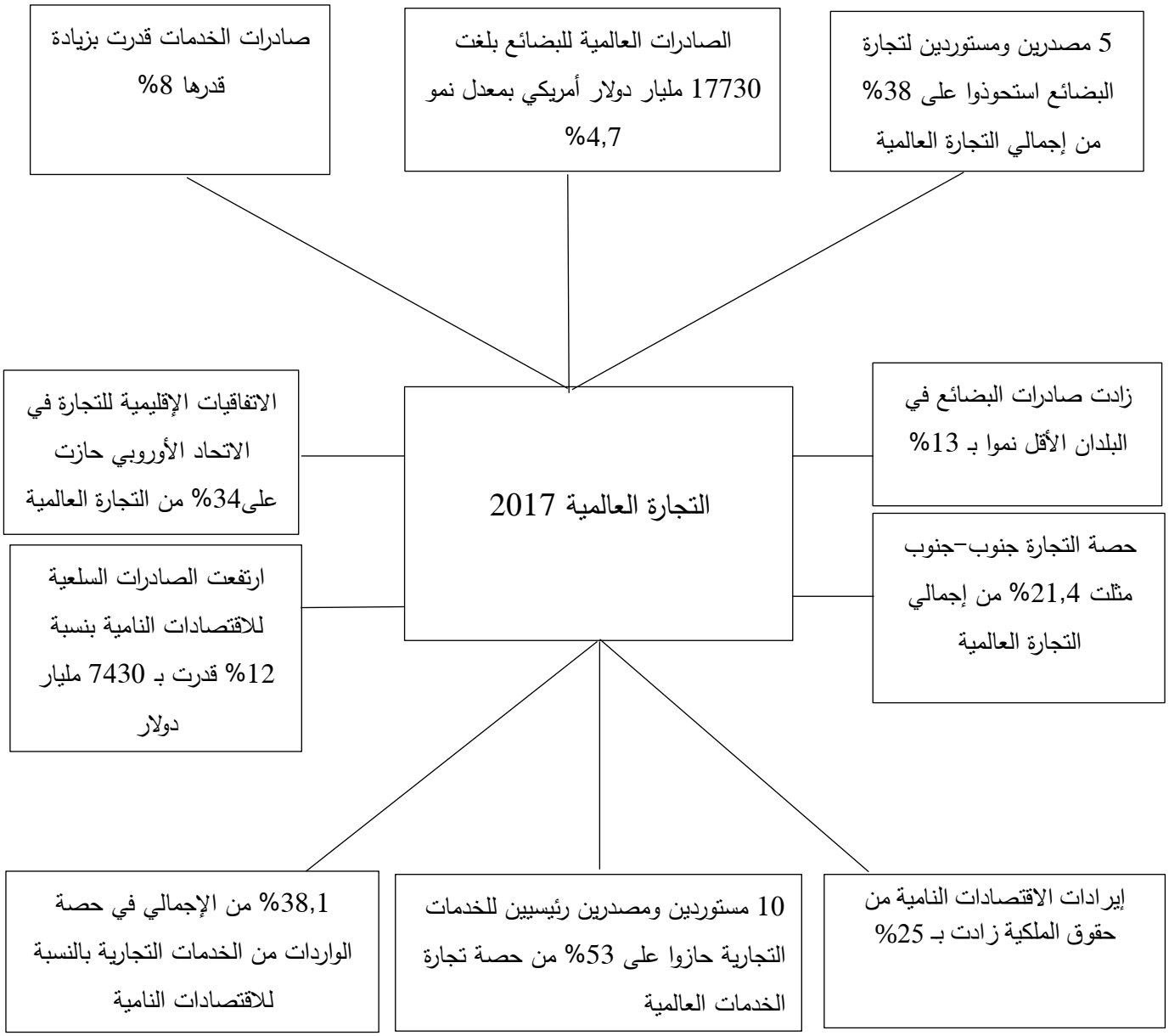

Source: Examen statistique du commerce mondial 2018

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ:

- ارتفاع حجم تجارة البضائع المقاسة بمتوسط الصادرات والواردات إلى 4,7% أي ما يعادل 17730 مليار دولار وفي أول زيادة سنوية تزيد عن 3% مند سنة2011.
- ارتفعت صادرات الخدمات التجارية بنسبة 8% أي ما يعادل 5280 مليار دولار مدفوعة بارتفاع قيمة الدولار خلال هذه الفترة.
- أكبر خمس دول تجارية لسنة 2017 هي: الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان هولندا حيث حازت على 38,2% من إجمالي التجارة العالمية، حيث زاد الفائض التجاري لألمانيا بينما هولندا حققت زيادة في صادرات السيارات والمستحضرات الصيدلانية[1].
- الدول العشرة الأولى في تجارة الخدمات، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين ألمانيا، المملكة المتحدة هولندا، فرنسا، اليابان، الهند، سنغافورة، حازت على53% من إجمالي تجارة الخدمات العالمية، حيث ظلت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر ومستورد للخدمات التجارية.
- إذن من الملاحظ أن عام2017 بالنسبة للتجارة العالمية كان استثنائيا، ويرجع النمو المحقق خلال هذا العام إلى عوامل دورية بشكل رئيسي تمثلت في[2]:
- نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي لسنة 2017؛
- كثافة النشاط الاقتصادي، مدفوع بزيادة الإنفاق الاستثماري وخاصة في الولايات المتحدة وزيادة الإنفاق الاستهلاكي في اليابان؛
- ساهمت محافظة الصين والاتحاد الأوروبي على نسب مستقرة للنمو في تعزيز الطلب العالمي.

ومن خلال الجدول التالي نبين معدل الزيادة في تجارة البضائع حسب بعض المناطق الاقتصادية لسنتي 2016-2017:

[1] Examen statistique du commerce mondial 2018, op cit, P71.
[2] Ibid, P30.

جدول رقم(02): معدلات النمو في تجارة البضائع حسب المناطق لسنتي 2016-2017

الوحدة: نسبة مئوية

المناطق / السنوات	الدول المتقدمة		الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية		آسيا		أمريكا اللاتينية والوسطى والكاريبي	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
2016	%1,1	%2,0	% 2,3	%1,9	% 2,3	% 3,5	%1,9	%6,8-
2017	% 3,5	% 3,1	% 5,7	% 7,2	% 6,7	% 9,6	% 2,9	% 4,0

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول نلاحظ تحسن لمعدلات نمو التجارة في جميع مناطق العالم، ولكن اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية حققت معدلات نمو أفضل من الاقتصادات المتقدمة بـ5,7% بالنسبة للصادرات و7,2% بالنسبة للواردات، وهو ما يؤكد الدور المتنامي والأهمية التي وصلت إليها هذه الاقتصادات وبتفصيل أكثر ضمن المجموعة حققت آسيا أعلى معدل نمو بـ6,7% صادرات، و9,6% بالنسبة للواردات بسبب التطورات الحاصلة لبعض الاقتصادات الرئيسية في المنطقة خصوصا الصين والهند.

- بالنسبة لسنة 2018، تبقى أغلب التوقعات مرتبطة بالتدابير التقييدية التجارية، التي مست مجموعة واسعة من المنتجات في الاقتصادات الرئيسية، الحديث عنها خلال الفصل الثالث.

- ثورة التجارة الرقمية:

أحدثت التجارة الرقمية أو لإلكترونية تغييرا كبيرا في هيكل التجارة العالمي، وأصبحت تمثل ما يسمى بالعصر الجديد للتجارة، حيث زادت أهمية تدفق البيانات أكثر من تدفقات التجارة الفعلية[1].

وحسب تصريحات كريستين لاغارد -مدير عام صندوق النقد الدولي- فإن تجارة الخدمات التي تمثل اليوم 1/5 الصادرات العالمية نصفها تقوده التكنولوجيا الرقمية.

[1] كرستين لاغارد، نحو خلق نظام تجاري عالمي أفضل، 14ماي 2018، متاح على الموقع:
https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2018/eng/assets/pdf/

وبالنظر إلى ما حققته الشركات الكبرى في هذا المجال من خلال منصات التجارة الإلكترونية، مثل متجر أمازون الذي بلغت قيمته السوقية 889 مليار دولار أمريكي شهر مارس2018[1]، بمبيعات تقدر بـ 44% من إجمالي ما يحدث على الإنترنيت من عمليات شراء يوميا، ومجموعة علي بابا، التي تضم أكثر من مليار منتج، تتضح أهمية التجارة الرقمية حيث تسيطر عليها دول كبرى مثل الولايات المتحدة، ومن المتوقع أن تهيمن عليها العديد من الاقتصادات الناشئة في منطقة آسيا في مقدمتها الصين، والهند وإندونيسيا.

[1] عبد الله الموسى، إمبراطورية أمازون، كيف ستسيطر شركة واحدة على كل جوانب حياتنا، نشر بتاريخ 2019/02/12، متاح على الموقع:https: www.arageek.com تاريخ الدخول، 2019/03/03.

المبحث الثاني: مؤشرات أخرى للاقتصاد العالمي

كان الناتج المحلي الإجمالي من أبرز وأهم مؤشرات الأداء في الاقتصاد العالمي، لكن اليوم وبفعل إفرازات العولمة والتحرر الاقتصادي، أصبح الاقتصاديون يعتمدون مؤشرات أخرى ذات أهمية بالغة في تحليل المشهد الاقتصادي وترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا.

المطلب الأول: أسعار النفط والمواد الأولية

تعد أسعار النفط والمواد الأولية من أهم مؤشرات الأداء في الاقتصاد العالمي، وتعتبر أسواقها من أشد الأسواق تقلبا لارتباطها بعوامل عديدة ويبرز أثرها بصفة خاصة على اقتصاديات الدول التي تعتمد عليها كمصدر أساسي لعائداتها.

أولا: المواد الأولية النفطية

منذ عام 2014 تاريخ الانخفاض الشديد للنفط، يتفاوت سعره بين الهبوط الشديد، الاستقرار المؤقت الارتداد، الانتكاس حيث يرتبط سعر برميل النفط ارتباطا وثيقا بالطلب العالمي[1].

من أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط عالميا:

- الطلب العالمي على النفط؛
- زيادة المعروض النفطي بسبب التحسينات التقنية في طرق الاستخراج؛
- تغيير معدلات الإنتاج من طرف منظمة الدول المصدرة للنفط (opec)؛
- النمو الاقتصادي العالمي؛
- مصادرة الطاقة المتجددة التي تعد بديلة للنفط ومنافسا له؛
- التوترات الجيوسياسية والصراعات خاصة في المناطق المصدرة للنفط؛
- التصاعد الخطير للتغيرات المناخية، وتزايد رغبة الحكومات سواء المتقدمة أو النامية في تقليل الانبعاثات الكربونية التي تشكل تهديدا حقيقيا للنظم البيئية.

[1] Armelle Bohineust. Le pétrole. Frein ou accélérateur de croissance en 2019,pub le :04/01/2019,disponible sur: http://www.lefigaro.fr/ 20002-20190104ARTFIG00169 .date d'entrée :25/02/2019.

رغم أن انخفاض أسعار النفط يؤثر بالإيجاب في الأسواق العالمية بالنسبة للمستوردين، إلا أنه يشكل مصدر خوف وقلق بالنسبة للدول المصدرة له، لأنه سوف تفرض عليها أعباء إضافية، ولكن بالرغم من الانخفاض الكبير في أسعار النفط سنة 2014 فإنه لم يتسبب في توليد دفعة أكبر للنمو العالمي كما كان متوقعا، ولم يتجاوز تأثيره ربما 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[1].

بلغ متوسط الطلب العالمي على النفط 95,12 مليون برميل في اليوم سنة 2016 بارتفاع 1,5% عن سنة 2015، سجلت أكبر الزيادات في آسيا والمحيط الهادئ، لا سيما الصين والهند وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وإفريقيا، فيما بقي الطلب على النفط في الشرق الأوسط ثابتا، وانخفض في أمريكا اللاتينية، كما انخفض الطلب على النفط لأول مرة في البلدان الأعضاء في أوبك للمرة الأولى منذ عام 1999، بمقدار 0,20 مليون برميل/ي بنسبة 2,2%، وذلك بسبب انخفاض الطلب في فنزويلا، الإكوادور والسعودية وإيران[2].

ولكن تراجعت أسعار النفط خلال سنة 2017 بالرغم من تمديد فترة تخفيض الإنتاج من طرف أوبك ودول خارجها إلى غاية مارس 2018.

ومن أسباب انخفاض الأسعار خلال هذه الفترة نجد[3]:

- زيادة إنتاج النفط الصخري من طرف الولايات المتحدة الأمريكية عن المستوى المتوقع؛
- تعافي الإنتاج في محطات ليبيا ونيجيريا بدرجات كبيرة باعتبارهما معفيتين من التخفيض؛
- صادرات الدول الأعضاء في أوبك حافظت على مستويات جيدة بالرغم من تخفيض الإنتاج؛
- العقوبات الأمريكية على فنزويلا تعد من أبرز تحديات المرحلة الراهنة بسبب تأثيرها الواسع في المعروض في السوق، خاصة من النفط الثقيل، مشيرا إلى أن إعادة بناء القطاع النفطي في فنزويلا سيحتاج إلى سنوات عديدة وتكلفة باهظة لإصلاح التدهور الحالي الحاد؛
- خلال نفس الفترة تراجعت أسعار الغاز الطبيعي أيضا بسبب قوة العرض في الولايات المتحدة الأمريكية وانخفاض أسعار النفط المرتبطة بها أسعار الغاز الطبيعي.

[1] كينيثروغوف، أسعار النفط والنمو العالمي، نشر بتاريخ 2015/1/17، متاح على الموقع:
https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/ تاريخ الدخول:2019/3/10.

[2] Annual statistical bulletin 2017, available on: https://www.opec.org/opec_web/static, P8

[3] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مرجع سبق ذكره، أكتوبر2017، ص22.

وتواجه أسواق الغاز الطبيعي درجة كبيرة من عدم اليقين بسبب الأزمة القطرية وتجدد التوترات بين روسيا والولايات المتحدة بعد موافقة الولايات المتحدة على فرض عقوبات جديدة على روسيا.

- وارتفع مؤشر أسعار الفحم سنة 2017، ويأتي هذا الارتفاع عقب انخفاض مبدئي في نهاية فترة تعطل نقل الفحم في أستراليا بسبب الإعصار ديبي، غير أن قوة الطلب من الصين ساعدت على تعافي الأسعار.

كذلك ساهمت قلة النزاعات العمالية في المناجم الأسترالية على توفير دعم إضافي، بينما أدت قيود الاستيراد التي فرضتها الصين إلى ضغوط خافضة للأسعار، لا سيما أسعار الفحم منخفض الجودة[1].

2-السلع الأولية غير النفطية

أ-المعادن: ارتفعت أسعار المعادن بمقدار0,8% خلال النصف الأول من سنة 2017، وذلك بسبب تباطؤ نمو الطلب في الصين والولايات المتحدة، لتشهد الأسعار انتعاشا من جديد خلال النصف الثاني من العام مدعومة بارتفاع الطلب لاسيما في الصين.

ب-المنتجات الزراعية

تشكل أسعار السلع الزراعية مؤشرا هاما عن التغيرات في العرض والطلب، والتي تسعى الحكومات من خلالها إلى تكييف الاستراتيجيات لتحقيق الأمن الغذائي بين الوفرة والندرة.

قدر الإنتاج العالمي من الحبوب لعام 2017 بحوالي 2597 مليون طن، أي أقل بـ 09 مليون طن فقط عن الرقم القياسي المسجل عام 2016، وذلك وفقا لأحدث تقرير حول العرض والطلب على الحبوب[2].

كما انخفضت أسعار القمح بنسبة 5,6% خلال2017، وكانت الأسعار قد ارتفعت ارتفاعا حادا في جوان 2017 في ظل ارتفاع درجات الحرارة والجفاف في بعض السهول الأمريكية العظمى.

أما أسعار الذرة فقد تراجعت بنسبة 8,8%، ولم تؤثر الأحوال الجوية على مناطق زراعة الذرة في الولايات المتحدة بدرجة كبيرة على الأسعار، وظل عرض الذرة وفيرا، بما في ذلك من البلدان المنتجة الكبرى الأخرى في أمريكا الجنوبية.

---

[1] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر2017، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2] أسعار الغذاء تنخفض خلال مارس مع انخفاض أسعار السكر والزيوت النباتية، تاريخ النشر 2017/04/06 متاح على الموقع: http://www.fao.org/news/story/ar/item/879032/icode/، تاريخ الدخول:2019/03/20.

بالنسبة لأسعار فول الصويا شهدت انخفاضا خلال النصف الأول من 2017 عقب المحصول القياسي الذي شهدته البرازيل، وذلك بالرغم من أن ارتفاع قيمة الريال البرازيلي أثنى المزارعين عن بيع المحصول[1].

– تتأثر أسعار المنتجات الغذائية بالعديد من العوامل:

– ارتفاع درجة حرارة الأرض، وانبعاثات الغازات الدفيئة، وهو ما يؤثر بصفة غير متساوية على متغيرات الاقتصاد الكلي، خاصة في البلدان ذات المناخ الحار نسبيا، ومعظم البلدان منخفضة الدخل والتي تعتبر أكثر عرضة للتقلبات الجوية، حيث يتسبب ارتفاع درجات الحرارة في تخفيض ناتج الفرد على المديين المتوسط والقصير بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي وتقليل إنتاجية العمالة المعرضة لمخاطر الحرارة المرتفعة وإبطاء الاستثمار، والإضرار بالصحة، وهو ما يفرض على هذه الدول أعباء إضافية من أجل تكييف سياساتها المحلية والاستثمار أكثر للحد من عواقب الصدمات الجوية من الواجب على مؤسسات المجتمع الدولي، أن تدعم جهود هذه الدول لمواجهة التغيرات المناخية والتي لم تساهم فيها بدرجة كبيرة لتتحمل أعباءها بصفة أكبر.

وعلى المدى البعيد لن تعاني الدول منخفضة الدخل من هذه الآثار فقط بل ستتأثر معظم الدول بمفرزات التغيرات المناخية، تواتر الظواهر الجوية المتطرفة مثل موجات الحر ونوبات الجفاف والفيضانات وزيادة الكوارث الطبيعية، وارتفاع مستويات سطح البحر، وفقدان التنوع البيولوجي، ما يخلق تحديا حقيقيا للاقتصاد العالمي من أجل التكيف مع الصدمات المستقبلية وتحمل أعباء الهجرة الدولية.

– بالإضافة إلى تأثير التغيرات المناخية على أسعار المنتجات الزراعية نجد قرارات المزارعين فيما يتعلق باختيار محاصيل الزراعة والتي كثيرا ما تعتمد على أسعار المحاصيل.

بالنسبة لسنة 2018 ارتفع مؤشر أسعار السلع الأولية الصادر بنسبة 3,3% خلال النصف الأول من العام، وكانت أسعار الطاقة هي السبب وراء هذا الارتفاع، حيث ازدادت بنسبة 1,11%، وتراجعت أسعار الغذاء بنسبة 6,4%، بينما انخفضت أسعار المعادن بنسبة 7,11% بسبب الاضطرابات التجارية وتراجع الطلب على المعادن من الصين بأكثر من المتوقع، وارتفعت أسعار النفط إلى ما يزيد على 76 دولار أمريكي للبرميل في شهر جوان، كما ارتفعت أسعار الفحم ارتفاعا قويا بسبب الشح في العرض، بينما ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي أيضا، وهو ما يعود جزئيا إلى ارتفاع أسعار النفط والفحم.

[1] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2018، مرجع سابق، ص81.

المطلب الثاني: التضخم

عادة ما يتم الاعتماد على مؤشر أسعار المستهلكين لقياس التضخم، فيسمى تضخم أسعار المستهلكين وهو من الطرق الشائعة لقياس التغيرات في القوة الشرائية، يرصد المؤشر التغيرات في أسعار سلة من السلع والخدمات التي قد تشتريها أسرة نموذجية في بلد معين، وتشير الزيادة في المؤشر إلى أن الفرد دفع المزيد من العملة لشراء المجموعة نفسها من المواد الاستهلاكية الأساسية.

كما يتم الاعتماد على التضخم الاستهلاكي الأساسي وفيه يتم استبعاد الأسعار الخاصة بالمواد الغذائية والطاقة التي تتأثر كثيرا بالعوامل الموسمية وظروف العرض والطلب[1].

أولا–التضخم في بعض الاقتصادات المتقدمة

بذلت البنوك المركزية خلال السنوات العشرة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية 2008 جهودا كبيرة لإخراج الاقتصاد من الأزمة، خاصة الولايات المتحدة إذ خفضت أسعار الفائدة إلى مستويات غير مسبوقة وصلت إلى معدلات صفرية وسالبة في بعض الأحيان، ما أدى إلى تحقيق انتعاش في النمو وتراجع معدلات البطالة في هذه الاقتصادات، فرغم ما اتخذته الدول من إجراءات، تراجع معدل التضخم حتى بلغ مستويات متدنية جداً وعلى نحو غير طبيعي، خصوصا في الدول الصناعية حيث وصل إلى 1% في الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي خلال سنة 2017 (وذلك باستثناء أسعار الطاقة وأسعار المواد الأولية)[2].

ومن أسباب انخفاض معدلات التضخم في هذه الدول[3]:

– يرتفع التضخم عندما تصل البطالة مستويات متدنية، لأن نقص اليد العاملة يدفع باتجاه رفع الأجور وبالتالي زيادة الطلب وارتفاع الأسعار وهذه هي الحالة المألوفة ولكن في أميركا وألمانيا بالرغم من أن البطالة وصلت إلى مستويات متدنية، عند 4,2 و5,4 في المائة على التوالي، إلا أن الأجور تتحرك ببطء شديد في هذين البلدين، كما في بريطانيا التي ارتفع فيها التضخم قليلاً متأثراً بهبوط قيمة الجنيه عقب استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي لكن الأجور لم ترتفع؛

[1] سيدا أونر، عودة إلى الأسس، ما هو التضخم مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس2010، العدد 04، ص45.

[2] مطلق منير، عشرة أسباب لتفسير التغير في التضخم الملجوم، تاريخ النشر 2017/1/24، متاح على الموقع: https://aawsat.com/home/article/1092926/10, تاريخ الدخول:2019/03/12.

[3] نفس المرجع.

– عامل الشيخوخة في اليابان، خصوصاً مع تناقص عدد السكان في سن العمل، مما أثر على الاستثمارات المولدة للفرص الوظيفية وبالتالي على الاستهلاك بسبب انخفاض الطلب ولا ترتفع الأسعار ويبقى الانخفاض في التضخم؛

– التقنيات الحديثة والتجارة الإلكترونية التي تسمح للمستهلكين بمقارنة الأسعار والحصول على الأرخص فشركة أمازون خفضت أسعار عدد كبير من السلع، وهذا جيد للمستهلك لكنه ليس كذلك بالنسبة للمنتجين والشركات التي –وإن واجهت تحدي نقص العمالة –نجدها لا ترفع الأجور بل تحاول تقليص هوامش أرباحها لتحافظ على حصتها السوقية؛

– انتقال أسعار المستهلكين، التي تراقبها البنوك المركزية، إلى الأصول المالية (الأسهم) في البورصات وإلى العقار وبعض سندات الشركات. فالبورصات الأميركية تسجل حالياً مستويات تاريخية، كما تسجل أسعار العقار في عدد من المدن الكبيرة أسعاراً عالية جداً؛

– تباطؤ التضخم يدفع البنوك المركزية إلى الانتظار قبل رفع الفائدة، واستمرار الفائدة منخفضة يدفع المستثمرين والصناديق الباحثة عن عوائد إلى البحث عن فرص في أصول أكثر مخاطرة، بهدف الحصول على عائد مرتفع مثل الأسهم، غير أن الإقبال الكثيف على الأصول المالية والعقارية يرفع أسعارها ويعتبر التحول في التضخم من أسعار الاستهلاك إلى أسعار الأصول نقطة تحول مفصلي في تاريخ الرأسمالية بحسب كثير من الاقتصاديين.

ومن آثار هذا التحول أن ارتفاع الأصول المالية والعقارية يجذب أصحاب المدخرات إلى الاستثمار في تلك الأصول، مما يوسع من اللاعدالة في توزيع الدخل والثروة على مستوى هذه الاقتصادات.

ثانيا–التضخم في بعض المناطق الاقتصادية الأخرى

عادة ما يكون التضخم المرتفع ظاهرة مصاحبة للانتعاش الاقتصادي، ولكن عكس ذلك يحدث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ إنه على الرغم من انخفاض نسبة النمو يبقى من بين المناطق مرتفعة التضخم، حيث قدر التضخم بنسبة 7,1% سنة 2017.

تراجعت معدلات التضخم في شرق وجنوب آسيا في أواخر 2017 وبلغت 2% مع انخفاض ضغوط الأسعار في الصين، ويقدر أنه سيرتفع خلال سنة 2018 مدعوما بارتفاع أسعار السلع الأساسية وتوقع نمو عالمي أقوى[1].

3-أمريكا اللاتينية

بلغ معدل التضخم في أمريكا اللاتينية 5,3% نهاية 2017 باستثناء فنزويلا التي شهدت ولا تزال تعاني من مستويات قياسية للتضخم وصلت إلى 1.000.000,00%، بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعيشها البلاد حيث انخفض إنتاجها من النفط بمقدار النصف على الأقل في عام ونصف بسبب نقص السيولة لتحديث حقول النفط مع العلم أنها دولة نفطية بامتياز وتستمد 96% من دخلها من النفط الخام[2] بالإضافة إلى انتشار الفساد والانخفاض الشديد في قيمة البوليفار، ومن المتوقع دخولها في أزمة ركود عميقة إذا لم يتم استدراك الوضع.

4-إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

تعاني معظم الدول في المنطقة من ارتفاع معدلات التضخم-49 دولة-ماعدا دولة رواندا التي حققت تراجعا في معدلات التضخم وسجلت ارتفاعا في النمو الاقتصادي بسبب النهضة الاقتصادية التي تعيشها حاليا في بنيتها التحتية ومشاريعها التنموية، حيث أصبحت وجهة استثمارية وسياحية يتسابق عليها معظم المستثمرين والشركات العالمية[3].

المطلب الثالث: الدين العالمي

من أبرز تحديات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن هو تصاعد الديون العالمية بشكل كبير حيث أصبحت تمثل أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ارتفعت الديون العالمية بحوالي 30 تريليون دولار منذ نهاية عام2016، لتبلغ نهاية2017 حوالي 238 تريليون دولار ممثلة ما قيمته 318% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، حيث تحتل كل من الولايات المتحدة

[1] which-countries-will-have-the-highest-and-lowest-inflation-in-2017.pub le: 19/10/2017, available onhttp://www.focus-economics.com/blog/,date of entry: 11/04/2019.

[2] Venezuela-inflation-de-1000000-d-ici-fin-2018-et-contraction-du-pib-de-2018/07/23 ، disponible sur: http://www.lefigaro.fr/flash-eco//97002-20180723FILWWW00282.

[3] محمد لعوتة: 6 دول تتصدر أعلى معدلات التضخم في العالم ... بينها فنزويلا وإيران، متاح على الموقع: http://www.aleqt.com/2019/01/08/article_1520496.html

والصين واليابان مجتمعة نصف إجمالي المديونية العالمية ما جعل حصتهم من الديون أكبر من حصة إنتاجهم[1].

وفي الوقت الذي تتصاعد فيه الديون تتجه أسعار الفائدة العالمية نحو الارتفاع، وهو ما يعني أن خدمة هذه الديون سترتفع وترهق كاهل ميزانيات الدول والشركات والعائلات خلال العقد المقبل،

يمكن أن تؤثر الديون العالمية بصفة أكبر على الاقتصادات الناشئة التي غرقت في الديون في فترة سعر الفائدة الأميركية الرخيصة، حيث تواجه هذه الدول وشركاتها حالياً مشكلة ارتفاع الدولار والفائدة معاً وبالتالي تتزايد أعباء خدمة الديون من ناحيتين، الأولى من ناحية ارتفاع سعر صرف الدولار مقارنة بعملاتها المحلية، والثانية من ناحية ارتفاع نسبة الفائدة، ويضاف إلى هذه الأعباء ارتفاع سعر المشتقات النفطية المسعرة بالدولار، وهو ما يؤدي في الأخير إلى التضخم وانخفاض مستويات المعيشة في هذه البلدان بسبب التضخم.

ولكن بسبب التداخل الاقتصادي الذي أفرزته ظاهرة العولمة، أصبح الاقتصاد العالمي بغض النظر عن معدلات النمو بين أطرافه المختلفة، في حالة من التفاعل اليومي بطريقة تجعل تأثير الوضع الاقتصادي في إحدى الدول سلبا أو إيجابا عاملا محددا لخطط ومعدلات النمو في اقتصاد آخر، وهذا الترابط الاقتصادي يعقد قضية الدين العالمي، ويتطلب مشاركة جميع الأطراف.

وحتى في الاقتصادات المتقدمة فإن أزمة الديون يصعب حلها دون تنسيق مع الاقتصادات الصاعدة والنامية، لكونهما مصدرا رئيسيا للمواد الأساسية التي تعتمد عليها الاقتصادات الأكثر نموا مثل الولايات المتحدة والصين لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، ومن ثم فإن تفاقم أزمة المديونية في الاقتصادات الناشئة أو النامية يهدد الاستقرار الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة.

[1] ارتفاع الدين العالمي بأكثر من 3 تريليونات دولار إلى نحو 243 تريليون في 2018، معهد التمويل الدولي، متاح على الموقع: https://www.cnbcarabia.com/news/view/51894/

خلاصة الفصل

رغم الانتعاش الذي حققه الاقتصاد العالمي، إلا أنه يمكن القول أن التعافي لم يتحقق كليا حيث لا زالت العديد من الدول تعاني من ضعف النمو وتفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الأغنياء والفقراء، كما تعاني دول أخرى من عدم فعالية السياسة النقدية والمالية في توجيه السياسة الاقتصادية، إذن فالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي يتطلب مساهمة متعددة الأطراف، خاصة في وسط يتميز بعدم اليقين، وعالم فرضت عليه العولمة التأثر بمختلف المتغيرات سواءا كانت اقتصادية، سياسية أو طبيعية مما يجعل الأسواق المالية العالمية في حالة توتر وترقب دائم، واحتمال لتعرض النظام الاقتصادي العالمي لصدمات تزعزع استقراره.

يرجع الجزء الأكبر من الانتعاش المحقق في نمو الاقتصاد العالمي إلى اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، والتي حققت معدلات نمو متسارعة ومتزايدة خاصة عقب الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، مقابل ما شهدته القوى الكبرى التقليدية من انخفاض في معدلات النمو، وهذا ما أفرز مشهدا جديدا للصراع على الهيمنة قطباه الرئيسيان الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثاني:

العلاقات الصينية-الأمريكية بين التعاون والمنافسة

المبحث الأول: نظرة على الاقتصاد الصيني

المبحث الثاني: نظرة على الاقتصاد الأمريكي

المبحث الثالث: التعاون التنافسي بين الصين

والولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد:

أصبحت الإقتصادات الناشئة وعلى رأسها الصين قوة اقتصادية عالمية بامتياز، وإحدى ركائز الاقتصاد العالمي، ما جعلها ترقى لتكون شريكا اقتصاديا هاما لأقوى اقتصاد عالمي تقليدي أي الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرغم من أن العلاقات الاقتصادية بينهما ليست قديمة، حيث تفعلت في نهاية السبعينات وتوطدت أكثر بعد انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 2001، إلا أنها أصبحت تشكل نموذجا يجمع بين التعاون الحذر والمنافسة خصوصا في ظل التطور المتزايد الذي تشهده الصين على جميع الأصعدة، وسعيها للوصول إلى قمة النظام الاقتصادي العالمي، وذلك مقابل ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية من أبعاد القوة وعناصر الهيمنة التي جعلتها لمدة طويلة القوة الاقتصادية العظمى في العالم بلا منازع .

من خلال ما سبق سنتناول في هذا الفصل العلاقات الصينية–الأمريكية بين التعاون والتنافس من خلال عرض نظرة على الإقتصادين الأمريكي والصيني ومجالات التعاون والمنافسة بين البلدين حيث قسمنا الفصل إلى 03 مباحث:

المبحث الأول: نظرة على الاقتصاد الصيني.

المبحث الثاني: نظرة على الاقتصاد الأمريكي.

المبحث الثالث: التعاون التنافسي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الأول: نظرة على الاقتصاد الصيني

تعد التجربة الاقتصادية الصينية تجربة متميزة، حيث استطاعت الصين من خلالها أن تقدم نموذجا خاصا بها في الإنفتاح على العالم، لم يكلفها خصوصياتها الثقافية والتاريخية حيث أن مواكبتها للتغيرات التي فرضتها العولمة لم تمنعها من التشبث بمقوماتها الحضارية.

تمكنت الصين من خلال هذه التجربة أن تخرج من رحم الفقر والعزلة لتصبح أحد أهم ركائز الاقتصاد العالمي وتحتل المركز الثاني حاليا بعد أكبر اقتصاد عالمي، ونقلت المواطن الصيني إلى مستويات معيشية أفضل، بعد أن كانت مطلع خمسينيات القرن الماضي من أفقر دول العالم.

المطلب الأول: لمحة عن تطور الاقتصاد الصيني

مرَّ الاقتصاد الصيني بعدة مراحل منذ إعلان قيام الجمهورية الصينية الشعبية في عام 1949، وتميزت كل مرحلة بمجموعة من الخصائص ساهمت بشكل كبير في تطور الاقتصاد الصيني ونموه لينجح في السيطرة على جزء لايستهان به من الاقتصاد العالمي، حيث:

– اعتبرت الصين خلال الفترة 1949–1978 دولة فقيرة اقتصاديا حيث كانت معدلات النمو الاقتصادي والناتج الإجمالي المحلي وكذلك دخل الفرد متدنية جدا، كانت الصين خلال هذه الفترة تعتمد على النهج الإشتراكي الذي يخول للدولة التدخل الواسع في إدارة الإقتصاد، وتبني سياسات إيدولوجية كان لها آثار وخيمة خاصة بعد الثورة الثقافية التي زادت من تخلف الصين.

– انطلاقا من سنة 1978 تبنى الرئيس "دينغ شياو بنغ" إصلاحات اقتصادية كبرى اعتمادا على أسلوب جديد في إدارة الاقتصاد يركز على الفعالية الميدانية بدلا من الاعتبارات الإيديولوجية، وعلى اتخاذ إصلاحات جريئة كانت لها آثارها السريعة والمتواصلة في تحقيق انطلاق اقتصادي رائد ومتميز بخصوصية صينية محضة كسرت به الصين حواجز الاقتصاد المغلق للتطور إلى مركز للتصنيع والتصدير في العالم، حتى أصبح يطلق عليها اسم "المصنع العالمي"، حيث انطلقت الإصلاحات من الريف وركزت على الزراعة مع إتاحة حق التملك والمبادرات الفردية للأفراد في إدارة الأرض وتقليص دور الدولة، لتنتقل فيما بعد إلى الإصلاحات في المدن والمناطق الحضرية، فتح المناطق الإقتصادية الخاصة ومنحها امتيازات وتسهيلات في مجالات الضرائب وإجراءات تأشيرات الدخول والخروج للتجار الأجانب الوافدين كخطوة نحو تبني اقتصاد السوق، عملت هذه

المناطق على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية ووجهت منتجاتها بشكل أساسي نحو التصدير[1]، وبالإضافة إلى التركيز على بعض المناطق الساحلية المختارة، والعمل على اكتساب التفوق العلمي والتكنولوجي، كان الهدف من الاصلاحات هو تحقيق التحديث الإشتراكي أو ما يطلق عليه العصرنات الأربعة أي التقدم في قطاعات الصناعة، الزراعة، العلوم والتكنولوجيا والدفاع.

– أهم ماميز التجربة الصينية وأعطاها ميزة خاصة هو المزاوجة بين اقتصاد السوق والإقتصاد الإشتراكي بطريقة تمكنت من خلالها الإستفادة من المزايا التي يوفرها النظامين معا.

من أهم مظاهر الإنفتاح والنهضة الصينية خلال هذه المراحل:

– معدل نمو اقتصادي برقمين (خلال بعض السنوات)، منذ تبنيها الإصلاحات في 1978؛

– أصبحت الصين من أكبر مصدري السلع في العالم، كما تجتذب كميات قياسية من الاستثمارات الأجنبيـــــة، بلغت قيمتها مليارات الدولارات في عام 2005 كانت 450 شركة من بين أكبر الشركات في العالم تستثمر أموالها في الصين، وقد بلغ إجمالي_ حجم الاستثمارات التي دخلت الصين خلال ثلاثين سنة منذ الانفتاح نحو 700 مليار دولار[2]؛

–اختراع الصين لجهاز الكمبيوتر Tianhe-1 الذي كان أسرع كمبيوتر العالم عندما تم إطلاقه عام 2010، وكان قادرا على أداء مليار مليون عملية في الثانية الواحدة[3]؛

– بنهاية عام 2017 بلغ عدد مستخدمي الانترنت في الصين 731 مليون مستخدما[4]؛

– بداية من العام 2004، كانت الصين هي الدولة صاحبة أكبر عدد من خرّيجي كلّيات العلوم والتكنولوجيا بدفعة وصلت سنة 2014 إلى نحو 1.700.00,00، مقابل نحو800 ألف خرّيج جامعي في تلك المجالات بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية؛

---

[1] دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الشلف، الجزائر،2012، ص135.

[2] محمد خير الوادي، تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال، ط 1، دار الفارابي، بيروت، 2008، ص 174.

[3] إسراء حسني، الصين تطور أسرع كمبيوتر فى العالم بسرعة إكساسكيل الهائلة، تاريخ النشر:24/ 2017/01، متاح على الموقع: https://www.youm7.com/story/2016/1/24/2553711 تاريخ الدخول:2019/03/02

[4] أحمد فؤاد، تعداد مستخدمي الإنترنت بالصين يلامس عدد سكان أوروبا، تاريخ النشر:2017/01/24، متاح على الموقع: https://www.skynewsarabia.com/technology/912035 تاريخ الدخول:2019/03/03.

– سنة 2017 ثاني أكبر اقتصاد في العالم، أكبر دولة صناعية، أكبر دولة تجارية وأكبر دولة في احتياطي الصرف الأجنبي.

المطلب الثاني: مرتكزات الاقتصاد الصيني

إذا كانت الصين قد عرفت الإنجازات العظيمة منذ القدم مثل الاختراعات الكبرى وأهمها الطباعة والبوصلة والبارود (في الفترة ما بين القرن العاشر والقرن الثالث عشر ميلادي)، وبناء سور الصين العظيم الذي يُعد أكبر مشروع من صنع الإنسان قبل 2500 عام، فإنها لازالت إلى اليوم تبهر العالم بما وصلت إليه من تطور ووزن اقتصادي عالمي، بناءا على ركائز ودعائم خاصة بها مكنتها من إحداث طفرة نوعية في النمو الاقتصادي تميزت بالديناميكية والفعالية حتى أطلق على هذه الإنجازات اسم المعجزة الصينية.

1–معدل الإدخار المرتفع

تشتهر الصين عالميا بمستوى ادخارها العالي، حيث بلغ 52% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2008 حسب بيانات البنك العالمي، وعلى مدى وقت طويل، ظلت العديد من التحليلات تعتقد بأن معدلات الإدخار العالية ترجع إلى تعوُّد الصينيين على إدخار الأموال، غير أن الحقيقة أظهرت، أن جزءا كبيرا من حجم الإدخار الكبير، تساهم فيه الحكومة والشركات، لأنها واحدة من أضمن مؤشرات السلامة المالية طويلة الأجل للدولة فالمدخرات المرتفعة تؤدي مع مرور الوقت الى زيادة الإستثمار مما يولد زيادة في الإنتاجية[1].

والجدول التالي يبين إجمالي الإدخار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لبعض السنوات:

جدول رقم(03): إجمالي الإدخار من الناتج المحلي الإجمالي الصيني لسنوات:

2017–2016–2014–2013–2010–2008–2000

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2000	2008	2010	2013	2014	2016	2017
إجمالي الإدخار	%35,82	%52,28	%52,06	48,64%	%49,16	%45,80	%47,01

Source : https://data.albankaldawli.org

[1] تشانغ وي وي، ترجمة، ماجد شبانة ومحمود مكاوي، مراجعة وتدقيق، أحمد السعيد، الزلزال الصيني نهضة دولة متحضرة، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، سما للنشر، القاهرة،2016، نسخة إلكترونية، متاح على: https://platform.almanhal.com/Files/2/97736

ساهم حجم الادخار الكبير في دفع نموذج التنمية الإقتصادية في الصين، من خلال تحقيق مستوى عال من الإستثمار، حجم كبير من الصادرات والواردات، الأمر الذي قدم مساهمة كبيرة بالنسبة للإقتصاد الصيني، لكن في ظل توجه الدولة إلى تشجيع الطلب على الإستهلاك المحلي المدعوم بالتحسن في القدرة الشرائية للمستهلكين، حيث بلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار) 16806,74 سنة 2017 مقارنة بـ1268,27 سنة 1992، بالإضافة إلى تغيير البنية الإقتصادية الحالية المبنية على الإستثمار والصادرات والتوجه نحو قطاع الخدمات، أصبح قصور الإدخار أكثر وضوحا، حيث انخفضت نسبة الإدخار من 52,28% سنة 2008 كأعلى نسبة بشكل مستمر حتى وصلت إلى47,01 % سنة 2017.

2-معدلات النمو المرتفعة والمتسارعة

يعد الاقتصاد الصيني من أسرع الاقتصادات نموا في العالم، منذ تبني الإصلاحات الاقتصادية سنة 1978، حيث حققت الصين معدلات نمو سريعة ومستدامة، وقدر متوسط معدل النمو بحوالي 10% خلال الفترة الممتدة من 1978 إلى 2010، متجاوزة بذلك أكبر الاقتصادات في العالم على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية التي حققت معدلات نمو بمتوسط 2% خلال نفس الفترة[1].

والجدول التالي يوضح تطور معدلات نمو الناتج واجمالي الناتج خلال الفترة من 2008 إلى 2017

جدول رقم(04): تطور معدلات نمو الناتج وإجمالي الناتج خلال الفترة 2008-2017:

الوحدة: معدل نمو الناتج/ نسبة مئوية
إجمالي الناتج /تريليون دولار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المعدل	%9,65	%9,40	%10,64	%9,54	%7,86	%7,76	%7,30	%6,90	%6,70	%6,90
PIB	4,60	5,11	6,10	7,57	8,56	9,61	10,48	11,06	11,19	12,24

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

[1]عبد الرحمان بن سانية، الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية في التجربة الصينية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص119.

من خلال الجدول يمكن القول أنه حتى خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أين شهدت الإقتصادات المتقدمة التقليدية انكماشا اقتصاديا، حافظت الصين على معدلات النمو المرتفعة وبرزت كمنقذ للإقتصاد العالمي، حتى أنها وصلت سنة 2010 الى معدل نمو بلغ 10,64%، بناتج محلي إجمالي قدر بـ7,57 تريليون دولار، لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم منذ سنة 2010، وخلال هذه الفترة تم انتشال حوالي 800 مليون نسمة من الفقر.

وبالرغم من انخفاض معدلات النمو ابتداءا من سنة2011 حيث بلغت 9,54% أصبح ناتجها المحلي في نهاية نفس السنة يمثل10% من الناتج الإجمالي العالمي[1].

وواصلت معدلات النمو انخفاضها في السنوات الموالية لتصل إلى 6,90% سنة 2017 ممثلة حوالي18% من النمو الاقتصادي العالمي ولكن رغم انخفاض معدلات النمو في السنوات الأخيرة إلا أنها تبقى من أعلى معدلات النمو في العالم، فبصفته ثاني أكبر اقتصاد عالمي وأحد ركائزه الاساسية، حيث شكلت الصين 15% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال سنة2017، كما بلغ ناتجها المحلي الإجمالي 64% من حجم نظيره الأمريكي[2]،يلعب استقرار نمو الاقتصاد الصيني دورا مهما في تخفيف الاضطرابات التي يمكن أن تلحق بالإقتصاد العالمي.

3-الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم القطاعات التي ساعدت الاقتصاد الصيني على تحقيق مكانته اليوم، فهو يوفر للصين فرصة ليس فقط لتعزيز اقتصادها الخاص، ولكن أيضًا لتعزيز قوتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في الخارج حيث شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي الوافد إلى الصين حالة نمو تصاعدي ابتداءا من الثمانينات، والجدول التالي يبين تدفقات الإستثمار الأجنبي خلال الفترة من 2010 / 2017:

جدول رقم (05): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة خلال الفترة 2010-2017

الوحدة:(بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي-مليار دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التدفقات	243,70	280,07	241,21	290,93	268,10	242,49	174,75	168,22

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/

[1] https://www.statista.com/statistics/270439/chinas-share-of-global-gross-domestic-product-gdp/.
[2] Jonathan Woetzel, Jeongmin Seong et autre, china and the world: inside a changing economic relation ship. december 2018, available on: https://www.mckinsey.com/featured-insights/asia-pacific/;date of entry: 02/04/219.

من خلال الجدول شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الصين أعلى مستوى لها سنة 2013 بمقدار 290,63 مليار دولار أمريكي، لكنها شهدت فترات تراجع في السنوات الموالية، لتستمر في الهبوط حيث وصلت سنة 2017 إلى 168,22 مليار دولار.

بالرغم من الانخفاض المسجل في مستوى تدفقات الإستثمار الأجنبي إلا أنه يبقى من أعلى المستويات في العالم، ومن أسباب انخفاض التدفقات خارج الصين سنة 2017، تنفيذ الحكومة الصينية لسياسات وظوابط تنظيمية تفرض قيودا على الإستثمار الأجنبي الصادر لمخاوف متعلقة بتدفقات راس المال وتحويل اليوان إلى العملات الأجنبية بغرض الإستثمار، التي من شأنها التأثير على احتياطيات الصرف من العملات الأجنبية.

4-احتياطي الصرف الأجنبي

يعتبر احتياطي الصرف الأجنبي انعكاسا موضوعيا للإصلاح والانفتاح في الصين وتطور الاقتصاد الخارجي، تتميز احتياطيات الصين من العملات الأجنبية بالتغيرات الدورية.

اعتبارًا من نهاية عام2017، بلغت احتياطيات الصين من النقد الأجنبي 27% من الإجمالي العالمي أي 3,1 تريليون دولار إلى غاية فيفري 2018، وهي نسبة أعلى بكثير من احتياطيات العالم[1].

استفادت الصين من احتياطيات الصرف الأجنبي من خلال:

- احتياطيات الصرف الأجنبي أساسية لضمان الأداء القوي للاقتصاد الكلي في الصين، حيث تلعب دورًا رئيسيًا في الحفاظ على قدرة الدفع الدولي، والحماية من المخاطر المالية، وتحمل تأثير الأزمات.

تتميز آلية استخدام احتياطيات الصرف الأجنبي بالأدوار والمسؤوليات المحددة بوضوح والأهداف المرجوة

- مع انضمام اليوان إلى سلة حقوق السحب الخاصة سنة 2015، وإصلاح أعمق للسوق المالي في الصيـــــن ستصبح أصول اليوان جزءًا مهمًا من التخصيص العالمي للأصول المالية وجذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في السوق الصينية.
- سيكون تأثير تنويع العملات وأسعار الأصول في الأسواق المالية الدولية، إلى جانب التخطيط المتنوع لاحتياطيات الصين من العملات الأجنبية، مواتية لاستقرار احتياطيات الصين من الصرف الأجنبي[2].

[1] https://arabic.sputniknews.com/business/2019/04/08/1040308874/.

[2] Exchange Annual Report of the State Administration of Foreing Exchange2017. available on sur: https://www.safe.gov.cn/en/file/file/2018/08/22/2f5f632ccd964e02876b7455883e0449.pdf?n)

5-الصادرات

تهيمن الصين الحديثة على التجارة العالمية، ويرجع نجاح التجربة الصينية في تنمية الصادرات إلى عدم اكتفائها بإصلاح بيئة التجارة الخارجية فقط عن طريق التحكم في سعر الصرف، الضرائب والتعريفات الجمركية بل اتبعت سياسة خاصة مكنتها من تحقيق الفاعلية وسهولة التنفيذ بالإعتماد على[1]:

- استهداف المناطق الجغرافية الخاصة تطبق فيها قوانين أكثر انفتاحا، ومناطق التجارة الحرة المتميزة بتسهيلات كبيرة للوصول إلى الأسواق الخارجية تطبق فيها سياسات تعريفية خاصة؛
- استهداف رأس المال الأجنبي بتشجيع الشركات الأجنبية على إنشاء مقرات إقليمية ومراكز للبحوث والتطوير ومراكز للتدريب في الصين من خلال تقديم عدد من الحوافز تمثلت أهمها في حق التملك بنسبة 100% وعدم فرض أية قيود على اختيار القطاعات الإنتاجية بهدف اكتساب التكنولوجيا عالية التقنية؛
- إنشاء شبكات الإنتاج التصديري من خلال ربط الشركات الكبرى العاملة في مختلف القطاعات بشكل متسلسل، وتقديم الدعم لهذه الشبكات بهدف التطوير والابتكار واستيراد التكنولوجيا المتقدمة وأحدث أساليب الإنتاج، دون إهمال تنمية عنصر الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها باستمرار بواسطة المؤسسات المتخصصة في تدريب رجال الأعمال في مجال التجارة الخارجية والتعاون الإقتصادى مما أدى إلى استيعاب وتطوير التكنولوجيات المختلفة وتخصيص مبالغ معتبرة للبحث والتطوير.

وبفضل هذه السياسات تربعت الصين على عرش التجارة العالمية حيث:

- في عام2017 بلغ الفائض التجاري للصين حوالي421 مليار دولار أمريكي، بزيادة حوالي11% عن عام2016، في نفس العام شكلت صادرات الصين من السلع والخدمات 18,5% من الناتج المحلي الإجمالي[2].
- قدرت قيمة الصادرات بـ 2,41 تريليون دولار، مما جعلها أكبر مصدر في العالم، خلال السنوات الخمس الماضية زادت صادرات الصين بمعدل سنوي قدره 2,5%، من2,12 تريليون دولار في عام 2012 إلى 2,42 ترليون دولار في عام 2017، حيث تتمثل أهم صادرات الصين في: معدات البث (231 مليار دولار) بنسبة 9,6%، أجهزة الكمبيوتر (146 مليار دولار) بنسبة 6,08%، قطع الغيار الآلات المكتبية (90,8 مليار دولار)، الدوائر المتكاملة (80,1 مليار دولار) والهواتف (62 مليار دولار)[3].

[1] صبحى إبراهيم مقار، التجربة الصينية في التصدير، جريدة الحوار المتمدن، العدد5613، تاريخ النشر: 2017/08/18، متاح على الموقع:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=569193&r ، تاريخ الدخول:2019/04/04.

[2] https://www.statista.com/topics/1456/export-in-china/.

[3] https://atlas.media.mit.edu/en/profile/country/chn/.

– في عام 2017 استوردت الصين 1,54 تريليون دولار، مما جعلها ثاني أكبر مستورد في العالم. خلال السنوات الخمس الماضية، زادت واردات الصين بمعدل سنوي قدره 1,3%، من1,42 تريليون دولار في عام 2012 إلى1,54 تريليون دولار في عام2017 وأهم الواردات هي[1]: الدوائر المتكاملة (شرائح إلكترونية رقيقة من مادة السيليكون تبلغ مساحتها عدة مليمترات تحتوي على الآلاف من المكونات الإلكترونية الرفيعة جدا أحدثت ثورة في عالم الهندسة الإلكترونية) بقيمة (207 مليار دولار) والنفط الخام (144 مليار دولار) وخام الحديد (59 مليار دولار) والسيارات (46,8 مليار دولار) والذهب (40,3 مليار دولار).

والجدول التالي يوضح تطور الصادرات مقابل الواردات خلال الفترة 2012–2017

جدول رقم(06): تطور الصادرات مقابل الواردات خلال الفترة 2012–2017.

الوحدة: تريليون دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	2,12	2,25	2,37	2,37	2,27	2,41
الواردات	1,42	1,56	1,53	1,27	1,23	1,54

Source : https://atlas.media.mit.edu

من الملاحظ أن الصادرات الصينية في تصاعد مستمر مقارنة بالواردات ما عدا انخفاض طفيف سنة 2016.

فيما يمثل الجدول التالي أهم الوجهات التصديرية للصين.

جدول رقم(07): أهم الوجهات التصديرية للصين لسنة 2017.

الوحدة: مليار دولار

الوجهة	الحصة من الصادرات	القيمة
الولايات المتحدة	%20	476
هونغ كونغ	%11	255
اليابان	%6,5	157
ألمانيا	%4,5	109
كوريا الجنوبية	%4,1	98,1

Source : https://atlas.media.mit.edu/en/visualize/tree_map/hs92/import/usa/chn/show/2017 /

أما أهم موردي الصين فهم: آسيا الأخرى (151 مليار دولار) وكوريا الجنوبية (149 مليار دولار) واليابان (136 مليار دولار) والولايات المتحدة (133 مليار دولار) وألمانيا (95 مليار دولار)[2].

[1] https://atlas.media.mit.edu/en/visualize/tree_map/hs92/import/usa/chn/show/2017/
[2] https://atlas.media.mit.edu/en/profile

3-السياحـــة:

ساهمت بعض المقومات الطبيعية التي تمتلكها الصين في أن تجعل منها قبلة سياحية رائدة عالميا، حيث قدر عدد السياح الأجانب الوافدين إلى الصين عام 2002 بـ 36 مليون سائحا.

تزداد أهمية السياحة بالنسبة للصين باعتبارها مصدرًا للدخل ووسيلة لتعزيز صورتها الدولية حيث تعد الصين حاليًا رابع أكثر الوجهات السياحية المقصودة عالميا بعد كل من فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا.

خلال سنة 2016، زار الصين أكثر من141 مليون شخص غير مقيم، يمثل السياح القادمون من هونج كونج وماكاو وتايوان حوالي 78% من السياح الوافدين إلى الصين، عند استبعاد المناطق الثلاثة فإن عدد السياح الأجانب قدر بـ31,5 مليون، حيث كانت كوريا الجنوبية واليابان وميانمار والولايات المتحدة وفيتنام أهم مصادر السياحة الأجنبية في الصين.

يعود قطاع السياحة بفوائد ضخمة على الإقتصاد، احتلت الصين المرتبة الثانية في العالم من حيث مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي بـ (1,349 مليار دولار) في عام2017، والأولى في العالم لإجمالي مساهمة السفر والسياحة في79,9 مليون وظيفة، وخلال نفس السنة، استثمرت الصين 155 مليار دولار في بنيتها التحتية السياحية، محتلة المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة بـ (176,3 مليار دولار).

وقد شكلت السياحة 11% من إجمالي الناتج المحلي للصين في عام2017، ويتوقع المجلس العالمي للسفر والسياحة أنه بحلول عام2028، سيستفيد الاقتصاد الصيني من السفر والسياحة أكثر من أي بلد آخر، بمبلغ 2.731,5 مليار دولار كمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي[1].

المطلب الثالث: تحديات الاقتصاد الصيني

رغم التطور الهائل في حجم الاقتصاد الصيني إلا أنه يواجه العديد من التحديات تتمثل أهمها في[2]:

1- تركيبة السكان

تعرف الصين بعدد سكانها الهائل حيث تجاوز1,3 مليار نسمة، وقد اتخذت الحكومة سابقا سياسة الطفل الواحد حلا للحد من ذلك النمو الهائل وتقليص الفائض السكاني، ولكن بمرور الوقت أدى ذلك إلى التأثير على اليد العاملة بسبب زيادة عدد المسنين هو ما خلق تحديا جديدا للاقتصاد الصيني.

[1] https://chinapower.cris.org/tourism/Is China attracting foreign visitors?
[2] https://www.economicshelp.org/essays/problems-chinese-economic-growth/.

2-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

رغم أن إجمالي الناتج المحلي للصين مرتفع إلا أن نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي قليل نسبياً نظراً لعدد السكان الكبير وحجم الإقتصاد، وهو مازال بعيدا عن قائمة أعلى الدخول في العالم.

3-الحالة الإجتماعية للسكان

تعرف الصين تفاوتاً كبيراً في الحياة الإجتماعية بين السكان، ترتبت عن هذا التفاوت نتائج سلبية، بين سكان البوادي والمدن من حيث معدل الأمية والدخل الفردي ونسبة الفقر والتنمية البشرية.

4-تحرير اليوان

تحاول الحكومة الصينية تحرير اليوان الصيني المرتبط بالدولار الأمريكي بشكل متدرج، فمع دخول اليوان إلى سلة عملات صندوق النقد الدولي تتواتر أنباء بين الحين والآخر عن نية الصين فك ارتباط اليوان بالدولار، وهو تحدي فعلي لخضوع العملة لقانون العرض والطلب ومدى قدرتهاعلى تحمل هذا التغيير في الاسواق المالية العالمية.

5-نموذج النمو الجديد

يعتمد نموذج النمو الجديد في الصين على التحول من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد خدمي، وفي هذا الإطار تسعى الصين إلى تعزيز محركات النمو الجديدة والقدرة على المنافسة من خلال الإبتكار والإرتقاء وزيادة الإنفتاح عن طريق مكافحة الإحتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية، ضف إلى ذلك التأثير الكبير الذي سيحدثه انتقال الصين إلى نموذج جديد للتنمية على الإقتصاد العالمي باعتبارها من الفاعلين الأساسيين في التجارة الدولية والإستثمار الأجنبي.

6-الدين العام

يعد ارتفاع الدين العام ظاهرة جديدة على الإقتصاد الصيني، فدين الصين المتنامي يشير الى احتمال تشديد السياسة النقدية للدولة، مما يجعل من الصعب على الشركات الصينية الاقتراض لتمويل مستوياتها الحالية من العمالة والاستثمار، وبالتالي حدوث تباطؤ حاد محتمل في النمو، في سنة 2017 بلغ الدين العام الصيني 36,2% أي حوالي29,95 تريليون يوان (نحو 4,75 تريليون دولار أميركي) من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 36,7% في2016[1].

[1] تراجع الديون الصينية إلى 36,2 % من الناتج الإجمالي في 2017، متاح على الموقع:
https://aawsat.com/home/article/1198021

المبحث الثاني: نظرة على الاقتصاد الأمريكي.

يعتبر الاقتصاد الأمريكي أقوى اقتصادات العالم، نظرا لما يملكه من إمكانيات أهلته لفرض هيمنته الاقتصادية، حيث كانت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية عصر ذهبي للاقتصاد الأمريكي وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى في جميع المجالات.

المطلب الأول: لمحة عن تطور الاقتصاد الأمريكي

تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة النشاط الاقتصادي والإنتاجية، ووجود طبقة وسطى متنامية وأكثر ازدهارًا، نما الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بمعدل سنوي متوسطه حوالي4%، بحلول سبعينيات القرن العشرين، بدأ الاقتصاد في إظهار علامات التباطؤ نتيجة لسلسلة من الأحداث، منها انهيار نظام بريتون وودز، وأزمة النفط في عام 1973 وزيادة المنافسة العالمية.

وعلى الرغم من ذلك لا يزال الاقتصاد الأمريكي هو الأكبر والأكثر أهمية في العالم، حيث يمثل أكثر من 22% من إجمالي الناتج العالمي، ولا يزال أكبر من اقتصاد الصين. علاوة على ذلك، وفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن الولايات المتحدة لديها سادس أعلى ناتج محلي للفرد وفق تعادل القوة الشرائية(PPP). يتميز اقتصاد الولايات المتحدة بقطاع خدمات متطور للغاية ومتقدم تقنيًا، حيث يمثل حوالي80% من إنتاجه، تهيمن على الاقتصاد الأمريكي شركات موجهة نحو الخدمات في مجالات مثل التكنولوجيا والخدمات المالية والرعاية الصحية وتجارة التجزئة[1].

على الرغم من أن قطاع الخدمات هو المحرك الرئيسي للاقتصاد، إلا أن الولايات المتحدة لديها قاعدة تصنيع مهمة، والتي تمثل حوالي15% من الإنتاج، تعد الولايات المتحدة ثاني أكبر مصنع في العالم، كما أنها رائدة في الصناعات ذات القيمة الأعلى مثل السيارات والفضاء والآلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والكيماويات، وفي الوقت نفسه تمثل الزراعة أقل من 1% من الناتج، ومع ذلك فإن الكميات الكبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة والتكنولوجيا الزراعية المتقدمة والإعانات الحكومية تجعل الولايات المتحدة مصدراً صافياً للغذاء وأكبر دولة مصدرة للزراعة في العالم.

يحتفظ الاقتصاد الأمريكي بوضعه القوي من خلال مجموعة من الخصائص، حيث تتمتع الدولة بإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية الوفيرة والبنية التحتية المادية المتطورة، كما أن لديها قوة عاملة كبيرة متعلمة

[1] https://www.investopedia.com/articles/investing/042915/5-industries-driving-us-economy.asp

ومنتجة، علاوة على ذلك، يتم توظيف رأس المال المادي والبشري بالكامل في بيئة السوق الحرة والموجهة نحو الأعمال، تسهم كل من حكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية في هذه البيئة الاقتصادية الفريدة، توفر الحكومة الاستقرار السياسي، ونظام قانوني وظيفي، وهيكل تنظيمي يسمح للاقتصاد بالازدهار.

ساعدت زيادة التكامل العالمي وظهور التكنولوجيا الجديدة، بما في ذلك اعتماد تكنولوجيا المعلومات المعززة للإنتاجية في مكان العمل وطفرة شركات التكنولوجيا الفائقة، على تطور التطور الاقتصادي في التسعينيات. شهدت الفترة بين عامي 1993 و2001 أطول توسع مستمر في التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة، وأدت إلى ارتفاع حاد في التوظيف والدخل والطلب على السلع الاستهلاكية.

علاوة على ذلك، كان النمو القوي والبطالة المنخفضة خلال تلك الفترة ملحوظ، ولكن أيضا بفضل الاقتصاد المزدهر وارتفاع سوق الأوراق المالية، كان سوق الأسهم مدفوعًا بارتفاع الشركات المستندة إلى الإنترنت فيما يعرف باسم "فقاعة دوت كوم"، والتي ولدت مبالغ هائلة من الإيرادات غير المتوقعة للحكومة على ضرائب أرباح رأس المال وارتفاع الرواتب، ومع ذلك، فإن المبالغة في تقدير أسهم dot-com أصبحت في نهاية المطاف واضحة وانفجرت الفقاعة في عام 2000.

شهدت السنوات الأولى من العقد الأول من القرن الماضي انخفاضًا حادًا في النشاط الاقتصادي بعد انفجار فقاعة الدوت كوم، والعديد من فضائح الشركات إلى إعاقة النشاط الاقتصادي وثقة الأعمال. تدخل بنك الاحتياطي الفيدرالي، لمواجهة الاقتصاد المتعثر من خلال إدخال أسعار فائدة منخفضة، والتي كانت لاحقا عاملاً رئيسًا في ازمة 2008.

المطلب الثاني: مرتكزات الاقتصاد الأمريكي:

يرتكز الاقتصاد الأمريكي على عوامل محددة من أجل المحافظة على المكانة العالمية.

1–قوة الدولار:

يعتبر الدولار العملة المحورية وعملة الاحتياط الدولية إلى جانب كونه العملة الأساسية التي تقبل في التسويات الدولية، مما أتاح للدولار المزيد من السيطرة على النظام النقدي الدولي وذلك من خلال التأثير على المؤسسات النقدية العالمية ودرجة السيولة الدولية[1].

[1] دلامي نجية، مرجع سبق ذكره، ص109.

استمد الدولار قوته تاريخيا بعد الحرب العالمية الثانية التي استنزفت قوى الدول الأوروبية الكبيرة، وأجبرتها على الاستنجاد بأمريكا والاقتراض منها لإعادة إعمار ما دمرته الحرب فأطلقت وزارة الخارجية الأمريكية "مشروع مارشال" من أجل مساعدة البلدان الأوروبية على التعافي من الآثار المدمرة للحرب على اقتصادها، وذلك من خلال تقديم هبات نقدية وعينية وقروض مالية، ومن هنا نجحت أمريكا في تعزيز الثقة العالمية بالدولار.

كما يستمد الدولار قوته من[1]:

أ–كثافة التداول: تعد كثافة التداول من أهم العوامل التي جعلت من الدولار الأمريكي على هذا القدر من الأهمية، فهو من العملات الأكثر طلبا في أسواق المال العالمية، ويستخدم في حوالي90% من التعاملات التجارية وقدر حجم تداول الدولار يوميا بحوالي 5 تريليونات.

ب–استقرار معدلات الإحتياطي النقدي: يمثل الدولار الأمريكي النسبة الأكبر من الإحتياطي النقدي العالمي في مختلف البنوك المركزية، وعلى الرغم من انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي بالدولار ابتداءا من سنة 2000 حيث كانت 71% إلا أنه لايزال في الصدارة بنسبة 62% بفارق كبير عن العملة التي تليه مباشرة وهي اليورو بنسبة 24%.

ج–استقرار سعر الصرف: اكتسب الدولار قوته من خلال استقراره النسبي في المحافظة على قدرته الشرائية على مر الزمن فقيمته تتدهور بنسبة ضعيفة جدا مقارنة بالعملات الأخرى، كما أن تعرض الكثير من العملات العالمية للتزوير مقارنة بالدولار الأمريكي الذي يصعب تزويره جعل الطلب عليه متزايدا.

2–حجم الإقتصاد: يحمل الاقتصاد الأمريكي لقب أكبر اقتصاد في العالم حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة 19,39 تريليون دولار في عام2017 بالقيمة الاسمية، وقدر بـ 20,41 تريليون دولار عام 2018، كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية حاضنة لأكبر سوق استهلاكي في العالم وثاني أكبر قوة شرائية ومصنع العالم الثاني بعد الصين مدعومًا بالبنية التحتية المتقدمة والتكنولوجيا ووفرة الموارد الطبيعية، ويمتاز الاقتصاد الأمريكي بأنه اقتصاد خدمي، حيث يساهم قطاع الخدمات بحوالي 80% من الناتج المحلي الإجمالي، الصناعة تساهم بنحو18% من الناتج أما قطاع الزراعة فيساهم[2] بـ 0,9%.

[1] https://www.indexmundi.com/united-states-gdp-compsition-by-sector.
[2] https://www.investopedia.com/insights/worlds-top-economies/

بلغت مساهمة قطاع الصناعة حوالي 2 تريليون دولار سنة 2017، تتركز عملية التصنيع على: المنتجات البترولية المكررة، الشاحنات الخفيفة، المستحضرات الصيدلانية والأدوية، الطائرات، السيارات وتستحوذ شركات التصنيع على77% من إجمالي إنفاق القطاع الخاص على البحث والتطوير[2].

وفيما يلي بعض الإحصائيات حول بعض مؤشرات الاقتصاد الأمريكي:

جدول رقم(08): إحصائيات حول بعض مؤشرات الإقتصاد الأمريكي خلال الفترة 2008-2017

الوحدة: الناتج المحلي الاجمالي: تريليون دولار

معدل النمو والتضخم: نسبة مئوية

نصيب الفرد من الناتج: بالدولار

المؤشرات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	التضخم	نصيب الفرد من الناتج المحلي
2008	14,72	0,29-	8,96	48401,43
2009	14,42	2,78-	2,93	47001,56
2010	14,96	2,53	3,36	48375,41
2011	15,52	1,60	4,84	49793,71
2012	16,16	2,22	3,73	51450,96
2013	16,69	1,68	2,61	52782,09
2014	17,43	2,57	2,29	54696,73
2015	18,12	2,86	1,44	56443,73
2016	18,62	1,49	1,47	57588,54
2017	19,39	2,27	2,19	59531,66

Source : https://www.database-elbankeldawli.com.

- الناتج المحلي الإجمالي: مقوم بالقيمة الحالية للدولار (تريليون دولار).
- التضخم وفق أسعار المستهلكين.
- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدولار.

نلاحظ أنه خلال الازمة المالية العالمية لسنة 2008 انخفض معدل النمو ليسجل رقما سلبيا بـ (−0,29%) و(−2,78%) في السنة الموالية، وتزامن ذلك مع ارتفاع معدل التضخم وعدم استقراره، بسبب تداعيات الأزمة ليعود الاقتصاد الأمريكي ويحقق معدلات نمو إيجابية ابتداءا من سنة 2010 وإن كان ذلك بين الصعود والهبوط، كما تحسنت معدلات التضخم وانعكس ذلك بالطبع على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد الأمريكي منه.

3–التفوق التكنولوجي والعسكري

رغم ما يظهره العالم من تطور في التكنولوجيا وتقنيات الإتصال إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تسيطر على جزء كبير من التكنولوجيا المتطورة التي كان لها أثر كبير على الاقتصاد الأمريكي، إذ يعد قطاع التكنولوجيا أحد أكبر مكونات الاقتصاد الأمريكي فمثلا توسع قطاع التوظيف في القطاع بحوالي 200.000 وظيفة عام2017 ليصل إلى11,5 مليون عامل، وحسب رابطة صناعة التكنولوجيا الأمريكية فإن قاعدة المهن التقنية ستزيد بمقدار 626.000 وظيفة بحلول عام 2026.

يصل متوسط الأجر السنوي في صناعة التكنولوجيا إلى112.890,00 دولار أمريكي أعلى بنسبة 107% من متوسط الأجر السنوي لجميع الوظائف المقدر بـ 54,420 دولار[1].

– ساهمت صناعة البرمجيات بما مجموعه 1،14 تريليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت مساهمتها المباشرة 564,4 مليار دولار خلال سنة 2016، وأنفقت شركات البرمجيات63,1 مليار دولار على الاستثمار في البحث والتطوير، وهو ما يمثل 19,6% من إجمالي الأعمال التجارية للبحث والتطوير في الولايات المتحدة[2] سنة 2016.

تمتلك الولايات المتحدة مدينة تكنولوجية خاصة بوادي السليكون الذي يقع بولاية كاليفورنيا الأمريكية ويعد بمثابة عاصمة تقنية ليس فقط للولايات المتحدة الأمريكية بل للعالم أجمع، فهو يضم مجموعة كبيرة من عمالقة التكنولوجيا فضلا عن مئات الشركات الجديدة التى تأسست في الوادي رغم التكلفة المرتفعة للأراضي، وذلك بفضل البنية التحتية الفائقة التطور والطاقات البشرية الاستثنائية التى تتميز بها هذه المنطقة ومن بين أهم الشركات العالمية العملاقة الموجودة بالمنطقة: جوجل، أبل، أنتل، ياهو ، HP، أوراكل، مايكروسوفت، بالإضافة لاحتواء المنطقة على أهم المراكز البحثية في الولايات المتحدة منها ستانفورد Stan Ford وناسا ولورنس بيرلكي.

[1] https:/www.comptia.org/about-us/2018/03/27 technology industry’s impact felt in economic growth work force gains.

[2] https://seekingalpha.com/article/4111274-changing-structure-american-economy-workforce-middle-class-1971-2017-characteristics-trends.

كما يساهم وادي السليكون فى ثلث العائدات الاستثمارية فى مجال المشاريع التكنولوجية الجديدة فى الولايات المتحدة الأمريكية، فإلى غاية 2018 مازالت شركات التكنولوجيا الأمريكية الكبرى تحقق مستويات قياسية وتتصدر النمو العالمي من حيث القيمة السوقية مثلا[1]:

– مايكروسوفت: بلغت القيمة السوقية لشركة مايكروسوفت المتخصصة في تقنيات الكومبيوتر 789 مليار دولار.

– أمازون: سجل موقع التجارة الأميركي الشهير نحو 743 مليار دولار كقيمة سوقية.

– ألفابايت: تمكنت الشركة الأم لشركة "غوغل" وغيرها من الشركات التقنية من الوصول بقيمتها السوقية إلى710 مليار دولار.

من أهم القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا بشكل كلي تقريبا، القطاع العسكري الذي يتوفر على قدرات قتالية متطورة جدا بتكنولوجيا عالية التقنية جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية الأولى في العالم، حتى اصبح الجيش الأمريكي يلقب بالجيش الذكي بسبب تجهيزه بأحدث النظم التكنولوجية والإلكترونية المتمثلة في: الأسلحة الذكية، الطائرات الخفية، الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، أنظمة القيادة والسيطرة الآلية، الأقمار الصناعية، نظام تحديد المواقع على مستوى الكرة الأرضية GPS (Global Positioning System)، طائرات الإنذار المبكر والسفن الحربية، ومن هنا جاء امتزاج القوة العسكرية بالتكنولوجيا لتكون الدولة رقم واحد في العالم من حيث العدد والعدة والتقدم التكنولوجي في أدق مكونات القوة العسكرية[2].

المطلب الثالث: تحديات الاقتصاد الأمريكي

رغم التطور الذي يشهده الاقتصاد الأمريكي، إلا أن المتغيرات الاقتصادية العالمية تفرض عليه العديد من التحديات.

1–فقدان الدولار لمكانته:

يرى خبراء الاقتصاد أن من بين الأسباب الرئيسية لإمكانية تراجع قوة الدولار ليس الدين الأمريكي الضخم أو الرسوم الجمركية، وإنما الخطوات التي اتخذتها الصين بافتتاحها بورصة عالمية في شنغهاي للطاقة يوم 2018/03/26، بحيث يتم تداول معاملات النفط التجارية فيها بالعملة الصينية، وتسعى الصين التي تعد أكبر مستورد للنفط الخام في العالم والتي بلغت وارداتها النفطية في2017 نحو 420 مليون طن بزيادة 10,7%

[1] https://www.albawaba.com/ar/2018-1232992/02/01/2019.

[2] المقومات العسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة ودورها في فرض مكانتها الدولية، تاريخ النشر:2015/03/03، متاح على الموقع: http://www.beirutme.com/?p=9411، تاريخ الدخول:2019/04/01.

عن مستواها في 2016 إلى توسيع نفوذها على أسعار البرميل التي تباع في آسيا وإلى جعل عملتها من العملات الأساسية على الساحة العالمية ومد نفوذها في الاقتصاد العالمي[1].

بالإضافة إلى بعض الاتفاقيات التي عقدتها الصين مع شركائها التجاريين مثل اتفاقية التسويات الفورية التي وقعها بنك الشعب الصيني "البنك المركزي" مع البنك المركزي الروسي للتسوية الفورية بين الروبل واليوان للصفقات المالية والتجارية بين البلدين دون المرور بنظام تحويل العملات، اتفاقية في طور التنفيذ بين الصين والهند للتبادل التجاري على أساس مبادلة اليوان والروبية الهندية، بالإضافة إلى باقي الإتفاقيات بين دول مجموعة بريكس ودول طريق الحرير للتعامل فيما بينها بعملاتها المحلية والتخلي عن الدولار في تسوية المعاملات.

هذه الاتفاقات بالتأكيد ستقلل من الطلب العالمي على الدولار في تسوية الصفقات التجارية التي يصل نصيبه منها إلى 80% حتى نهاية 2017 تبعا لإحصائيات بنك التسويات الدولية، كما سيقلل كذلك من الطلب على الدولار في احتياطي البنوك المركزية العالمية الذي تبلغ نسبة الدولار منها حوالي 62%.

ورغم ذلك يرى المحللون أن استبدال الدولار بعملة أخرى على الصعيد العالمي ما زال أمرًا مبكرًا، لا سيما أن العملات المنافسة ضعيفة وليست جاهزة بعد لإزاحة الدولار الأمريكي عن طريقها[2].

2–الإرتفاع المستمر للدين العام الامريكي:

تجاوز الدين الأمريكي حاجز20 تريليون دولار نهاية 2017 بما يعادل 106% من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كان يمثل 25% فقط منه سنة 1980 ومن المحتمل أن يصل إلى24,67 تريليون دولار عام2027، ليعادل أكثر من 114 في المئة من الناتج المحلي، وهي نسبة مرتفعة وتحمل سلبيات متعددة ومتنوعة، كونها بعيدة من نسبة «القاعدة الذهبية» لمعايير الأخطار الدولية وفقاً لـ «ميثاق ماستريخت»، والمحددة بمعدل 60% فقط للدَين المقبول نسبة للناتج المحلي الإجمالي[3].

والجدول التالي يبين تطور الدين الأمريكي خلال الفترة 2017/2010 بالمليار دولار

[1] في تحد لأمريكا الصين تطلق أول عقود النفط باليوان، متاح على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/economy/

[2] نور علوان، مكانة الدولار تتغيّر عالميًا، ما احتمالات الاستقلالية عن العملة الصعبة؟ تاريخ النشر: 2018/10/09، متاح على الموقع:https://www.noonpost.com/content/25079 تاريخ الدخول:2019/04/16.

[3] الدين الأمريكي يتجاوز 21 تريليون دولار.. من هم الدائنون؟ https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/566957

جدول رقم(09): تطور الدين الأمريكي خلال الفترة 2010–2017.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة العجز	13561,62	14790,34	16066,24	16738,18	17824,07	18150,62	19573,45	20244,9

Source : https://www.statista.com/statistics/187867/public.debt of hte united states

فالدين الأمريكي في ارتفاع مستمر وبلغ مستويات قياسية يعبر عنها بعض الإقتصاديين أنها خطيرة، وتعد المؤسسات الأمريكية مثل صناديق التقاعد والمستثمرين الأفراد أكبر حاملي الديون في البلاد حيث يمتلكون6,89 تريليون دولار، وتمتلك الحكومة الأمريكية 5,73 تريليون دولار عن طريق صناديق الضمان الاجتماعي، في حين يمتلك الاحتياطي الفيدرالي 2,38 تريليون دولار[1].

أما الدين الذي يمتلكه الأجانب فيوزع كالآتي:

جدول رقم (10): أهم دائني الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2017

الوحدة: مليار دولار

الترتيب	الدولة	حجم الدين الذي تمتلكه بالمليار دولار	الدين بالنسبة المئوية
01	الصين	1118	%5,6
02	اليابان	1030	%4,9
03	البرازيل	300	%1,4
04	إيرلندا	300	%1,4
05	المملكة المتحدة	274	%1,3

Source: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/566957

حيث تحتل الصين المرتبة الأولى بـ 1118 مليار دولار (1,118 تريليون دولار) كأكبر الدائنين الأجانب للولايات المتحدة الأمريكية، بنسبة 5,6% من إجمالي الدين وهو ما يفوق ديون بنك ليمان براذرز عند إفلاسه سنة 2008 بـ 11 مرة، تليها اليابان بـ 103 مليار دولار.

[1] عدنان كريمة، أخطار ديون أمريكا والصين وقيادة الإقتصاد العالمي، تاريخ النشر 2017/12/14، متاح على الموقع: http://www.alhayat.com/article/847533 تاريخ الدخول:2019/04/30.

3–العجز التجاري الأمريكي مع الصين

يشهد حجم عجز التبادل التجاري الأمريكي مع الصين، صعودا متواصلا، وبفضل ازدياد الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة عام 1984، أصبحت واشنطن واحدة من بين أكبر ثلاثة شركاء تجاريين بالنسبة للصين، في حين لم تكن الصين وقتها ضمن أول 10 شركاء تجاريين بالنسبة للولايات المتحدة.

وقد حققت الولايات المتحدة فائض تجاري مع الصين خلال الفترة 1970–1980، ولكن أخذت الكفة تميل لصالح الصين اعتبارا من1985، عندما سجل عجز التبادل التجاري الأمريكي 6 ملايين دولار.

وأخذ هذا العجز يزداد بوتيرة عالية للغاية في السنوات اللاحقة، إذ وصل إلى10 مليارات دولار عام1990، و84 مليار دولار عام2000، و274 مليار دولار عام 2010، و375,5 مليار دولار عام 2017[1]. والجدول التالي يوضح تطور العجز التجاري الأمريكي مع الصين خلال الفترة 2010–2017:

جدول رقم(11): تطور العجز التجاري الأمريكي مع الصين خلال الفترة 2010–2017

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة العجز	273,041	295,24	315,102	318,68	344,81	367,32	346,99	375,576

Source: https://www.aa.com.tr/ar/

فالعجز التجاري للولايات المتحدة يسير في اتجاه صعودي، ورغم تسجيله لبعض التراجع سنة 2016 حيث بلغ 346,99 مليار دولار، إلا أنه عاود الإرتفاع سنة 2017 وسجل 375,576 مليار دولار وهي قيمة أعلى عن جميع قيم السنوات السابقة.

تشير العجوزات مع الصين إلى أن العلاقة التجارية غير متوازنة إلى حد ما وغير عادلة ومضرة بالاقتصاد الأمريكي، يجادل آخرون بأن مثل هذا العجز يعكس إلى حد كبير التحولات في الإنتاج العالمي وظهور سلاسل إمداد واسعة ومعقدة، حيث غالباً ما تكون الصين هي نقطة التجميع الأخيرة للشركات متعددة الجنسيات الموجهة نحو التصدير والتي تصدر السلع إلى بلدان متعددة.

ويرى بعض الإقتصاديين أن من أسباب العجز التجاري الأمريكي، الطلب المتزايد على الدولار كونه عملة احتياطي، وعملة لتسعير الدين وتسعير النفط مما يجعله تكلفته مرتفعة[2].

[1] أخبار–تحليلية/أمريكا–تبحث–عن–خفض–العجز–التجاري–الضخم مع–الصين–تحليل، متاح على الموقع:https://www.aa.com.tr/ar/

[2] https:// www.fortune .com/amirica-china-number one, by bloomberg18/12/2018.

المبحث الثالث: التعاون التنافسي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

عادة ما توصف العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بانها العلاقة الأكثر أهمية في العالم وأحيانا توصف بالعلاقة بين الاثنين الكبار أوG–2، باعتبارهما فاعلين أساسين في النظام الاقتصادي الدولي وذلك ما أعطاها طابعا خاصا بين المنافسة والتعاون الحذر.

المطلب الأول: مجالات التعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

تظهر ميزة التعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في العديد من القطاعات، حيث وصلت قيمة المعاملات بينهما إلى مستويات قياسية.

1–الإستثمارات البينية[1]

بلغت معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2017 الموقعة بين الصين والولايات المتحدة 43,4 مليار دولار، ويمثل هذا انخفاضًا بنسبة 28% من60 مليار دولار سجلت سنة 2016، لكنه لا يزال ثاني أعلى معدل على الإطلاق، وذلك بسبب انخفاض الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة إلى29 مليار دولار في عام 2017 من 46 مليار دولار في عام2016.

من حيث الأسهم، لا يزال لدى الشركات الأمريكية استثمارات تاريخية كبيرة في الصين تقدر بـ 256 مليار دولار، أما استثمارات الاسهم الصينية في الولايات المتحدة تقدر بـ 140 مليار دولار.

خلال العقود الثلاثة الماضية، أظهرت الشركات الأمريكية تفضيلًا قويًا للاستثمار في الحقول الخضراء في الصين، كان عام 2008 هو العام الوحيد الذي سجلت فيه الشركات الأمريكية استثمارات أكبر من خلال عمليات الاندماج والإستحواذ. استمر هذا الاتجاه في عام2017 حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في الحقول الخضراء أكثر من9,5 مليار دولار من المشاريع الجديدة بالإضافة إلى المشاريع المتعددة السنوات الجارية.

يبين الجدول التالي معاملات الإستثمار الأجنبي المباشر بين الصين والولايات المتحدة بالمليار دولار خلال الفترة 1990–2017:

[1] Thilo Hanemann, Daniel H. Rosen and Cassie Gao, two-way-street-2018-update-us-china-direct-investment-trends/availible on: https://rhg.com/research/

جدول رقم(12): معاملات الإستثمار الأجنبي المباشر بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2017

الوحدة: مليار دولار

الصناعات	حجم معاملات الولايات المتحدة الأمريكية في الصين	حجم معاملات الصين في الولايات المتحدة الأمريكية
الزراعة والمواد الغذائية	19,5	7,7
السيارات ومعدات النقل	24,1	7,4
الطيران	2,1	0,8
المعادن والكيماويات والمواد الأساسية	3,1	2,7
المنتجات الإستهلاكية والخدمات	14,8	6,7
الإلكترونيات والمعدات الكهربائية	10,1	5,2
الطاقة	21,8	13,8
الترفيه والإعلام	7,9	5,2
الخدمات المالية	21,5	7,2
الصحة والصيدلة والتكنولوجيا الحيوية	15,6	6,3
تكنولوجيا المعلومات والاتصال	41,3	16,7
العقارات	18,2	40,9
النقل والبنية التحتية	8,2	16,6

Source : https://rhg.com/research/two-way-street-2018-update-us-china-direct-investment-trends/
https://rhg.com/partnership/national-committee-united-states-china-relation2018./

من بين أكثر القطاعات الجاذبة للاستثمارات بين البلدين:

– قطاع الزراعة والغذاء: إذ تعتبر السوق الصينية رئيسية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي لضخامتها وامكانتياتها الهائلة، حيث تلعب الصادرات الزراعية دورا حيويا في اقتصاد الولايات المتحدة، وياتي فول الصويا في المرتبة الأولى، حيث 60% من إنتاج الولايات المتحدة الامريكية يذهب إلى الصين.

– قطاع السيارات: خلال سنة 2017، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في صناعة السيارات إلى1,7 مليار دولار بفضل المشاريع الاستثمارية الجديدة في كل من صناعة السيارات التقليدية وإنتاج السيارات الكهربائية.

بالإضافة الى بعض القطاعات الرئيسية الأخرى التي لا تقل أهمية في حجم المعاملات بين البلدين مثل قطاع التكنولوجيا، والذي كان لاحقا من أهم أسباب حرب التعريفات الجمركية.

2–التجارة:

توسعت العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة بشكل كبير منذ أن بدأت الصين في إصلاح اقتصادها وتحرير نظامها التجاري في أواخر السبعينيات، ارتفع إجمالي تجارة البضائع بين الولايات المتحدة والصين من 2 مليار دولار في عام 1979 إلى 636 مليار دولار في عام 2017.

أ–تجارة البضائع

في عام2017، كانت الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في دولة واحدة بناءً على تجارة البضائع ثنائية الاتجاه (الصادرات والواردات)، وهو ما يمثل 16,27% من إجمالي تجارة البضائع الأمريكية ارتفاعًا من 15,80% في عام 2016. بلغت تجارة البضائع مع الصين 636 مليار دولار في عام2017 بزيادة قدرها 9,93% عن 579,2 مليار دولار المسجلة في عام 2016، ظل العجز التجاري للبضائع مع الصين البالغ 375,9 مليار دولار أعلى من العجز التجاري الأمريكي المسجل مع أي شريك تجاري آخر في عام2017[1].

كانت الصين ثالث أكبر بلد مقصود لصادرات البضائع الأمريكية في عام2017، بعد كندا والمكسيك بـ 8,39% من إجمالي صادرات السلع الأمريكية، مرتفعة من7,96% في عام2016، بلغت قيمة هذه الصادرات 130,4 مليار دولار، بزيادة 12,45% (14,4 مليار دولار) مقارنة بعام 2016، وكانت أهم الصادرات الأمريكية إلى الصين في عام2017 هي[2]: الطائرات والمحركات وقطع الغيار المدنية (12,52% من إجمالي الصادرات الأمريكية إلى الصين)، وفول الصويا (9,43%) سيارات الركاب (6,31%)، البترول الخام (3,39%)، والمعالجات وأجهزة التحكم والدوائر الإلكترونية المتكاملة (2,39%).

تعد الصين أكبر مصدر لدولة واحدة لواردات البضائع الأمريكية، خلال2017 بلغ إجمالي واردات البضائع الأمريكية من الصين 506,2 مليار دولار، وهو ما يمثل 21,44% من إجمالي واردات السلع الأمريكية ارتفعت واردات البضائع الأمريكية من الصين بنسبة 9,3% مقارنة بعام 2016، تمثلت أهم واردات الولايات

[1] Andres B. Schwarzenberg, U.S. Trade with Major Trading Partners, Congressional Research Service report, R45434 ,18 /12/ 2018, p23.
[2] Ibid.

المتحدة من الصين في[1]: الهواتف المحمولة (8,82% من إجمالي واردات الولايات المتحدة من الصين)، أجهزة الكمبيوتر المحمولة والأجهزة اللوحية (7,38%) وآلات الاستقبال والتحويل، ونقل الصوت، والصور، والبيانات (معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية) (4,54%)، وأجزاء الكمبيوتر والكمبيوتر اللوحي وملحقاته (2,97%)، والدراجة ذات العجلات الثلاث والدراجات البخارية وسيارات الدفع والألعاب المماثلة (2,42%).

ب–تجارة الخدمات

خلال سنة 2017 بلغت قيمة تجارة الخدمات الأمريكية ثنائية الاتجاه مع الصين 75,0 مليار دولار بزيادة قدرها 5,74% عن 71,0 مليار دولار المسجلة في عام2016، وبلغ فائض الخدمات الأمريكية مع الصين في عام2017، 40,2 مليار دولار[2] بزيادة 3,4% عن المسجل سنة 2016.

احتلت الصين المرتبة الثالثة كأكبر بلد مقصود لصادرات الخدمات الأمريكية عام2017، بعد كندا والمملكة المتحدة بنسبة 7,22% من إجمالي صادرات الخدمات الأمريكية، بانخفاض طفيف عن7,24% في عام2016 حيث بلغت قيمة هذه الصادرات 57,6 مليار دولار، بزيادة قدرها 4,89% (2,7 مليار دولار) مقارنة بعام 2016. بالإضافة إلى ذلك، بلغت واردات الخدمات الأمريكية من الصين 17,4 مليار دولار أي 3,21% من إجمالي واردات الخدمات الأمريكية، بارتفاع قدر بـ 8,65% (1,4 مليار دولار) مقارنة بمستوى عام 2016.

3–الوظائف:

تدعم العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين ما يقرب 2,6 مليون وظيفة في الولايات المتحدة عبر مجموعة من الصناعات، بما في ذلك الوظائف التي خلقتها الشركات الصينية في أمريكا. ومع استمرار الطبقة المتوسطة الصينية في التوسع السريع خلال العقد المقبل (سيتجاوز عدد مستهلكي الطبقة المتوسطة الصينيين إجمالي سكان الولايات المتحدة بحلول عام 2026)، تجد الشركات الأمريكية فرصًا كبيرة للاستفادة من قاعدة عملاء جديدة ومربحة التي يمكن أن تزيد من فرص العمل والنمو الاقتصادي.

[1] Andres B. Schwarzenberg, U.S. Trade with Major Trading Partners, op cit, p2.
[2] Ibid, p 24.

إضافة إلى ما سبق خفض التصنيع الصيني أسعار السلع الاستهلاكية في الولايات المتحدة مما قلل التضخم وانخفاض أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة بنسبة 1% إلى1,5% بسبب الواردات الصينية الرخيصة، ربحت الأسرة الأمريكية النموذجية حوالي56,500 دولار في عام2015[1].

خلال الأزمة العالمية 2008 والتي أدت الى انخفاض الطلب بسبب عدم القدرة على الإنفاق في الولايات المتحدة خاصة وحتى في أوربا، اتخذت الصين برنامجًا ضخمًا للبنية التحتية المحلية للمساعدة في زيادة الإنفاق وامتصاص المزيد من المعدات والمواد الخام الصناعية من الولايات المتحدة وأوروبا للمساعدة في استقرار الاقتصاد العالمي، حيث ساعد الارتفاع في الاستهلاك الصيني المحلي الولايات المتحدة في توسيع الصادرات الصافية بطرق ساعدت في تعويض الطلب المحلي الأمريكي الذي كان ضعيفا[2].

وتعزيزا للعلاقة بين البلدين، تشكل البعثات الطلابية مجالا آخر للتعاون في البحث العلمي والتبادل الأكاديمي، حيث يعتبر الطلاب الصينيون أكبر شريحة من الطلاب الدوليين في الجامعات الأميركية، بلغ عددهم نهاية 2017 حوالي 360 ألف طالب، أي ثلث عدد الطلاب الأجانب، وقدرت مساهمتهم بمبلغ 14 مليار دولار في الاقتصاد الأميركي[3].

المطلب الثاني: مجالات المنافسة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

بالرغم من علاقة التعاون التي تجمع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المجالات، إلا أن هذه العلاقة لا تخلو من طابع المنافسة.

أولا: سندات الخزينة الأمريكية

سندات الخزينة الأمريكية هي بشكل عام أوراق مالية ذات قيمة معينة، وهي أحد أوعية الاستثمار، كما أنها أداة دين تلجأ إليها الحكومات لتمويل مشاريعها، ويلجأ إليها المستثمرون؛ لأنها توفر عائدًا جيدًا مقابل مخاطرة أقل، وعلى المستوى الأمريكي، فهي وسيلة التمويل الأهم للحكومة الأمريكية للحصول على رأس المال اللازم للنمو والتطوير والمنافسة، وتغطية ديونها القصيرة الأجل، وتنفيذ مشاريعها التنموية التي تُكلفها ملايين الدولارات.

[1] Understanding the US-China Trade Relationship, Prepared for the US-China Business Council By Oxford Economics January 2017, availible on : https://www.uschina.org/.p18.
[2] Ibid, p19.
[3] الصين تدعو الطلاب إلى تقييم "المخاطر" قبل التوجه للدراسة في الولايات المتحدة، متاح على الموقع: https://www.swissinfo.ch/ara/

وتصدر الحكومة الأمريكية عددًا من السندات حسب فترة استحقاق كُل نوع منها، فهناك السندات المُستحقة خلال عام واحد من تاريخ إصدارها، وتسمى أذونات الخزينة، وإذا كانت المدة بين عام واحد إلى10 أعوام تسمى أوراق الخزينة، وإذا كانت مدتها أكثر من10 سنوات، فإنها تسمى سندات الخزينة. ويتم شراء السندات الحكومية مباشرة عن طريق وزارة المالية الأمريكية أو عن طريق الإنترنت دون وسيط في هذه العملية[1].

وتعد الصين صاحبة أكبر حيازة – أكبر دائن أجنبي للولايات المتحدة – من سندات الخزانة الأمريكية بواقع نحو1,17 تريليون دولار نهاية جانفي2018، حوالي28% من إجمالي الدين العام الذي تملكه الدول الأجنبية بحسب بيانات وزارة الخزانة الأمريكية[2]، وتهيمن الصين على لقب أكبر حائز أجنبي لسندات الخزانة الأمريكية طوال العقد الماضي تقريبًا.

لا تستحوذ الصين على هذه النسبة من السندات الأمريكية لأنها استثمار جيد، أو بهدف دعم الاحتياطي النقدي وفقط، ولكن الأهداف الصينية منذ أن لجأت إلى هذه السياسة هي أهداف تجارية بحتة، ففي ظل وجود فوائض مالية هائلة ناتجة عن انتعاش صادراتها خلال السنوات الماضية، تستثمر الصين النسبة الأكبر من هذه الفوائض في السندات الأمريكية، وذلك بهدف المحافظة على معدل منخفض لسعر صرف عملتها، وهو ما يسهم في دعم تنافسية صادراتها.

ثانيا: استراتيجية مبادرة طريق واحد حزام واحد

مبادرة الحزام والطريق (المعروفة أيضًا باسم One Road–One Belt) أعلن عنها الرئيس الصيني "تشي جينغ بينغ" سنة 2013 والتي تهدف إلى تعزيز اتصال الصين مع العالم، فهي مبادرة تجمع بين المشاريع الجديدة والقديمة للدول المنضمة إليها، وتغطي نطاق جغرافي واسع، تعمل الصين من خلالها لتعزيز البنية التحتية من شبكات نقل ومواصلات، وعلاقات ثقافية، انضم إلى المبادرة حتى شهر جانفي2018 حوالي65 دولة و35 منظمة دولية، تضم الدول المشاركة في المبادرة مجتمعة 62,3% من التعداد الإجمالي لسكان العالم ونحو35,3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، 24% من الإنفاق الإستهلاكي العالمي، ومنذ انطلاق المبادرة انفقت الصين نحو34 مليار دولار على المشروعات[3]، وتعتبر المبادرة من فئة المبادرات التنموية الكبرى

[1] أحمد طلب، السندات الأمريكية سلاحها، هكذا يمكن للصين لي ذراع الاقتصاد الأمريكي، تاريخ النشر:2018/03/24، متاح على الموقع: https://www.sasapost.com/ economy/: تاريخ الدخول:2019/04/14.

[2] نفس المرجع.

[3] مشروع الحزام والطريق –كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي–مركز المستقبل للدراسات والأبحاث، تاريخ النشر: 2018/08/15 متاح على الموقع: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4146/ تاريخ الدخول:2019/04/15.

التي يمكنها دفع الاقتصاد العالمي، لا سيما إذا تم تنفيذها وفق معايير تضمن المصالح المشتركة للدول المشاركة فيها وتخلق عوائد تنموية واقتصادية للجميع.

من خلال المبادرة سوف تحقق الصين مكاسب اقتصادية وسياسية كبيرة منها:

– توسيع أسواق التصدير للمنتجات الصينية، الحصول على واردات بتكلفة أقل؛

– تطوير البنية التحتية الصلبة وربطها بالدول المجاورة وبالتالي التخفيض في تكاليف النقل ومن بين المشاريع التي يجري انجازها في إطار المبادرة، الطريق فائق السرعة كراتشي والسكة الحديدية بين الصين ولاوس، والسكة الحديدة عالية السرعة الشرقية والغربية في تركيا والسكة الحديدية بين المجر وصربيا وغيرها من المشاريع ويعتبر طريق كاراكورام السريع وهو أعلى طريق دولي معبد في العالم، يربط الصين وباكستان عبر سلسلة جبال كاراكورام، على ارتفاع 4،693 كيلو متر ويمتد لمسافة 14,484 كيلومتر، من أبرز شبكة المواصلات التي تعول عليها الصين لنجاح مبادرة الحزام والطريق فإلى جانب تدعيم شبكة النقل يعتبر وجهة سياحية بامتياز فهو يحتوي على أكثر من50.000 من النقوش الصخرية، ونظرا لارتفاعه والظروف الصعبة التي شيد عليها، يشار إلى أنه "الاعجوبة الثامنة في العالم" ويشد إليه الزوار بمناظر خلابة خاصة في فصل الربيع[1]؛

– تصدير نموذج التنمية الصيني، وتوسيع مناطق النفوذ الجيواستراتيجي؛

– تعزيز مكانة شركات التكنولوجيا الصينية وزيادة حصتها السوقية من التجارة الإلكترونية العالمية؛

– تأمين استقرار امدادات الطاقة؛

– تعزيز الدور الخارجي للصين خاصة في المجال الأمني لان العديد من دول المبادرة تعاني من اضطرابات أمنية؛

– إعادة توجيه جزء كبير من الاقتصاد العالمي نحو الصين، فزيادة حجم التجارة والاستثمار والاتصال بين الصين والبلدان الأخرى من القارات الأربعة آسيا، افريقيا أمريكا اللاتينية وإفريقيا، سيجعل هذه الدول أكثر اعتمادًا على الاقتصاد الصيني، مما يزيد من نفوذ الصين الاقتصادي عليها، وهذا قد يمكّن الصين من صياغة القواعد والمعايير التي تحكم الشؤون الاقتصادية في المنطقة بسهولة أكبر[2]؛

– يعتبر تعزيز اليوان كعملة دولية من اهم اهداف مبادرة الطريق والحزام بالنسبة للصين، فمن خلال زيادة رأس المال لمشاريع البنية التحتية عن طريق سندات مقومة باليوان، سيتم توسيع استخدامه في الأسواق المالية الدولية، كذلك وفي إطار نفس الهدف ولغرض التأسيس لنظام اليوان المبني على معيار الذهب، أنشأت الصين

[1] https://arabic.cnn.com/travel/2016/09/26/gallery-xinjiang-china-traveli.
[2] https://chinapower.cris.org/china-belt-and-road-initiative/.

صندوقاً خاصاً أطلقت عليه اسم صندوق "الذهب لطريق الحرير"، هدفه الأساسي هو التنقيب عن الذهب في هذه الدول لزيادة أرصدتها من الذهب في الاحتياطي النقدي، وبالتالي استقرار عملاتها تدريجياً وربطها باليوان الصيني الذي يخطط للتحول إلى معيار الذهب بالاتفاق مع روسيا.

ترى الولايات المتحدة الأمريكية في مبادرة الحزام والطريق محاكاة لمشروع مارشال سنة 1947 الذي تبنته لإعادة إعمار دول أوروبا الشرقية والحد من النفوذ السوفياتي آنذاك، كما ترفض الولايات المتحدة فكرة بنك التنمية الآسيوي والذي أنشئ خصيصا لتمويل مشروعات المبادرة وتبلغ نسبة مساهمة الصين فيه 30,34% كأكبر مساهم، وبالرغم من قلة رأس ماله مقارنة بالبنك الدولي إلا أنها تراه منافسا له، وأخطر ما تتخوف منه الولايات المتحدة الامريكية من النفوذ الصيني في ظل المبادرة هو فقدان قوة الدولار كعملة لتسوية المبادلات الدولية لصالح اليوان.

ثالثا: المنافسة التكنولوجية

بسبب عدم قدرتها على تغطية إنتاجها، أوشكت شركة –زد.تي.إي–على الإفلاس سنة 2017 وهي ثاني أكبر شركة للاتصالات في الصين بعد "هواوي"، لكن تم إنقاذها قُبيل ذلك من قبل دونالد ترامب، من خلال تغريدة أعلن فيها أنه يريد إنقاذ الوظائف الصينية، وقد ساعد هذا الحادث شي جين بينغ على إدراك نقاط ضعف الصين، ومنذ ذلك الحين، قرر علانية تحقيق استقلالية تكنولوجية للبلاد.

فقرر الرئيس الصيني خطة "صنع في الصين 2025"، التي تحدد القطاعات التكنولوجية ذات الأولوية الخاصة بالنسبة للسلطة الصينية، التي تعتزم أن تصبح القوة العالمية الرائدة في هذا المجال.

ومن أبرز مظاهر المنافسة التكنولوجية اليوم وجود شبكة إنترنت يُهيمن عليها الطرفين الأمريكي بقيادة (جوجل، وأمازون، وفيسبوك، وأبل) والطرف الصيني بقيادة (بايدو، علي بابا، تينسنت وشاومي).

وفي إطار استقلال الصين عن التكنولوجيا الامريكية انضمت في البداية إلى مشروع غاليليو الأوروبي للأقمار الصناعية لتحديد المواقع الجغرافية، المنافس لنظام (GPS)الأمريكي، لكنها انسحبت منه بعد ذلك وابتكرت نظامها الخاص، وهو نظام (بايدو) للملاحة بالأقمار الصناعية، الذي أرسل بالفعل 38 قمرا صناعيا إلى الفضاء، ويتم اعتماد هذا النظام في كل من الصين والعديد من دول آسيا، وتهدف بكين إلى أن يُصبح عالميا بحلول سنة2020. وبالتالي، يُمكن أن يختفي نظام (GPS) من الهواتف الذكية والسيارات الصينية[1].

[1] بيير هاسكي، الهيمنة التكنولوجية أهم رهانات الحرب التجارية بين بكين وواشنطن، تاريخ النشر:2018/09/25، متاح على الموقع: https://www.noonpost.com/content/24925 تاريخ الدخول:2019/04/04.

رابعا: الذكاء الإصطناعي

يتمحور مستقبل الاتصالات والمدن الذكية في العالم حول الجيل الخامس، هذا الأمر سيكون له تأثير على العمالة بشكلٍ مباشر، بسبب هذا التغيير التكنولوجي سيفقد نحو800 مليون عامل في العالم وظائفهم بحدود عام 2030 حسب معهد ماكينزي[1]، فقد أصبح الذكاء الإصطناعي اليوم جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الإقتصادية في العديد من الدول، وتقام له مؤتمرات عالمية وصارت شركات التقنية تعتمد عليه في ابتكاراتها وخاصة الصين والولايات المتحدة الأمريكية التي تسير بخطوات ثابتة لتحقيق الطفرة في هذا المجال.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لاحتكار الذكاء الإصطناعي خصوصا مع أقرب منافسيها فهذه التقنية تضمن لها امتلاك البرمجيات الأكثر تقدما وتأثيرا في التاريخ مثل: تكنولوجيا التلاعب الصوتي التي طبقت فعلا عند زيارة الرئيس الأمريكي الى الصين سنة2017 حيث خيل للجميع أن الرئيس الامريكي كان يتحدث باللغة الصينية ولكن الأمر ليس كذلك بل عن طريق إحدى تقنيات الذكاء الإصطناعي تم تحليل الصوت وتغييره الى الصينية وكأن الرئيس فعلا كان يتحدث بلغة الماندرين.

إن التنافس المحموم بين الصين والولايات المتحدة هو من يصل أولا إلى الكمبيوتر فائق الذكاء والذي يسمى (exascale machine) فبفضل هذا الجهاز ستصل تطبيقات الذكاء الصناعي إلى مستويات غير مسبوقة وستصبح التجارب العلمية في مختلف العلوم (الفيزياء والكيمياء والطب... إلخ) أكثر دقة وسرعة، ما سيجعل التقدم العلمي أسرع بكثير من الوقت الحالي هذا بالإضافة إلى التجارب العسكرية لتصنيع وتوجيه الأسلحة وتحليل البيانات.

بالإضافة الى ذلك الصين من خلال هذه التقنية تسعى إلى[2]:

– إنجاح خطة "صنع في الصين 2025 "، وهي الخطة التي تمثل استراتيجية التصنيع الرئيسية في الصين.

–تطوير تقنية السيارات ذاتية القيادة، حيث خصصت منطقة اختبار ضخمة لهذه السيارات، تعتبر الأكبر حول العالم تبلغ مساحتها قرابة 200 ألف متر مربع، وتحتوي على طرق وإشارات ضوئية وممرات مشاة، تماما كما في المدن الحقيقية، من المتوقع افتتاحها بحلول عام2020، على بعد 30 كم من مركز العاصمة الصيني بكين، وبميزانية قدرت بما يقارب 70 مليار دولار أمريكي بالاعتماد التام على الذكاء الاصطناعي؛

[1] علي فواز، القطار الصيني السريع ومخاوف أميركا العميقة، تاريخ النشر: 2017/03/11، متاح على الموقع: http://www.almayadeen.net/files/939709/، تاريخ الدخول: 2019/04/04.

[2] الولايات المتحدة تسعى لاحتكار الذكاء الاصطناعي، متاح على الموقع: https://www.aitnews/2018/11/20

– حل مشكل العمالة وشيخوخة السكان، فنظراً لانتقال الصين إلى نموذج اقتصادي يعتمد على الاستهلاك والخدمات، لجأت إلى استخدام الذكاء الاصطناعي لتعويض ارتفاع الانخفاض المتوقع في القوى العاملة بسبب الشيخوخة؛

– الحفاظ على الأمن القومي للبلاد، من خلال التقنيات والبرمجيات التي سيزود بها الجيش الصيني؛

–تطوير القطاع المالي حيث بدأت هذه التكنولوجيا تكتسح مختلف مجالات التعاملات المالية مثل عمليات المقاصَّة والتسويات والمدفوعات وتنفيذ العقود؛

وقد خصصت الصين فعلا 13,8 مليار يوان (2,12 مليار دولار) لبناء مجمع أبحاث الذكاء الإصطناعي في غرب العاصمة بكين في إطار سعي البلاد لتحقيق طموح الريادة العالمية في هذا المجال بحلول عام2025[1].

خامسا: التغيرات المناخية

بسبب اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية لمواقف معادية لبعض الإتفاقيات الدولية وانسحابها منها، مهدت الطريق أمام الصين لتأخذ زمام المبادرة في العديد من الملفات والقضايا، فبعد انسحاب واشنطن من اتفاقية باريس للمناخ، تحولت الصين من موقع المتهم بوصفها أكبر ملوث للأرض، إلى موقع منقذ العالم والباحث عن حل للأزمة العالمية، حيث شاركت في جهود متعددة الأطراف لمواجهة التغير المناخي، وقد خلق ذلك تقارباً واضحاً بين الصين والدول الأوروبية على حساب الولايات المتحدة، كما أدى انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، إلى قيام دول آسيوية مثل ماليزيا وسنغافورة والفلبين، بالانجذاب نحو الشراكة الإقليمية الشاملة، التي طرحتها الصين كبديل للشراكة الاقتصادية التي انسحبت منها الولايات المتحدة الأمريكية.

سادسا: التنافس على مناطق النفوذ الجيو استراتيجي

بحر الصين الجنوبي عبارة عن جزء كبير من المحيط الهادىء تبلغ مساحته حوالي3,5 كلم^2 تشترك فيه 7 دول هي الصين، الفليبين، فيتنام، ماليزيا، بروناي، تايوان، واندونيسيا ويشمل اثنين من الممرات التجارية الهامة وهما: مضيق بلقا ومضيق تايوان تمر عبره أكثر من35% من تجارة الشحنات البحرية العالمية، من خلال مضيق بلقا يمر النفط القادم من المحيط الهندي إلى شرق آسيا وكذلك 60 إلى80% من إمدادات الطاقة المتجهة إلى كوريا الجنوبية واليابان وتايوان، ضف إلى ذلك وحسب التقديرات الرسمية الصينية فإن باطن بحر الصين الجنوبي يحتوي على احتياطي نفطي مؤكد يبلغ 10 مليار برميل، وكذلك ثروة هائلة من الغاز الطبيعي

[1] هديل عادل، الذكاء الاصطناعي في الصين 4 أسباب وراء الدعم بالمليارات، تاريخ النشر:2017/12/07، متاح على : https://al-ain.com/article/china-artificial-intelligence تاريخ الدخول : 2019/04/15.

بنحو ألف ترليون متر مكعب بالإضافة إلى ثروة هائلة من المعادن والأسماك التي تمثل مصادر دخل هامة للدول السبعة[1].

لا يشكل بحر الصين الجنوبي منطقة التنافس الجيواستراتيجي الوحيدة بين الصين والولايات المتحدة بل تمثل منطقة الشرق الأوسط وافريقيا أيضا احد اهم المناطق المتنافس عليها، فدول الشرق الأوسط النفطية تزود الصين بجزء كبير من نفطها وغازها الطبيعي، وهو ما شكل نوعا من التبعية، وفي المقابل ازدادت قدرة الولايات المتحدة على الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بإمدادات الطاقة لديها ولكن تبقى أسعار الطاقة العالمية وبالتالي الاقتصاد العالمي عرضة للاصطدامات الناشئة في المنطقة، حيث يعتمد حلفاء الولايات المتحدة في آسيا وأماكن أخرى وبشكل حاسم على إمدادات الشرق الأوسط[2].

أما عن أفريقيا فان الصين تعتبرها سوق المستقبل، حيث اتبعت سياسة تقوم على مبدأ الصداقة والمساواة مع الدول الإفريقية لخدمة أهدافها الاقتصادية حتى أصبحت الشريك الأكبر للقارة، وهذا ما تراه الولايات المتحدة تهديدا لمصالحها خاصة بعد مشاركة الجيش الشعبي الصيني في عمليات حفظ السلام في القارة الإفريقية فأصبحت من خلال المنتديات الاقتصادية المشتركة مع الدول الإفريقية تسعى إلى استحداث آليات لكي تلحق بالقوى الصناعية الأخرى على رأسها التي ضاعفت حجم تجارتها واستثماراتها في القارة السمراء.

إن التنافس على مناطق من هذا النوع بين قوى اقتصادية كبرى يثير التساؤل حول الاقتصاد العالمي خلال السنوات القادمة وبالخصوص أسعار الطاقة خصوصا في ظل سعي الصين وهي من أكبر المستوردين للطاقة في العالم نحو تحقيق الإكتفاء الذاتي.

[1] https://namaazone.com/ar/market/analytic/mohamad-mahdi/what-happens-in -the-south-china-sea.
[2] https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/china-in-the-middle-east-following-in-american-footsteps.

خلاصة الفصل

صادف عام 2018 الذكرى الأربعين لسياسة الإصلاح والإنفتاح التي تبنتها الصين، أربعة عقود من الإصلاح حولت الصين من دولة فقيرة إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي، ممثلة ثلث النمو العالمي، وبالطفرة التي حققتها الصين أصبحت تشكل مع الولايات المتحدة أكبر الإقتصادات العالمية تطورا وازدهارا، على النحو الذي دفع العلاقات بينهما إلى درجة كبيرة من التشابك والإعتماد المتبادل، حيث لا يستطيع أحدهما الإستغناء عن الآخر، فالصين تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أسواقها المفتوحة للمنتجات الصينية الرخيصة، وفي نفس الوقت فإن الولايات المتحدة بالعجز المتنامي في ميزانيتها ودينها القومي الضخم أصبحت تعتمد وتحتاج إلى الصين التي تملك أكبر رصيد من سندات الخزينة الأمريكية.

إذن حققت المشاركة الصينية الأمريكية فوائد استراتيجية واقتصادية لكلا البلدين ولكن بالرغم من حجم التعاون والتبادل الذي شهداه البلدان، إلا أن التحول الاقتصادي القوي للصين كدولة نامية مهددة بذلك عرش الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة الاقتصادية، هذه الأخيرة التي أصبحت ترى أن الصين منافس استراتيجي قوي، وأنها انتهزت الفرصة من خلال علاقة التعاون لاختراق الجامعات والمختبرات الأمريكية والسرقة العلمية والتكنولوجية، والممارسات التجارية غير العادلة معها مما كان سببا في تحول العلاقة بينهما إلى صراع متصاعد أدى بهما إلى الدخول في حرب تجارية غير متوقعة.

الفصل الثالث:

انعكاسات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي

المبحث الأول: الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاني: انعكاسات الحرب التجارية على الاقتصادين الصيني والامريكي

المبحث الثالث: الاقتصاد العالمي في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد:

في عام 2005 كتب الدكتور أوديد شنكار في كتابه العصر الصيني "يتوقع المشهد التصادمي أزمة تخيم على الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ستصل ذروتها إلى تصادم في التيارات الاقتصادية والسياسية وفي مجالات الأمن القومي... وستقوم الإدارة والكونغرس بفرض الرسوم الجمركية وإجراءات الحماية الأخرى.." وفعلا يعيش الاقتصاد العالمي حاليا على أوتار الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حيث أصبحت العلاقات التجارية بينهما متوترة بشكل متزايد، في مشهد يتعرض فيه النظام التجاري العالمي لضغوط أكبر من أي وقت مضى منذ إنشائه، في انتهاك صريح لقواعد المنظمة العالمية للتجارة من طرف دولة لطالما نادت بالعولمة والتحرر، ضد دولة اتهمتها مرارا وتكرارا بعدم التزامها تجاه المنظمة وعدم احترامها لقواعدها التنظيمية ولوائحها التجارية، انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الحمائية التجارية بدعوى حماية اقتصادها وتحقيق الإستقلال الاقتصادي الأمريكي.

من خلال ما سبق نتناول في هذا الفصل انعكاسات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي حيث قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني: انعكاسات الحرب التجارية على اقتصاد البلدين.

المبحث الثالث: الاقتصاد العالمي في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الأول: الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية

إن المنافسة على المصالح الجيواستراتيجية والرغبة في الهيمنة والنفوذ والسلطة على رقعة الشطرنج العالمية دفع بالقوى الفاعلة في النظام الاقتصادي الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني خيار الصراعات التجارية كنتيجة طبيعية لشعورها بتراجع مكانتها لصالح الصين، ومحاولة استرجاع التوازن أو تقليص الفجوة في القوة الاقتصادية.

المطلب الأول: لمحة عن الحروب التجارية

أولا–لمحة تارخية عن الحروب التجارية: لم تكن الحروب التجارية وليدة الظروف العالمية الحالية بل سبقتها العديد من الحروب خلال القرون الماضية، تعرض الإقتصاد العالمي من خلالها إلى اضطرابات شديدة وكان من أهم مظاهرها إرتفاع أسعار الطاقة بشكل غير مسبوق، وتقلبات شديدة في أسعار صرف العملات الرئيسية إرتفاع معدلات التضخم، إنفجار مشكل المديونية سنة1982، انتشار موجة الكساد التضخمي التي أصابت الاقتصاد العالمي في أوائل السبعينات، بالإضافة إلى الاختلالات الكبيرة في موازين المدفوعات، وبداية تراجع القدرة التنافسية للولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي لصالح اليابان والنمور الآسيوية الأربعة (كوريا الجنوبية هونغ كونغ، طايوان وسنغافورة)، والتي تعاظمت أهميتها الاقتصادية بمرور الوقت، هذه التطورات التي أفرزت قوى إقتصادية جديدة منافسة للقوى التقليدية، كانت سببا في قيام حروب تجارية أصابت النظام التجاري العالمي بالإختلال انعكست مظاهره الأساسية في انتشار موجة الحمائية التجارية الجديدة، والتي انتهجت مسارا معاكسا لعملية التحرير التجاري، وقد تبنتها الدول الصناعية الكبرى خلال الثمانينات لتقييد وارداتها من السلع الصناعية، اطلق عليها اسم الإجراءات الرمادية[1]، وما لبثت موجة الإنفتاح والعولمة ان استعادت زخمها الذي بلغ ذروته مع تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، والتي يرتكز نظام عملها على تحرير التجارة العالمية من القيود الكمية والرسوم الجمركية وفق مبدأين أساسين[2]:

– المبدأ الأول: الدول الأولى بالرعاية، والذي يعني أن الإمتيازات الممنوحة لبلد ما يجب أن تمنح للبلدان الأخرى بهدف تحقيق المساواة بين جميع الدول.

[1] خالد عبد الوهاب الباجوري، دراسة حول تداعيات الحروب التجارية على الإقتصاد العالمي والعربي، دائرة البحوث الإقتصادية، اتحاد الغرف العربية، مصر، سبتمبر 2018، ص3.

[2] مخنف سفيان، مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل إجراءات ترامب الحمائية، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 21، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، ديسمبر 2018، ص107.

– المبدأ الثاني: المعاملة بالمثل ويقضي بأن السلع المستوردة يجب أن تعامل معاملة السلع المنتجة محليا، وتكمن أهمية هذا المبدأ في المساواة بين السلع بغض النظر عن الدولة المنتجة.

ولكن مع التطور الكبير في الإقتصاد العالمي والتحولات الكبيرة التي يشهدها، أصبحت المنظمة العالمية للتجارة في وضع حرج، تجاه عدد من الدول الأعضاء وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي طالما نادت بالعولمة والتحرر لتتجه إلى تبني سياسة حمائية جديدة معلنة بها حربا تجارية مع أهم شركائها الإقتصاديين الرئيسيين الصين، بطريقة تتعارض في الشكل والمضمون مع مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة والمتمثلة أساسا في تحرير التجارة بالكامل بين الدول الأعضاء وعدم إتخاذ أي إجراء سيؤدي إلى تقييد حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال أو أي إجراء آخر يمنع من تحقيق المنافسة العادلة.

2-مفهوم الحرب التجارية: الحرب التجارية هي نزاع إقتصادي ناتج عن إجراءات حمائية مبالغ فيها، تنشئ الدول بموجبها (أو ترفع) تعريفات جمركية أو غيرها من الحواجز التجارية ضدّ بعضها بعضًا. ويكون ذلك إمّا ردًّا من طرف على الحواجز التجارية التي وضعها الطرف الآخر، أو بداعي حماية المنتجات الوطنية[1].

المطلب الثاني: الحمائية التجارية

عبر التاريخ لجأت العديد من الدول والتكتلات إلى تبني سياسة الحمائية فمثلا الاتحاد الأوروبي يدعم مزارعيه ويمنع استيراد المنتجات الزراعية الرخيصة من خارج الاتحاد الأوروبي، تلجأ الصين إلى سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل إعطاء ميزة تنافسية للصادرات، وجعلها رخيصة، وساعدت اليابان صناعاتها على التطور من خلال قروض رخيصة، وكذلك فرض رسوم جمركية ثقيلة على الواردات، ومنع المستثمرين الدوليين من شراء الشركات الوطنية وحتى إطلاق حملات محلية لإقناع سكانها بشراء المنتجات اليابانية بدلاً من البضائع المستوردة، على الرغم من ان اليابان تخلت عن هذه التدابير، بعدما أصبحت منتجاتها ذات قدرة تنافسية عالية.

1-مفهوم سياسة الحمائية: الحمائية هي سياسة اقتصادية تقيد التجارة بين الدول، من خلال إجراءات عدة، مثل رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وتحديد كمياتها، واتخاذ إجراءات أخرى من شأنها تقليل الواردات، ومنع السلع الأجنبية التي تكون في الغالب منخفضة الثمن من إغراق الأسواق المحلية[2].

[1] علاء المنشاوي، سيناريوهات الحرب التجارية الشاملة بين أميركا الصين، تاريخ النشر، 2018/06/19، متاح على الموقع: https://www.alarabya.net/ar/aswaq/economy/، تاريخ الدخول: 2019/05/05.

[2]: WILL KENTON, Protectionism, pub le : 19/12/2017, available on, https://www.investopedia.com/terms/p/protectionism.asp,date of entry : 05/05/2019.

وبالتالي فالحمائية تناهض العولمة وتتناقض مع حرية التجارة، وهدفها هو حماية السوق الداخلية من المنافسة الخارجية، والتشجيع على إستهلاك المنتجات المحلية، ومنذ عام 2008، أتت الولايات المتحدة في المرتبة الأولى في انتهاج سياسة الحمائية، في مشهد يعيد الاقتصاد العالمي للثلاثينات من القرن الماضي حين تم فرض حواجز تجارية ساهمت في مسح أكثر من نصف التجارة العالمية[1].

إذن الحمائية التجارية هي تلك السياسة التي تلجأ إليها حكومة بلد معين في حال شعرت أن هناك منافسة غير عادلة ومن شأنها أن تضر باقتصادها، وتستشعر خطرا يتمثل في أن بضائعها المحلية مهددة من قبل البضائع الأجنبية فتقوم الحكومات في هذه الحالة بوضع القيود أمام التجارة الدولية بهدف الحد من الواردات وتشجع في الوقت ذاته اقتصادها المحلي من خلال إقامة الحواجز الجمركية أمام الواردات.

2-دوافع سياسة الحمائية

يبرر أصحاب سياسة الحمائية التجارية موقفهم بمجموعة من الدوافع تتمثل أهمها في:

- **تحسين العجز التجاري:** عن طريق الحد من الواردات وتوفير البدائل والعمل على زيادة الصادرات؛

- **حماية الصناعات الناشئة والمحلية:** يمكن إستخدام الحواجز أمام التجارة لحماية الصناعات الناشئة، مثل الصناعات التي تعتمد على تقنيات جديدة، مما يمنح للشركات الناشئة فرصة للنمو والتطور والقدرة على المنافسة.

كما أن حماية الصناعات المحلية قد تسمح لهم بتطوير ميزة نسبية، على سبيل المثال، قد تتوسع الشركات المحلية عندما تكون محمية من المنافسة وتستفيد من وفورات الحجم. مع نمو الشركات، يمكنها الاستثمار في رأس المال الحقيقي والبشري وتطوير قدرات ومهارات جديدة، بمجرد تطوير هذه المهارات والقدرات، ستكون هناك حاجة أقل للحمائية.

-**حماية الصناعات الاستراتيجية:** يمكن أيضًا إنشاء الحواجز لحماية الصناعات الإستراتيجية، مثل الطاقة والمياه والصلب والأسلحة والمواد الغذائية، الهدف الضمني للسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي هو خلق الأمن الغذائي لأوروبا من خلال حماية قطاعها الزراعي.

-**حماية الموارد غير المتجددة:** تعتبر الموارد غير المتجددة، بما في ذلك النفط، حالة خاصة حيث غالبًا ما يتم التخلي عن القواعد العادية للتجارة الحرة، بالنسبة للبلدان التي تهدف إلى الإعتماد على صادرات النفط التي

[1] ليان عودة، هل أصبحت "الحمائية" النزعة الجديدة للاقتصاد العالمي؟ آخر تحديث،2016/07/25 متاح على الموقع: https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/ تاريخ الدخول: 2019/04/14.

تدوم على المدى الطويل، مثل إقتصادات الشرق الأوسط الغنية بالنفط، فإن الحد من الإنتاج على المدى القصير من خلال حصص الإنتاج هو إحدى الطرق المستخدمة للحفاظ على الموارد.

-**ردع المنافسة غير العادلة:** قد يتم بناء الحواجز لردع المنافسة غير العادلة، مثل الإغراق من قبل الشركات الأجنبية بأسعار أقل من التكلفة.

- **حفظ الوظائف:** من أهم دوافع الحمائية التجارية الحفاظ على الوظائف والتخفيف من حدة البطالة.

- **الحفاظ على البيئة:** قد تحمي بعض البلدان نفسها من التجارة للمساعدة في الحد من الأضرار التي تلحق ببيئتها، مثل إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن زيادة الإنتاج والنقل.

- **الحد من التخصص الزائد:** يشير العديد من الاقتصاديين إلى مخاطر الإفراط في التخصصص، والتي قد تحدث نتيجة تبني نظرية الميزة النسبية بصورة مبالغ فيها. ويُنظرون إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي على أنه إستراتيجية إقتصادية معقولة بالنظر إلى مخاطر التراجع العالمي والاعتماد المفرط على التجارة الدولية، بالإضافة إلى الحجج الإقتصادية للحمائية، قد تكون أيضا لأسباب سياسية[1].

-**حماية الأمن القومي:** تستخدم الحواجز من قبل الدول المتقدمة لحماية بعض الصناعات التي تعتبر ذات أهمية استراتيجية وحيوية، كالصناعات الدفاعية، التي تتمتع بمستويات عالية من الحماية.

في حين ينظر المعارضون لسياسة الحمائية التجارية على أنها:

- السياسة الحمائية تحد من المنافسة، وتشل روح الابتكار والتطوير؛
- تؤدي سياسة الحمائية على المدى البعيد إلى تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي تباطؤ النمو؛
- تقليص قدرة المستهلكين على الإختيار بسبب تراجع تنوع العرض في السوق، خاصة إذا لم يكن هناك بديل محلي جاهز للبضائع المستوردة؛
- التأثير على العلاقات الدبلوماسية والتبادل الثقافي بين الدول.

3-أساليب السياسة الحمائية:

يتم تطبيق السياسة الحمائية باتباع العديد من الوسائل تتمثل أهمها في[2]:

أ-**الرسوم الجمركية:** وهي ضرائب تفرضها الدول على السلع المستوردة من الخارج أو المصدرة إليه، وتُدفع أثناء عبور هذه السلع للحدود وولوجها إلى داخل التراب الجمركي الخاضع للضريبة أو خروجها منه.

[1] https://www.economics online.co.uk/Global_economics/Trade_protectionism.

[2] David Sarokin, Reviewed by David Weedmark, The Effects of Free Trade, Updated 12 /04/ 2019, available on : https://smallbusiness.chron.com/effects-trade-3842.html,date of entry : 30/04/2019.

ب-حصص الاستيراد: وتمثل تقييدا مباشرا لكمية السلع التي يمكن استيرادها سنويا، حيث تحدد الحكومة الكمية المسموح باستيرادها من كل سلعة، وتمنح رخصا للشركات المحلية من أجل توريد هذه السلع في حدود الكميات المحددة.

ج-**مكافحة الإغراق:** وهو بيع السلعة بسعر أقل من تكلفة إنتاجها، أو بيعها بأقل من سعرها في البلد المصدر وتعد هذه الممارسة نوعا من المنافسة غير الشريفة، لذلك فإنها مُدانة في جميع الاتفاقيات التجارية الدولية. وتسمح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بفرض رسوم جمركية تعويضية على السلع التي يقوم الدليل على أن منتجيها يمارسون الإغراق.

د-المعايير التقنية والصحية: هي شروط تحددها التشريعات والقوانين الوطنية، وينبغي توفرها لزاما في السلع من أجل السماح بدخولها إلى السوق المحلية، وتتعلق بالمواصفات التقنية لهذه السلع وجودتها أو بشروط السلامة الصحية.

هـ-المساعدات والإعانات: هي عبارة عن مبالغ مالية تقدمها الحكومة لمنتجي بعض السلع المحلية التي تفتقد القدرة التنافسية ولا تستطيع الصمود أمام البضائع الأجنبية في السوق المحلية، والهدف منها هو تمكين هؤلاء المنتجين من البيع بأسعار تقل عن الأسعار التي تباع بها السلع المستوردة من الخارج.

و-تخفيض قيمة العملة: هو خفض سعر الصرف الرسمي لهذه العملة مقابل عملة دولية مرجعية (مثل الدولار الأميركي)، بحيث يقل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية.

ومن شأن هذا الإجراء أن يجعل السلع الأجنبية المستوردة أكثر تكلفة مقارنة مع السلع المصنعة محليا.

المطلب الثالث: تصاعد التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية.

يعد التعاون الصيني الأمريكي مساهمة مهمة في الاقتصاد العالمي، باعتبارهما أكبر اقتصادين في العالم، حيث يسهمان بأكثر من 40% في النمو العالمي، إستفادت كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية من العولمة، وهما يشكلان معًا قوة عظمى من حيث صنع القرار ويتحملون مسؤولية منع تصاعد أو توسيع الحرب التجارية.

أولا: أسباب الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية:

من بين أهم أسباب الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية:

1-العجز التجاري:

يمثل العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين أحد الأسباب الرئيسية للحرب التجارية، هذا العجز بلغ نحو375 مليار دولار سنة 2017 أي أن كمية الواردات الأمريكية من الصين تجاوزت قيمة الصادرات إليها بمقدار375 مليار دولار، في المجموع بلغ العجز التجاري الأمريكي 568,4 مليار دولار في عام 2017، وبالتالي إرتفع من504,8 مليار دولار في عام 2016، وعندما بلغ العجز478 مليار دولارسنة 2013، كان يعتبر مرتفعًا للغاية، ومع ذلك فقد أصبح في عام2017 أعلى بكثير وفاق كل التوقعات[1].

والجدول التالي يبين أهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة خلال سنة 2017 الذين حققت معهم فائض أوعجز.

الجدول رقم:(13) أهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة (دول الفائض والعجز) خلال سنة 2017

الوحدة: مليار دولار

دول العجز	الصين	المكسيك	ألمانيا	اليابان	إيطاليا
القيمة	375	78	67	58	35
دول الفائض	**أمريكا الجنوبية والوسطى**	**البرازيل**	**المملكة المتحدة**	**سنغافورة**	**كندا**
القيمة	82	30	20	18	1

Source : https://www.bloomberg.com/middleeas

فالصين دائما في المرتبة الأولى من حيث الفائض التجاري مع الولايات المتحدة وهي بعيدة كثيرا عن المكسيك التي إحتلت المرتبة الثانية من حيث الفائض.

2-قضايا حقوق الملكية الفكرية

تعتبر قضية إنتهاك حقوق الملكية الفكرية الأمريكية من طرف عديد الدول وبالخصوص الصين من أبرز أسباب تصاعد التوترات التجارية بين البلدين، بما في ذلك إنتهاك حقوق الملكية الفكرية نتيجة الهجمات الإلكترونية، يشيد العديد من الإقتصاديين بالابتكار في الولايات المتحدة الأمريكية والملكية الفكرية التي تولدها باعتبارها مصدرًا مهما للنمو الإقتصادي الأمريكي والقدرة التنافسية العالمية، وفقًا لوزارة التجارة الأمريكية، في عام 2014 الصناعات كثيفة الملكية الفكرية في الولايات المتحدة، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، دعمت

[1]: Irina V. Onyusheva, Cherry Thinn Nain et Aung Lin Zaw, THE US-CHINA TRADE WAR : CAUSE-EFFECT ANALYSIS, ―The EUrASEANs: journal on global socio-economic dynamics‖, Volume 1 (14); January-February, Year 2019,ISSN 2539 – 5645 (Print),available on: https://www.euraseans.com/1(14),pp9-10.

45,5 مليون وظيفة وساهمت بمبلغ 6,6 تريليون دولار في القيمة المضافة للإقتصاد، وفقًا لمكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، في عام2017، دفعت دول أجنبية لأصحاب الملكية الفكرية في الولايات المتحدة 128,4 مليار دولار (8,8 مليار دولار دفعتها الصين لوحدها) لإستخدام حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم و42,2 مليار دولار لخدمات الإتصالات والكمبيوتر والمعلومات.

تعد قرصنة حقوق الملكية الفكرية قضية عالمية، ولطالما إشتكت الشركات الأمريكية من عدم وجود حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية بإعتبارها واحدة من أهم المشكلات التي تواجهها في ممارسة الأعمال التجارية مع الصين، على الرغم من أن الصين قد حسنت بشكل كبير نظام حماية حقوق الملكية الفكرية الخاص بها على مدار السنوات القليلة الماضية، إلا أن صناعات الملكية الفكرية الأمريكية تشكو من أن معدلات القرصنة في الصين لا تزال مرتفعة بشكل غير مقبول وأن الخسائر الاقتصادية كبيرة[1].

حيث قدرت الخسائر الاقتصادية السنوية للولايات المتحدة من سياسات حقوق الملكية الفكرية "غير العادلة" للصين بمبلغ 50 مليار دولار سنويا، وقد ذكرت وزارة الأمن الداخلي الأمريكية أنه في السنة المالية 2017 شكلت البضائع من الصين وهونج كونج مجتمعة 78% من البضائع المقلدة المضبوطة بقيمة إجمالية قدرها941 مليون دولار (على أساس سعر التجزئة المقدر للشركة المصنعة).

3-قضايا نقل التكنولوجيا

عندما إنضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، وافقت على أن الشركات الأجنبية لن تتعرض لضغوط من المؤسسات الحكومية لنقل التكنولوجيا إلى شريك صيني كجزء من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في الصين. ومع ذلك، ترى الولايات المتحدة أن المسؤولين الصينيين يضغطون على الشركات الأجنبية من خلال الإتصالات الشفوية لنقل التكنولوجيا كشرط أساسي للإستثمار في الصين لتجنب وضع مثل هذه المتطلبات كتابةً للتهرب من الإتهامات بإنتهاك قواعد منظمة التجارة العالمية، تتهم الولايات المتحدة الصين أنها رائدة في سرقة الإبتكارات التكنولوجية بأي طريقة ممكنة من الشركات والمنظمات، من خلال المخابرات الصينية وشركات مملوكة للدولة وشركات خاصة بشكل ظاهري، ومن خلال الباحثين وطلاب الدراسات العليا في الجامعات الأمريكية.

[1] Wayne M. Morrison, China-U.S Trade Issues, congressional research service report, 30 July 2018, available on : https://fas.org/sgp/crs/row/RL33536.pdf, pp 44-54

يزعم العديد من المحللين وصناع القرار الأمريكيين أن الحكومة الصينية هي مصدر رئيسي للتجسس الإقتصادي الإلكتروني ضد الشركات الأمريكية وأن ما تقوم به الحكومة الصينية من سرقة للبيانات التجارية والملكية الفكرية بشكل صارخ سابقة في التاريخ حيث وصل التجسس الإقتصادي للصين إلى مستوى لا يطاق.

وأثارت مسألة نقل التكنولوجيا غضب الكثير من الشركاء التجاريين للصين، وليس الولايات المتحدة فقط فقد أعلنت المفوضية الأوروبية خلال سنة 2018 أن الإتحاد الأوروبي إحتج على الصين لدى منظمة التجارة العالمية بسبب القواعد المثيرة للجدل، التي تجبر الشركات الأجنبية على التخلي عن التكنولوجيا الحساسة للقيام بأعمال إستثمارية في البلاد وهو ما يتنافى مع القواعد التي وقعت عليها بكين عندما إنضمت إلى منظمة التجارة العالمية[1].

4-عدم إمتثال الصين لقواعد المنظمة العالمية للتجارة

لطاما راقبت حكومة الولايات المتحدة إمتثال الصين لقواعد المنظمة العالمية للتجارة منذ انضمامها إليها حيث أرسل مكتب الممثل التجاري الأمريكي 16 تقريراً إلى الكونغرس بهذا الخصوص في قضايا الحقوق التجارية، تنظيم الاستيراد، تنظيم الصادرات، الاستثمار، الزراعة، حقوق الملكية الفكرية والخدمات والإطار القانوني.

ورغم بعض التحفظات إلا أن التقارير كانت إيجابية بشأن إمتثال الصين لقواعد المنظمة العالمية للتجارة ماعدا تقرير 2017، حيث تغيرت لهجة تقرير الممثل التجاري الأمريكي بشكل كبير، ولم يشر إلى نتائج إيجابية بل إدعى أن الولايات المتحدة أخطأت في دعم إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بشروط ثبت أنها غير فعالة في ضمان تبني الصين لنظام تجاري مفتوح وموجّه نحو السوق.

ثانيا: التسلسل الزمني للحرب التجارية

1-سياسة الحمائية الامريكية: تعني سياسة الحمائية الأمريكية تطبيق رسوم وتعريفات جمركية على البضائع المستوردة بداعي حفظ امنها القومي، تعزيز الصناعة المحلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية الشديدة خصوصا الصينية.

في خطاب ألقاه "ترامب" في ولاية بنسلفانيا التي عانت من إغلاق عدد من مصانع الصلب، وغيرها من الصناعات، شدد لهجته بإتباع سياسة الحمائية التجارية، وكان عنوان هذا الخطاب "إعلان الإستقلال الإقتصادي الأمريكي"، ومن أبرز ما جاء في هذا الخطاب قول "ترامب" إنه حينما تم إغراق الصلب الأجنبي في الأسواق

[1] Wayne M. Morrison, op cit, p50.

الأمريكية، مهددا المصانع، لم يفعل السياسيون شيئا، ولسنوات عديدة، كانوا يشاهدون الموقف دون أن يعيروا أي إهتمام بإختفاء الوظائف، ومعاناة المجتمع من بطالة تماثل مستوى بطالة فترات الكساد.

وأرجع "ترامب" حدوث ذلك إلى سماح الولايات المتحدة للدول الأجنبية بدعم سلعها، وتخفيض سعر صرف عملاتها، وإنتهاك الإتفاقات، والغش بكل طريقة ممكنة، ونتيجة لذلك تدفقت تريليونات من الدولارات الأمريكية وملايين من الوظائف نحو الخارج. ووفقا لحسابات "ترامب"، خسرت أمريكا ما يقدر بنحو ثلث إلى نصف الوظائف الصناعية خلال الأعوام العشرين الأخيرة فقط، مشيرا الى معاناة الولايات المتحدة من الإتفاقيات التجارية الثنائية وبالتحديد إتفاق المنطقة التجارية الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) ، بالإضافة إلى السماح بدخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية، فاتفاقية(NAFTA) حسب رأيه كانت أسوأ اتفاق تجاري في التاريخ ودخول الصين لمنظمة التجارة العالمية مكن من أكبر سرقة للوظائف في التاريخ، لكنه أشار أيضا إلى أن إتفاقية الشراكة عبر الهادي تعد الخطر الأعظم، فهذه الاتفاقية ستكون الضربة القاضية للصناعة الأمريكية، حيث ستقوم بتسليم جميع الروافع الأمريكية الاقتصادية إلى لجنة دولية تضع مصالح الدول الأجنبية فوق مصالح أمريكا، كما أنها ستفتح أسواق الولايات المتحدة الامريكية أكثر أمام السلع الرخيصة، كما أن هذه الاتفاقية ستجبر العمال الأمريكيين على التنافس مباشرة مع عمال فيتنام، وهي واحدة من أقل الدول من حيث معدلات الأجور في العالم.

وقد تعهد بـ:

– انسحاب الولايات المتحدة من إتفاقية الشراكة عبر الهادي، حيث لم يتم التصديق عليها بعد؛

– توجيه وزير التجارة لكي يبين كل إنتهاك للإتفاقيات التجارية من قبل الدول الأجنبية، يضر بعمال الولايات المتحدة الامريكية، وتوجيه جميع الأجهزة المعنية لإستخدام كل أداة ممكنة بموجب القانون الأمريكي والدولي لوقف هذه الانتهاكات؛

– إعادة التفاوض فورا مع كندا والمكسيك حول شروط إتفاق (NAFTA) للحصول على صفقة أفضل للعمال الأمريكيين، وأوضح أنه لا يعني بهذا تحسين الصفقة القائمة، ولكنه يعني صفقة أفضل بكثير من الحالية، وإذا لم يستجب هؤلاء الشركاء لإعادة التفاوض، فحينها سيقوم بتقديم إشعار، بموجب المادة 2205 من إتفاقية (NAFTA)، بأن أمريكا تعتزم الإنسحاب من الاتفاقية؛

– إعطاء تعليمات لوزير الخزانة، لإعلان الصين دولة تتحكم في سعر صرف عملتها بما يخدم مصالحها، وسوف يواجه بحدة أي بلد سيقوم بخفض سعر صرف عملته، لكي يكسب ميزة تنافسية غير مستحقة على الولايات المتحدة، وتشتمل هذه المواجهة على إستخدام الرسوم الجمركية والضرائب؛

–توجيه تعليمات للممثل التجاري الأمريكي، لتجهيز قضايا تجارية ضد الصين، سواء داخل الولايات المتحدة الامريكية، أو في منظمة التجارة العالمية، لأن سلوك الصين غير العادل في دعم سلعها أمر محظور، وفقا لشروط إنضمامها لمنظمة التجارة العالمية؛

– إذا لم توقف الصين نشاطاتها غير القانونية، بما في ذلك سرقتها للأسرار الأمريكية التجارية، فسوف يستخدم ترامب كل سلطة رئاسية شرعية لتسوية المنازعات التجارية، بما في ذلك تطبيق التعريفات حسب البندين 201 و203 من المرسوم التجاري لعام 1974، والبند 242 من المرسوم التجاري الموسع لعام 1962، وهي صلاحيات يعطيها التشريع الأمريكي للتدخل ضد الشركاء التجاريين، إذا ما ألحقوا ضررا بالمصالح الأمريكية[1].

كما صرح أن العلاقة مع الصين تحتاج إلى إعادة هيكلة، وأن ما يربط الولايات المتحدة بالصين هو التجارة وفقط.

وقد كان التعجيل بإدخال تعريفات الإستيراد المعلن عنها من قبل الولايات المتحدة، دون إتاحة الكثير من الوقت للتفاوض على صفقة بين الصين والولايات المتحدة، يدل على أن الولايات المتحدة عازمة على تغيير عمل النظام التجاري العالمي على الأقل فيما يتعلق بالصين، على هذا الأساس لم يكن لدى الصين خيار سوى الإنتقام من تعريفة الإستيراد المكافئة على البضائع الأمريكية.

2–التسلسل الزمني للرسوم الجمركية:

– **جانفي2018:** تم فرض رسوم جمركية على8,5 مليار دولار من واردات الألواح الشمسية و1,8 مليار دولار من واردات الغسالات؛

– **2018/03/01:** أعلنت الولايات المتحدة أن التعريفات الإضافية البالغة 25% و10% على التوالي ستطبق إلى أجل غير مسمى على واردات الولايات المتحدة من الصلب والألمنيوم، والتي بلغ إجمالي قيمتها حوالي 48 مليار دولار عام 2017، على الرغم من أن جميع الشركاء التجاريين للولايات المتحدة كانوا مستهدفين في البداية، فقد مُنحت بلدان مختلفة إعفاءات مؤقتة، بشرط إستعدادها للرد على المخاوف التجارية للولايات المتحدة الامريكية. هذا هو حال كندا والمكسيك وأستراليا والإتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية والبرازيل والأرجنتين، بالنسبة لجميع البلدان الأخرى، دخل الإجراء حيز التنفيذ في23 مارس؛

بالنسبة للصلب والألمنيوم تعود خلفية قرار فرض الضرائب إلى2018/02/16 عندما أعلن وزير التجارة الامريكي ويلبر روس، عن التوصيات التي وصلت إليها وزارة التجارة الأمريكية بشأن التحقيقات التي قامت بها

[1] Donald Trump’s Tariff Increase against China on Global Economy, available on: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14765284.2018.1427930?scroll=top&needAccess=true، Impacts of.

في مجال الألومنيوم والفولاذ التي بدأتها في أفريل2017، والتي خلصت إلى أن واردات أمريكا من الصلب والفولاذ والألومنيوم تشكل تهديدا للأمن القومي الأمريكي، حيث بلغ إجمالي واردات الولايات المتحدة الامريكية من الصلب 33,46 مليار دولار في عام 2017 مقابل 24,28 مليار دولار عام 2016، بزيادة نسبتها 37,8%، أما وارداتها من الألومنيوم فقد بلغت 17,31 مليار دولار سنة 2017، مقابل 13,14 مليار سنة 2016 بزيادة حجمها 31,7 %. والجدول التاالي يبين أهم مصدري الصلب والالومنيوم إلى الولايات المتحدة الامريكية سنة 2017.

الجدول رقم(14): أهم مصدري الصلب والالومنيوم إلى الولايات المتحدة لسنة 2017.

الوحدة: نسبة مئوية

مصدري الصلب	كندا	البرازيل	كوريا الجنوبية	روسيا	المكسيك
النسبة	16,7	13,2	8,3	8,0	7,1
مصدري الألومنيوم	**كندا**	**الصين**	**روسيا**	**الامارات**	**البحرين**
النسبة	40	9,7	9,1	8	3,5

Source :https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2018/03/09/10

لتقدير أهمية هذه التدابير الحمائية، يجب أن يؤخذ في الإعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مستورد للصلب والألمنيوم في العالم، من بين البلدان الأكثر تضرراً من هذه الزيادات ثلاثة بلدان في الأمريكيتين كون كندا أكبر مصدر للصلب والألمنيوم، ثم تاتي كل من البرازيل والمكسيك في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي بالنسبة للصلب، أما بالنسبة للصين فإنها احتلت المرتبة الثانية بالنسبة للالومنيوم والمرتبة الحادية عشر بالنسبة للصلب (2,7%).

برر"ترامب" قرار فرض الروم على الصلب والألومنيوم بحماية الوظائف الأمريكية من المنافسة الخارجية كسبب معلن، بينما يرى بعض المحللين الإقتصاديين أن الاسباب غير المعلنة من فرض الرسوم هي السعي إلى تحقيق مكاسب سياسية محتملة مع أهم مصدري الصلب إلى الولايات المتحدة، مما يشكل ضغطا على كندا والمكسيك بالرغم من إستثنائهما من القرار، بينما تعيد الإدارة الأمريكية التفاوض بشأن المكاسب إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وكذا تحقيق بعض المكاسب الإقتصادية مع دول الإتحاد الأوروبي بالضغط عليها من خلال التعريفات الجمركية، ومع كل هذا تبقى الصين هي الهدف الحقيقي لتعريفة الصلب والألومنيوم فالحكومة الصينية وعدت لعدة سنوات بتخفيض الفائض من الصلب والألومنيوم وبالتالي خفض الفائض من الإنتاج الذي يباع للولايات المتحدة بأسعار مدعومة، إلا أن الصين أخلت كل مرة بتطبيق هذا الوعد بسبب الضغوط الداخلية لحماية الوظائف في القطاع، وتعتقد إدارة ترامب أنه بفرض هذه التعريفات سوف تلجأ الصين

إلى تخفيض إنتاجها ولن تصدر الفائض إلى الولايات المتحدة وبالتالي دعم المنتوج المحلي الأمريكي والحفاظ على مناصب الشغل في القطاع.

- **2018/04//04:** نشر الممثل التجاري الأمريكي قائمة بالمنتجات الصينية البالغ عددها1,333 منتجًا بقيمة 50 مليار دولار وفقًا لتعريفة 25 % إضافية، في غضون ساعات ردت الصين بخطة لفرض تعريفة بنسبة 25% على 106 منتجا أمريكيا بقيمة 50 مليار دولار، بما في ذلك طائرات بوينغ وفول الصويا؛

- **2018/04/20:** الصين تفرض تعريفة على03 مليارات دولار من الصادرات الأمريكية إلى الصين وشملت 128 منتجا؛

- في اليوم التالي، هدد الرئيس "دونالد ترامب" بفرض رسوم جمركية على منتجات صينية بقيمة 100 مليار دولار؛

- وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل، إعتمدت الصين في نفس التاريخ تعريفة مماثلة بنسبة 25% على كميات معادلة من البضائع الأمريكية، وبخلاف الإجراءات الأمريكية، إستهدفت التعريفات الصينية المنتجات الإستهلاكية الرئيسية، وبشكل أكثر تحديدًا المنتجات الزراعية والمنتجات المتعلقة بالنقل؛

- طلب الرئيس الأمريكي من الممثل التجاري تحديد منتجات صينية بقيمة 200 مليار دولار يمكن أن تخضع لتعريفة إضافية، بمعدل 10 أو25%، وردت الصين مع تهديد زيادة التعريفة الجمركية في مجموعة من5 إلى25% على60 مليار دولار من واردات الولايات المتحدة، وفي حالة عدم وجود إتفاق، سيرتفع إلى25% إعتبارا من01 جانفي2019[1]؛

- **2018/05/10:** سريان قرار الرئيس الأمريكي بزيادة 25 % من الرسوم الجمركية على البضائع الصينية؛

- **2018/07/06:** بدء سريان الرسوم الأمريكية على البضائع الصينية بقيمة 34 مليار دولار من الواردات؛

- **2018/07/10:** الولايات المتحدة تكشف عن خطة لتعريفة بنسبة 10% على 200 مليار دولار من الواردات الصينية؛

- **2018/08/01:** فرض رسوم جمركية على200 مليار دولار من الواردات الصينية بنسبة 25% بدلا من10%؛

- **2018/08/07:** الولايات المتحدة تصدر قائمة بـ16 مليار دولار من البضائع الصينية تخضع لتعريفة بـ 25%، ترد الصين بتعريفة مماثلة على16 مليار دولار من البضائع الامريكية؛

[1] N. Cordemans et autre، le nouveau protectionnisme américain et ses effets sur l'économie belge، disponible sur : https://www.nbb.be/doc/ts/publications/economicreview/2018/revecoiii2018_h1.pdf

- **2018/08/23:** بداية سريان الرسوم المفروضة في2018/08/07 في كلا البلدين؛

- **2018/09/07:** الرئيس "ترامب" يهدد بفرض مزيد من الرسوم على بضائع صينية بقيمة 267 مليار دولار؛

- **منتصف سبتمبر2018:** وافقت الإدارة الأمريكية رسميًا على فرض رسوم جمركية إضافية على قائمة جديدة تضم 5745 منتجًا صينيًا، بقيمة إستيراد حوالي200 مليار دولار، بنسبة 10% ليتم تطبيقه إعتبارًا من 2018/09/24؛

- **2018/09/24:** الولايات المتحدة الأمريكية تطبق تعريفة بنسبة 10%على 200 مليار دولار من الواردات الصينية على أن ترتفع التعريفة إلى 25% إبتداءا من 2019/01/01، والصين ترد بفرض رسوم على واردات أمريكية بقيمة 60 مليار دولار؛

-**2018/12/01:** على هامش قمة العشرين بالأرجنتين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تتفقان على وقف التعريفات الجمركية (هدنة تجارية) لمدة 90 يوم، والرئيس الأمريكي يوافق على تأجيل الزيادة المقررة في2019/01/01 على الواردات الصينية بقيمة 200 مليار دولار حتى أوائل مارس2019، وفي نفس الوقت الصين توافق على شراء كمية كبيرة من المنتجات الأمريكية[1]؛

- **2019/05/05:** "ترامب" يغرد بأنه سيرفع تعريفة 10% المفروضة على واردات بقيمة 200 مليار دولار إلى25%.

- **2019/05/10:** أنهت الولايات المتحدة الأمريكية الهدنة وزادت من الرسوم العقابية على 200 مليار دولار من الواردات الصينية ورفعتها من 10 إلى 25% بعد يومين من المحادثات في واشنطن.

- **2019/05/13:** أعلنت الصين أنها سترفع الرسوم الجمركية على ما قيمته 60 مليار دولار من الصادرات الأميركية ابتداء من 2019/06/01؛

- **2019/05/15:** شركة الاتصالات هواوي تدخل الحرب بتوقيع الرئيس الأمريكي أمراً يحظر على الشركات الأميركية استخدام معدات الاتصال الأجنبية التي اعتبرها تهديداً أمنياً؛

كما أعلنت وزارة التجارة الأميركية حظراً فعالاً على الشركات الأميركية التي تبيع التكنولوجيا الأميركية لهواوي أو تنقلها لها، وأعربت واشنطن في السابق عن قلقها بشأن ما وصفته بخطر التجسس من هواوي التي أصبحت قائداً لتكنولوجيا الجيل الخامس.

[1]: https://www.reuters.com/article/us-usa-trade-china- /timeline-key-dates-in-the-u-s-china-trade-war-idUSKCN1SE2OZ

- **2019/05/19:** أعلنت شركة غوغل الأميركية العملاقة للإنترنت، التي تعمل معظم الهواتف الذكية في العالم بنظام اندرويد الذي تملكه، قطع علاقاتها مع هواوي؛

- **2019/05/20:** مهلة 90 يوماً حيث أصدر المسؤولون الأميركيون مهلة مدتها 90 يوماً على حظر التعامل مع هواوي، لتجنب التعطل الكبير في استخدام الهواتف؛

-**2019/05/21:** دعا ممثل شركة هواوي في أوروبا الأوروبيين إلى مساندة الشركة لأنها وقعت ضحية هجمات إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب[1].

الشكل(03): ملخص للتعريفات الجمركية المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2018

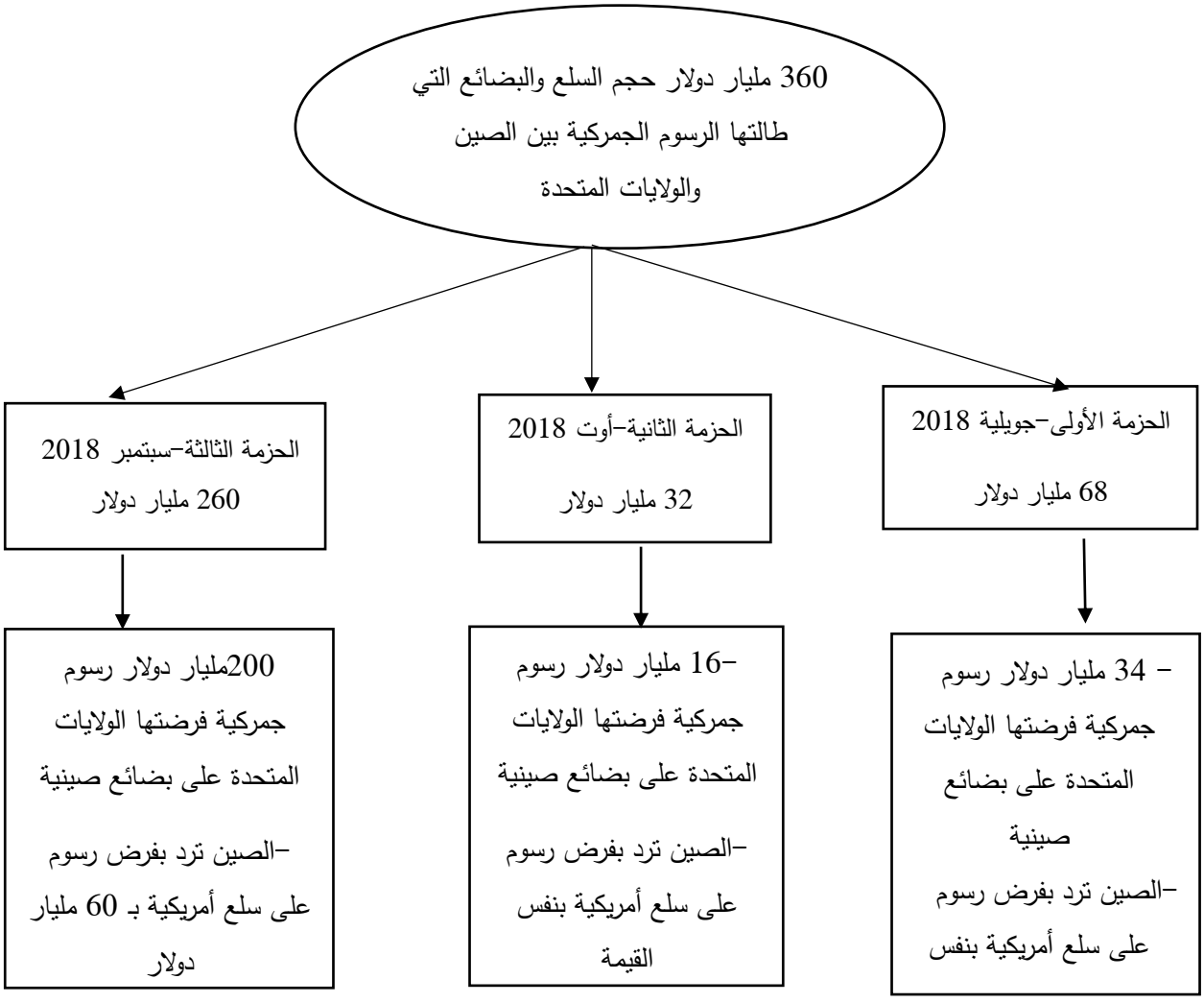

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعطيات السابقة

[1]https://www-alaraby-co-k.cdn.ampproject.org/c/s/www.alaraby.co.uk/amp/GoToPage/3f92bc01-fe51-4be0-a318-fbbce8eb2c32/0f6f9fc5-77ff-43a3-9bee-4b31b40d0375

المبحث الثاني: انعكاسات الحرب التجارية على الاقتصادين الصيني والأمريكي

أن تتحول علاقة على قدر من التعاون والتبادل المشترك بين اقتصادين بحجم الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلى حرب تجارية أمر غير متوقع مما يعكس تداعياتها الحالية والمستقبلية على اقتصاد البلدين، في مشهد يتسم بعدم اليقين حول تكاليف هذه الحرب.

المطلب الأول: تداعيات الحرب التجارية على الإقتصاد الصيني

رغم أن تداعيات الحرب التجارية بدات في الظهور، الا أنها لا تزال مبدئية، وربما ستتضح أكثر على المدى البعيد إن استمرت، ويمكن عرض بعض هذه الانعكاسات على الإقتصاد الصيني من خلال النقاط التالية:

– تمكنت الصين من الحفاظ على نمو الاقتصاد الصيني مستقراً في الربع الأخير من عام 2018 على الرغم من إنخفاض الصادرات إلى الولايات المتحدة، وقد فعلت ذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي والإقراض المصرفي، لكن مصدري التكنولوجيا في الصين عانوا من انخفاضات هائلة في المبيعات وصلت إلى40%؛

– تم تسجيل تباطؤ في مبيعات السيارات والعقارات والإلكترونيات الإستهلاكية في أكتوبر2018، تراجعت مبيعات السيارات بنسبة 11,7% مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى2,38 مليون في أكبر سوق للسيارات في العالم، وفقاً لجمعية الصين لمصنعي السيارات؛

– في الربع الثالث من عام 2018، صدرت الصين 100,6 مليون هاتف ذكي، بانخفاض 15,2%عن نفس الفترة عن سنة 2017، حسبما ذكرت شركة الأبحاث كاناليس، لم يظهر السوق الصيني أي تحسن فيما يتعلق بمبيعات الهواتف الذكية، وتراجعت 14 من أفضل 20 علامة تجارية في الصين خلال نفس الفترة؛

– تحولت وجهة المصدرين الصينيين للتوسع الخارجي في جنوب آسيا وإفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية، لمواجهة تباطؤ النمو الذي بدأ قبل الحرب التجارية؛

–تعرض أكبر شركات التجارة الإلكترونية في الصين–علي بابا وJD.com لضغوط من تباطؤ الطلب على السلع الاستهلاكية؛

– تباطأت واردات الصين من الدوائر المتكاملة، والرقائق التي تدخل في الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية الأخرى، وكذلك المنتجات الصناعية والعسكرية المتطورة، حيث إستوردت الصين الدوائر المتكاملة بقيمة 29,18 مليار دولار أمريكي في أكتوبر2018، بانخفاض 16,4%عن شهر سبتمبر[1]؛

[1] John Carter, china-economy-showing-effects- trade-war-growth-slows-again, pub : 14/12/2018, available on: https://www.scmp.com/economy/china-economy/article/2177929/.

– في فيفري2019 زاد الإحتياطي الأجنبي النقدي للصين بنحو2,26 مليار دولار مسجلا أعلى مستوى له في ستة أشهر ليبلغ إجمالي الإحتياطي الصيني نحو3090 مليار دولار وهو الأعلى في العالم، فيما إجتذب سوقا شنغهاى وشنزن في فيفري 2018 نحو17,9 مليار دولار كأكبر تدفقات نقدية خلال عامين دخلت إلى الأسواق الناشئة؛

– إرتفع معدل البطالة إلى5,3% في فيفري 2019 نتيجة أسوء تباطؤ لنشاط التصنيع منذ عشر سنوات، وكذلك إنخفضت توقعات النمو من6,5 إلى6 % خلال العام 2019؛

– أعلن البرلمان الصيني في ختام بتاريخ 15 مارس2019 عن عدة حوافز وتخفيضات مهمة لتعزيز نمو الإستهلاك المحلى في البلاد من خلال تخفيض بنحو20% على أسعار خدمات الإنترنت، مما يتيح توفير نحو26,7 مليار دولار للمستهلكين خلال عام2019.

– تخفيض أسعار الكهرباء بنحو10% للشركات الصناعية والتجارية مما يعود بالفائدة على10 مليون شركة للتجارة الإلكترونية ونحو600 مليون مستخدم، بالإضافة إلى إعفاء الطرق السريعة من كافة رسوم المرور تدريجيا خلال عامين لتقليل الإزدحام ولسرعة الإنجاز ولخلق صناعات جديدة مرتبطة على تلك الطرق، وأخيرا إقرار قانون الإستثمار الأجنبي لحماية حقوق الملكية الفكرية للمستثمرين وضمان المساواة في فرص المنافسة بين الشركات الأجنبية والوطنية العاملة داخل الصين وإقرار حزمة كبيرة من التخفيضات الضريبية تصل لأكثر من298,5 مليار دولار، وهو ما ينفي أغلب الاتهامات الغربية للسياسات التجارية الجشعة للصين؛

– في خطوة للبحث عن شركاء جدد، في الفترة من21 حتى 26 مارس2019 زار الرئيس الصيني شي جين بينج ثلاث محطات أوروبية بدأت من إيطاليا مرورا بإمارة موناكو وصولا إلى فرنسا، وإكتسبت الزيارة أهمية كبيرة لسعي الصين نحو ضم إيطاليا لمبادرة الحزام والطريق، وهو الأمر الذي أثار إنتقاد واشنطن بأن إيطاليا عضو الناتو وعضو مجموعة السبع، ضعيفة إقتصاديا الآن ويمكن التلاعب بها سياسيا[1].

وحسب الأرقام التي نشرتها مصلحة الجمارك الصينية في 08 نوفمبر2018 صرحت أن:

– ارتفعت واردات الصين بنسبة 26,3% على أساس سنوي في أكتوبر2018، في حين إرتفعت الصادرات بنسبة20,1%، متجاوزة التوقعات.

– بلغ الفائض التجاري 233,63 مليار يوان (حوالي33,76 مليار دولار) شهر أكتوبر 2018؛

[1] محمد مهدي عبد النبي /بثمان نقاط بسيطة كيف نفهم الحرب التجارية بين الصين وأمريكا/ تاريخ النشر:2019/03/23، متاح على: https://blogs.aljazeera.net/blogs/، تاريخ الدخول:2019/05/05.

– خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2018، بلغ إجمالي التجارة الخارجية للصين 25,050 مليار يوان بزيادة 11,3% مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2017؛

– ارتفعت التجارة الخارجية مع الإتحاد الأوروبي، بنسبة 8,4% على أساس سنوي (3,680 مليار يوان من جانفي إلى أكتوبر)[1].

ورغم الحرب التجارية يجادل العديد من المحللين الإقتصاديين بأن الصين قد تثبت أنها سوق أكثر أهمية للصادرات الأمريكية في المستقبل، حيث تعد واحدة من أسرع الإقتصادات نمواً في العالم، ومن المتوقع أن يستمر النمو الإقتصادي في السنوات المقبلة، شريطة أن تنفذ إصلاحات إقتصادية شاملة جديدة، إن أهداف الصين المتمثلة في تحديث بنيتها التحتية، وإعادة التوازن للإقتصاد، ورفع مستوى الصناعات، وتعزيز قطاع الخدمات، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، يمكن أن تولد طلبًا جديدًا كبيرًا على السلع والخدمات الأجنبية.

– قيام الحكومة والشركات بضخ مليارات الدولارات في البحث والتطوير حيث أنفقت هواوي، عملاق معدات الإتصالات وأول علامة تجارية عالمية في الصين، 15مليار دولار، وهو دليل على أن الصين تركز نشاطها في مجال الإتصالات والذكاء الإصطناعي وغيرها من المجالات. ومع ذلك، تشتكي الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وحكومات أخرى من أن بكين فعلت ذلك جزئيًا بسرقة التكنولوجيا أو الضغط على الشركات الأجنبية لتسليم الأسرار التجارية.

وفي خضم الصراع الثنائي الأمريكي الصيني وجدت تايوان الفرصة مناسبة لتسريع عودة رجال الأعمال التايوانيين من الصين وإعادة بناء سلسلة إمداد عالية القيمة وتشجيع الصناعات على التحول والارتقاء بأنفسهم.

المطلب الثاني: تداعيات الحرب التجارية على الإقتصاد الأمريكي

يمكن عرض بعض إنعكاسات الحرب التجارية على الإقتصاد الأمريكي وإن كانت مبدئية من خلال النقاط التالية:

– أشارت التقديرات إلى أن النمو في الولايات المتحدة عام 2018 إرتفع إلى2,9%، بزيادة 0,2% عن التوقعات، حيث أدت التخفيضات الضريبية وزيادات الإنفاق إلى تنشيط الطلب. ونتيجة لذلك، إستمر الإحتياطي الفيدرالي في رفع سعر الفائدة الأساسي، وكانت الزيادة أقل في أسعار الفائدة على السندات الأمريكية طويلة

[1] Xu Congjun, Chine: hausse de 26,3% pour les importations et de 20,1% pour les exportations en octobre ,pub :08/11/2018,disponible sur:http://french.xinhuanet.com/c_137591907.htm/,date d'entrée :03/05/2019.

الأجل، حيث يرى المستثمرون مخاطر على النمو في المستقبل ويفضلون الأمان الذي تتيحه سندات الخزانة الأمريكية[1]؛

– وفقًا لنموذج مؤسسة الضرائب الأمريكية، إذا تم فرض جميع التعريفات الجمركية التي تم الإعلان عنها، فإن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي سينخفض بنسبة 0,75%(188 مليار دولار) على المدى الطويل، ستنخفض الأجور بنسبة 0,48%وستنخفض العمالة بمقدار 582604 وظيفة[2]؛

– إرتفع العجز التجاري الأمريكي 2018 خلال بنحو 12% ليبلغ نحو621 مليار دولار منها 419 مليار دولار مع الصين فقط، متجاوزا 40 مليار دولار في شهر واحد وهو ما يعادل ميزانية الدفاع عن الفرنسية، وتجاوز الدين العام الأمريكي حدود 22 تريليون دولار؛

– عانت جميع الشركات التي تحتاج إلى المواد الخام من بلدان أخرى، بما في ذلك بناء السيارات وبناء الطائرات، من إرتفاع التكاليف بسبب إستجابة الدول الأخرى لإجراءات الحماية التي قام بها ترامب، وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة أسعار السيارات وتكاليف تذاكر الطيران في الولايات المتحدة حيث أن الإنفاق في هذه الصناعات (وبعض القطاعات الأخرى) ارتفع. وبهذه الطريقة انعكست سياسة الحمائية والحرب التجارية على عدد أكبر بكثير من الافراد مما كان متوقعًا في البداية، من خلال العمل في الصناعات ذات الصلة وأيضًا أولئك الذين يستخدمون منتجات وخدمات هذه الصناعات، ويبقى المستهلك الأمريكي يتحمل العبئ الأكبر لإرتفاع الأسعار؛

– شكلت تداعيات التعريفات الجمركية المفروضة من قبل الرئيس "ترامب" ضربة قوية لقطاع الطاقة الأمريكي، الذي يعتمد بشدة على الصلب والألومنيوم في مشاريع مختلفة، بما في ذلك بناء خطوط الأنابيب وتركيب طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

والملاحظ أنه بعد فرض التعريفات الجمركية من طرف الولايات المتحدة الامريكية على الواردات الصينية بهدف تخفيض العجز التجاري، تواصل العجز، ونبين ذلك حسب الجدول التالي:

[1] https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/12/20/blog122018-5-charts-that-explain-the-global-economy-in-2018.
[2] https://taxfoundation.org/trade-china-tariffs-economic-impact/ Tracking the Economic Impact of U.S. Tariffs and Retaliatory Actions/22/06/2018/.

جدول رقم(15): المبادلات التجارية للولايات المتحدة الامريكية مع الصين لسنة 2018

الوحدة: مليار دولار

العجز التجاري للولايات المتحدة الامريكية مع الصين سنة2018: بلغ 419 مليار دولار	
صادرات الولايات المتحدة الى الصين بلغت 120 مليار دولار	واردات الولايات المتحدة من الصين بلغت 540 مليار دولار
16 مليار دولار طائرات تجارية	77 مليار دولار أجهزة كمبيوتر
12 مليار دولار فول الصويا	70 مليار دولار هواتف محمولة

Source :https://www.thebalance.com/u-s-china-trade-deficit-causes-effects-and-solutions

بلغ العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين 419 مليار دولار في عام 2018، قدرت قيمة الصادرات الأمريكية إلى الصين 120 مليار دولار فقط، بينما قدرت الواردات من الصين 540 مليار دولار في ارتفاع عن العجز المسجل سنة 2017 والذي قدر بـ 375 مليار دولار، في مشهد يترجم استمرار المعاملات التجارية بين البلدين رغم الحرب التجارية المعلنة.

يرى المحللون الاقتصاديون أن 03 قطاعات رئيسية سوف تتحمل تداعيات الحرب التجارية بشكل أكبر وتتمثل في:

أ- قطاع السيارات

يعد قطاع السيارات في الولايات المتحدة من أكبر القطاعات تضررا بسبب الحرب التجارية، حيث رفعت الصين سنة 2018 التعريفات المفروضة على السيارات الأمريكية الصنع التي تدخل البلاد ما بين 15% إلى40% رداً على التعريفات الأمريكية على الصلب والألومنيوم. بينما يشتري المستهلكون الصينيون في الغالب السيارات المصنعة محلياً، فإن شركات صناعة السيارات الأمريكية، مثل شركة (Tesla) ، تتحمل العبئ الأكبر من التوترات التجارية، رفعت شركة صناعة السيارات الكهربائية أولاً سعر سياراتها من طراز S و Model X بمقدار20،000 دولار في جويلية 2018 بعد جولة جديدة من التعريفات التجارية، ثم خفضت الأسعار وقررت تحمل الفارق في الأسعار، وعلقت الصين منذ ذلك الحين التعريفة الجمركية الإضافية البالغة 25% على السيارات وقطع غيار السيارات الأمريكية كبادرة حسن نية، وقد صرحت شركات صناعة السيارات الثلاث الكبرى في الولايات المتحدة، وهي جنرال موتورز وفورد وفيات كرايسلر، أن إرتفاع الرسوم الجمركية سينال من أرباحها بما قيمته 01 مليار دولار خلال 2018.

من المتعارف عليه أن الصين تقع في قلب سلسلة التوريد العالمية المعقدة للسيارات، مما يعني أن المنتجين الأمريكيين ينفقون أكثر على أجزاء سياراتهم من الصين إذا تم فرض تعريفات مرتفعة، ضف إلى ذلك

أن التعريفات والحصص على السيارات وقطع غيار السيارات لن تقوي الإقتصاد الأمريكي أوتجعل شركات صناعة السيارات والموردين الأمريكيين أكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمية. الأسعار سترتفع بالنسبة للمستهلكين الأمريكيين حتى عند شرائهم سيارة أمريكية الصنع بسبب حصة محتوى الأجزاء المستوردة المستخدمة في الإنتاج الأمريكي.

ب-قطاع التكنولوجيا

ينظر إلى مصنعي الرقائق والإلكترونيات الذين يعتمدون على الصين في المبيعات مثلNVIDIA، على أنهم معرضون للخطر بشكل كبير من الحرب التجارية وذلك لما لها من أهمية في الصناعات التكنولوجية فالرسوم الجمركية المفروضة تعرض قطاع أشباه الموصلات لخطر تصعيد الحرب التجارية الأمريكية الصينية أكثر من قطاعات التكنولوجيا الأخرى.

وقد زادت التوترات التجارية والمخاوف بشأن الملكية الفكرية والأمن القومي من تفاقم الوضع مع شركة الاتصالات الصينية العملاقة هواوي، حيث في ديسمبر2018 تم إعتقال "منج وانزو"، إبنة مؤسس هواوي الصينية، وعضوة مجلس الإدارة والمديرة المالية لشركة هواوي في كندا بتهمة الإحتيال المتعلقة بالإستخدام المزعوم لشركة "شل" لتجاوز العقوبات الأمريكية مع إيران، بناء على طلب من السلطات الأميركية، وهو الأمر الذي أثار غضب الصين بشدة، وردت في إثره بإعتقال مسؤوليين كنديين على أراضيها، لم تفرج عنهما حتى بعد الإفراج المؤقت عن وانزو بضمان سير التحقيقيات، وهو الإفراج الذي وصفه ترامب بأنه جزء من صفقة تجارية بين بلاده والصين، وتعد هواوي العمود الفقري التقني الأساسي في المشروع الصيني العملاق مبادرة طريق الحرير الذي يضم أكثر من65 دولة، تمثل إيران أحد المحطات الرئيسية فيه.

إذا تصاعدت الحرب التجارية من أجل الهيمنة التكنولوجية، فقد تختار الصين الإنتقام بالتعريفة أو تشل الشركات الأمريكية بأساليب أخرى، فواردات الصين من الولايات المتحدة كبيرة بالقدر الكافي لمطابقة تعريفة ترامب بالدولار، لكن البلاد لديها أدوات أخرى يمكن أن تستخدمها، مثل فرض ضرائب جديدة وإضافات تنظيمية على الشركات الأمريكية أو تشجيع المواطنين على مقاطعة التكنولوجيا الأمريكية.

ج-قطاع الزراعـــة

تعد الصين رابع أكبر سوق تصدير زراعي للولايات المتحدة، بلغ إجمالي الصادرات من المنتجات الزراعية إلى الصين 9,3 مليار دولار في عام2018، وفقًا لمكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة.

ومن بين جميع المنتجات الزراعية يحتل فول الصويا المرتبة الأولى وكانت الصين أكبر مستورد لفول الصويا من الولايات المتحدة، حيث تم شراء3,1 مليار دولار في عام2018. وتشمل المنتجات الزراعية الأخرى

المصدرة إلى الصين بكميات كبيرة القطن 924 مليون دولار، والجلود الكبيرة والصغيرة 607 مليون دولار والحبوب الخشنة 530 مليون دولار.

في عام2018، فرض المسؤولون الصينيون تعريفة إضافية على فول الصويا الأمريكي، مما وضع مزارعي فول الصويا في خطر كبير، مع مخزون ضخم من المنتجات التي لم يتمكنوا من بيعها. بالنظر إلى أن فول الصويا أصبح رمزا للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، فقد أظهرت الأخيرة أي الصين بادرة حسن نية من خلال شراء فول الصويا بقيمة 180 مليون دولار من الولايات المتحدة في ديسمبر بعد إتفاق الهدنة التجارية لمدة 90 يوم، لكن هذه الكمية تظل جزءًا صغيرًا من ملايين الدولارات في المبيعات التي خسرها المزارعون الأمريكيون، حيث تحولت الصين إلى بلدان مثل الهند والبرازيل لتلبية متطلباتها بدلاً من الولايات المتحدة الامريكية[1].

ووفقا لوزارة الزراعة الأمريكية إنخفض إجمالي صادرات الولايات المتحدة الزراعية إلى الصين خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2018 بنسبة 42%، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، لتصل إلى8,3 مليار دولار، وانخفض متوسط سعر فول الصويا في العقود الآجلة بالبورصة إلى8,75 دولار للبوشل (البوشل يساوي نحو27 كيلوجراما) في الفترة من جويلية إلى ديسمبر2018، مقارنة بمتوسط 9,76 دولار للبوشل خلال الفترة نفسها من العام الماضي، ولتعويض المزارعين المتضررين خصصت الحكومة الأمريكية نحو11 مليار دولار للمدفوعات المباشرة وشراء السلع الزراعية لبرامج الغذاء الحكومية[2].

[1] NATHAN REIFF, industries-most-likely-to-be-impacted-by-trade-disputes-with-china-in-2019, pub le: 13/05/2019, available on:https://www.investopedia.com/ -4580508 date of entry: 19/05/2019.

[2] محسن خضر، حرب التجارة 2018، خسائر بمليارات الدولارات لأكبر اقتصادين في العالم، تاريخ النشر:2018/12/29، متاح على الموقع: https://al-ain.com/article/pakistan-probe-qatar-gas-deal/– تاريخ الدخول:2019/05/17.

المبحث الثالث: الاقتصاد العالمي في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية

في ظل الطبيعة التكاملية للنظام التجاري العالمي، ظاهرة العولمة وحجم الإقتصادين الأمريكي والصيني فإن حرب التعريفات الجمركية بين البلدين لن تؤثر عليهما فقط، وبفعل الدومينو وزيادة التجزئة الدولية للإنتاج عبر سلاسل التوريد العالمية، ستنتقل تداعيات الحرب التجارية بصفة متوالية من بلد إلى آخر لتمس في الأخير الاقتصاد العالمي ككل.

المطلب الأول: المخاطر على النمو العالمي والتجارة الدولية

إذا استمرت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة على نحو متصاعد فبالطبع ستكون أنعكاستها كبيرة على الاقتصاد العالمي ككل ة التجارة الدولية بصفة خاصة.

أولا: مخاطر الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي

غالبا ما كان للحروب التجارية أضرارا كبيرة على الإقتصاد العالمي، وعبر التاريخ لم يخرج أحد منتصر منها بدون تكاليف، في جوان 1930 وبعد ثمانية أشهر من إنهيار وول ستريت في أكتوبر 1929 رفع الكونغرس الأمريكي وفقا لقانون"سموت–هاولي" التعريفات الجمركية على20 ألف سلعة مستوردة، وإرتفع متوسط الرسوم الجمركية على الواردات المحمية من39% إلى53%، وزادت حصة الواردات المحمية من إجمالي الواردات من 34% إلى 48%، وقام العديد من الشركاء بردود فعل إنتقامية في الأشهر الموالية، منها كندا مع تتابع العديد من الدول الأخرى، مما كان سببا في إنهيار التجارة العالمية بعد عام 1930، وإنخفضت حصة الإقتصاد الأمريكي في التجارة العالمية من 16% إلى 11% بين 1930 و1935 كما إنخفضت الواردات الأمريكية بنحو40% بعد جوان1930.

في اقتصاد عالمي مترابط، من المرجح أن يتجاوز تأثير نشاط الدومينو الناتج عن عمالقة التجارة الدول والقطاعات المستهدفة فقط، الزيادات في التعريفة الجمركية لا تؤثر على المصدرين فقط وأيضًا على الموردين عبر سلسلة الإنتاج، على سبيل المثال، من المحتمل أن يكون لحجم الصادرات الصينية المتأثرة بالتعريفات الأمريكية أكبر الأثر على سلاسل القيمة في شرق آسيا، حيث قدرت الأونكتاد أنها قد تنخفض بنحو 160 مليار دولار.

ويقدر محللو الأونكتاد أنه من بين 250 مليار دولار من الصادرات الصينية الخاضعة للتعريفة الأمريكية، ستحصل الشركات في البلدان الأخرى على حوالي 82%، بينما ستحتفظ الشركات الصينية بحوالي 12% و06% فقط.

وبالمقابل، من بين حوالي110 مليار دولار أمريكي من الصادرات الأمريكية الخاضعة للتعريفة الجمركية الصينية، سيتم الإستيلاء على حوالي85% من قبل الشركات في البلدان الأخرى، وستحتفظ الشركات الأمريكية بأقل من10%، السبب بسيط، وهو أن التعريفات الثنائية تزيد من القدرة التنافسية على المستوى العالمي للشركات العاملة في البلدان التي لا تتأثر مباشرة بهذه التعريفات مما سينعكس في هيكل الواردات والصادرات في جميع أنحاء العالم.

واصل الاقتصاد العالمي نموه بداية سنة 2018 بشكل معقول، ولكن الحرب التجارية كانت سببا في تغيير توقعات النمو من طرف صندوق الدولي، وحدوث إضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد العالمية.

رغم بعض الخطوات التي إتخذت من أجل الحد من تطورات الحرب التجارية الحالية مثل توقيع إتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (USMCA) في 2018/11/30 لتحل محل إتفاقية (NAFTA) للتجارة الحرة، ومهلة التسعين يوماً التي أعلنتها الولايات المتحدة والصين قبل زيادة الرسوم الجمركية، وكذلك ما أُعلِن من تخفيض للرسوم الجمركية الصينية على واردات السيارات الأمريكية، فلا يزال الخطر يهدد التجارة والإستثمار والناتج على مستوى العالم من جراء عدم اليقين بشأن السياسات الحمائية، فمن الممكن أن تزداد تكاليف السلع الوسيطة والرأسمالية المستوردة وترتفع أسعار السلع النهائية التي يتحملها المستهلكون.

وبخلاف هذه الآثار المباشرة، فإن إرتفاع عدم اليقين بشأن السياسات التجارية والمخاوف المتعلقة بالتصعيد والإجراءات الإنتقامية من شأنهما تخفيض إستثمارات الأعمال، وإحداث إضطرابات في سلاسل العرض العالمية وإبطاء نمو الإنتاجية.

وكان صندوق النقد الدولي حسب تصريحات كريستين لاغارد خفض تقديره لوتيرة النمو العالمي ليصبح 3,5% 2019، بعد أن سجل3,7 % في عام2018، وخفّض الصندوق تقديره أيضا للنمو لعام 2020 ليصبح 3,6% أي بانخفاض 0,1 % عن سنة 2018[1].

ثانيا: المخاطر على التجارة العالمية

من المحتمل أن تستمر التجارة العالمية في مواجهة نتائج الرسوم الجمركية خلال عامي2019 و2020 بعد نموها بوتيرة أبطأ من المتوقع في عام2018 بسبب تصاعد التوترات التجارية وزيادة عدم اليقين الإقتصادي.

1: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2019/01/11/weo-update-january-20192019/05/21

يتوقع خبراء الإقتصاد في منظمة التجارة العالمية أن ينخفض نمو حجم تجارة البضائع إلى 2,6% في عام 2019، منخفضًا من3,0% عام 2018، ومن ثم يمكن أن يرتد نمو التجارة إلى3% عام 2020.

تأثر نمو التجارة عام 2018 بعدة عوامل، بما في ذلك التعريفات الجديدة والتدابير الإنتقامية التي تؤثر على السلع المتداولة على نطاق واسع، وضعف النمو الإقتصادي العالمي.

فمثلا إتسمت أسعار النفط الخام بالتقلب منذ شهر أوت 2018، إنعكاساً لأثار العرض والطلب، بما في ذلك السياسة الأمريكية تجاه صادرات النفط الإيرانية، ومطلع العام 2018 بلغت أسعار النفط الخام حوالي55 دولاراً للبرميل وتوقعت الأسواق بقاء الأسعار حول هذا المستوى بوجه عام على مدار الأربع إلى الخمس سنوات القادمة. وسجلت أسعار المعادن والسلع الزراعية بعض الإنخفاض منذ شهر أوت أيضا، وهوما يرجع في جانب منه إلى إنخفاض الطلب من الصين، وظل تضخم أسعار المستهلكين تحت السيطرة بوجه عام خلال الأشهر الأخيرة في الإقتصادات المتقدمة، لكنه سجل بعض الإرتفاع في الولايات المتحدة، وفي إقتصادات الأسواق الصاعدة، بدأت الضغوط التضخمية تتراجع مع هبوط أسعار النفط.

بينما يمكن أن يحقق النمو العالمي مفاجأة سارة إذا تمت تسوية الخلافات التجارية بسرعة لإسترداد ثقة الأعمال وتحسين مزاج المستثمرين، إلا أن ميزان المخاطر المحيطة بآفاق الإقتصاد لا يزال يرجح كفة التطورات السلبية. فمن الممكن أن يزداد ضعف النمو إذا زاد تصاعُد التوترات التجارية وما يصاحبه من زيادة في عدم اليقين[1].

المطلب الثاني: تداعيات الحرب التجارية على بعض المناطق والدول

نظرا لتشعب العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية فإن الحرب التجارية لن تكون محدودة بل ستمتد إلى مختلف المناطق الاقتصادية وحتى الدول التي ترتبط مباشرة بالإقتصاد الصيني أو الأمريكي.

أولا–إنعكاسات الحرب التجارية على الاتحاد الأوروبي

بإعتبار الإتحاد الأوروبي أكبر تكتل إقتصادي في العالم وثاني أكبر مصدر لكل من الصين والولايات المتحدة وفي إطار الصراع التجاري المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين من أجل المنافسة الإستراتيجية فقد يستفيد الإتحاد الأوروبي من هذا الصراع من خلال الشركات الأوروبية التي ترى أنها يمكن أن تحقق مكاسب إذا إنتهت المواجهة التجارية بين الصين والولايات المتحدة إلى تقليص تجارتها الثنائية لصالح الشركات الأوروبية التي تصدر إلى الصين.

[1] https://www.wto.org/english/news_e/pres19_e/pr837_e.htm 02/04/2019

وذلك لأن صادرات الولايات المتحدة إلى الصين تتركز في القطاعات التي تعد أيضًا أساسية لصادرات الإتحاد الأوروبي إلى الصين، باستثناء الطاقة والمنتجات الزراعية.

للإشارة فقد إستحوذ كل من الإتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة على45% من تجارة البضائع العالمية سنة 2017[1].

ورغم ذلك يتخوف الإتحاد الأوروبي من عواقب الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحد من خلال النقاط التالية:

- تعرض النظام التجاري متعدد الأطراف للمخاطر، مما يؤثر بشكل كبير على حسن أداء منظمة التجارة العالمية؛
- يفتح الصراع التجاري بين أكبر قوتين إقتصاديتين في العالم الباب أمام المزيد من الحمائية التجارية التي قد تستهدف الإتحاد الأوروبي؛

ولكن أيضا التدابير التجارية التي إتخذتها الولايات المتحدة ضد الصين، قد تكون إيجابية لبعض القطاعات فقد إكتسب المصدرون الأوروبيون ميزة نسبية ضد المصدرين الأمريكيين في الأسواق الصينية بالنسبة للسلع الأمريكية التي فرضت عليها رسوم الإستيراد والتي يمكن أن تنتجها أوروبا. وبالمقابل فإن المصدرين الأوروبيين يتمتعون بميزة في سوق الولايات المتحدة مقارنة بالصادرات الصينية لتلك القطاعات المستهدفة بالتعريفات الجمركية من قبل الولايات المتحدة، دون إهمال تعقيدات سلاسل القيمة العالمية، والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادات في تكاليف الإنتاج الأوروبية بسبب تعريفة الإستيراد من البلدان الأخرى طالما أنها تقع داخل سلسلة الإنتاج الأوروبية[2]؛

وهذا ما يجعل مصدري الإتحاد الأوروبي على الأرجح يستحوذون على حصص السوق للشركات الصينية والأمريكية المتضررة من الحرب التجارية.

عند مقارنة هيكل تصدير المناطق الإقتصادية الثلاثة، نجد أن شركات الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تصدر منتجات مماثلة أكثر من الشركات الصينية.

فخلال فرض الحزمة الأولى من الرسوم الجمركية، التي إستهدفت 50 مليار دولار من المنتجات لكلا البلدين، كان أكبر الفائزين (بأرباح محتملة تزيد عن10 مليارات دولار) من السوق الصينية هم قطاع الطيران

[1] ALICIA GARCÍA-HERRERO, Europe in the midst of China-US strategic competition : What are the European Union's options?, pub : 08/04/2019, available on : http://bruegel.org/,date of entry : 19/05/2019.

[2] Idem.

والفضاء في الإتحاد الأوروبي وقطاع الآلات للأغراض العامة من السوق الأمريكية في حين أن كلا البلدين يستهدفان نفس الكمية من الواردات، إلا أن مكاسب القطاع المحتملة أعلى في السوق الأمريكية (39 مليار دولار) مقارنة بالسوق الصينية (30 مليار دولار)؛

وفي الجولة الثانية من الرسوم الجمركية، صعدت الولايات المتحدة قائمة التعريفة الجمركية إلى200 مليار دولار من الواردات الصينية ما منح هذا مرة أخرى الشركات الأوروبية مساحة أكبر للوصول إلى السوق الأمريكية، مع بلوغ الحد الأقصى للمكاسب المحتملة 97,6 مليار دولار (أو50 % من المجموع).

على الجانب الآخر، فإن المنافع النسبية للإتحاد الأوروبي في السوق الصينية أصغر بكثير حيث أن قائمة التعريفة لا تغطي سوى 60 مليار دولار من إجمالي المنتجات (38,5 مليار دولار فقط ولكن نسبة مئوية أكبر من إجمالي البضائع التي فرضت عليها التعريفات، وهي66 %). في سوق الصين، سيتم توسيع المكاسب الأوروبية لتشمل المنتجات الطبية والمواد الكيميائية الأساسية، إلى الآلات ذات الأغراض العامة[1].

ومع ذلك، فإن المكاسب الأوروبية المحتملة سوف تعتمد إلى حد كبير على بقاء الإتحاد الأوروبي محايدا في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، بدلاً من إتباع الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية على الصين.

يخشى الإتحاد الأوروبي من خسارة السوق الأمريكية أكثر من الصين بسبب حصته في الصادرات إلى الولايات المتحدة أكبر من الصين، بينما تظل الصين أكثر أهمية لواردات الاتحاد الأوروبي.

والجدول التالي يبين حجم المبادلات التجارية (صادرات وواردات) للإتحاد الأوروبي مع الصين والولايات المتحدة:

الجدول رقم(16): حجم المبادلات التجارية للإتحاد الأوروبي مع الصين والولايات المتحدة الامريكية خلال سنة 2018.

الوحدة: نسبة مئوية

	الواردات	الصادرات
الصين	20	11
الولايات المتحدة الأمريكية	13	21

Source : https://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/9678910/6-20032019-APEN

من خلال الجدول كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية شريك اقتصادي مهم للاتحاد الأوروبي سواءا من جانب الصادات أو الواردات.

[1] https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/China-EU_-international_trade_in_goods_statistics#Both_exports_to_and_imports_from_China_rose_between_2008_and_2018

أضافت الدول الأوروبية خلال عام 2018 نحو 70 مليار دولار إلى حصتها التصديرية لدول العالـــــم منها 50 مليار دولار لتعويض صادرات الصين إلى الولايات المتحدة، كما سجلت صادرات أوروبا إضافة مهمة بنحو20 مليار دولار ذهبت للصين عوضا عن المنتجات الأمريكية التي لم تذهب للصين بفعل الحرب التجارية، كما أن نحو 82% من صادرات الصين إلى الولايات المتحدة ذهبت نحو دول الإتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك وفيتنام، بينما أضافت اليابان وكندا والمكسيك نحو20 مليار دولار إلى قواهم التصديرية مجتمعة جراء الحرب التجارية بين ترامب والصين، حيث زادت حصص التصدير للدول الثلاث بنحو3% لليابان و4% لكندا و1% للمكسيك[1]؛

كما زاد فائض الإتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة إلى 21,6 مليار يورو في الفترة من جانفي إلى فيفري 2019 من 20,9 مليار يورو في نفس الفترة من عام 2018، في حين وحسب معلومات مكتب الإحصاء الأوروبي "يوروستات" مع الصين، ارتفع العجز التجاري للإتحاد الأوروبي خلال نفس الفترة إلى37,8 مليار سنة2019 مقابل35,5 مليار يورو سنة 2018[2].

ثانيا–إنعكاسات الحرب على بعض دول أمريكا اللاتينية:

يمكن أن يتباطأ نمو أمريكا اللاتينية بشكل كبير في سيناريو شامل للحرب التجارية حيث سيحدث التأثير على جبهتين: ضعف النمو العالمي (وتأثيره الناتج على التجارة الدولية) والظروف المالية المشددة، يعتمد التأثير النهائي على كل بلد على مدى تأثر الإقتصاد بالظروف المالية العالمية–على وجه التحديد، ما إذا كان الإقتصاد يواجه إختلالات خارجية أومحلية أم لا –

1–الأرجنتين: لديها الكثير لتخسره بسبب الظروف المالية العالمية الأكثر تشددًا، يمكن أن تستفيد صادرات منتجاتها الأساسية (خاصة فول الصويا)، والتي تمثل حصة مهمة من صادرات البلاد (حوالي60%) من التعريفات الجمركية التي تفرضها الصين على المنتجات الزراعية الأمريكية. ومع ذلك، لا يزال العجز المالي في البلاد واسعًا (يبلغ العجز الإسمي حوالي 4,8% من الناتج المحلي الإجمالي)، على الرغم من إمكانية حصول المصدرين في الأرجنتين على حصة سوقية في الصين مع تصاعد الحرب التجارية، إلا أن التقديرات تشير أن الصراع التجاري يمكن أن يقلل النمو بمقدار1,8% تقريبًا.

2–المكسيك: يقدر إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار0,5%، لأنه ينافس صادرات الصناعات التحويلية الصينية في السوق الأمريكية، التي تمتص75% من مبيعات المكسيك الخارجية للسلع، وبما أنها قد توصلت

[1] محمد مهدى عبد النبى، بثمانِ نقاط بسيطة.. كيف نفهم الحرب التجارية بين الصين وأمريكا؟، تاريخ النشر:2019/03/23، متاح على الموقع: https://blogs.aljazeera.net/blogs/، تاريخ الدخول:2019/04/04.

[2] https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/China-EU_-_international_trade_in_goods_statistics

بالفعل إلى إتفاق مع الحكومات الأمريكية والكندية، بعد إعادة التفاوض بشأن إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تم تغيير إسمها إلى USMCA.

3-البرازيل: تميل الدورة الإقتصادية في البرازيل إلى الإرتباط بشكل كبير بالإقتصاد العالمي. إلى جانب التجارة، هناك قنوات أخرى يؤثر الإقتصاد العالمي من خلالها على النشاط البرازيلي:

- البرازيل مستقبل كبير للإستثمار الأجنبي المباشر، والذي قد ينخفض في حالة نشوب حرب تجارية شاملة؛
- ستؤثر الأوضاع المالية الناتجة عن إنخفاض النمو العالمي تأثير قوي على الإقتصاد البرازيلي لذلك، فإن تأثير الحرب التجارية على الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي سيكون حوالي0,7 %.
- أصبحت البرازيل فجأة المورد الرئيسي لفول الصويا في الصين، ولكن نظرًا لأن مستوى ومدة التعريفات غير واضح، فإن المنتجين البرازيليين يترددون في إتخاذ قرارات إستثمارية يمكن أن تثبت أنها غير إقتصادية إذا تم تعليق التعريفات. بالإضافة إلى ذلك، في القطاعات التي تمثل فيها فول الصويا مدخلات-كما هو الحال في إنتاج علف الماشية – من المحتمل أن تفقد الشركات البرازيلية قدرتها التنافسية بسبب زيادة الأسعار التي يغذيها الطلب الصيني على فول الصويا البرازيلي[1].

ثالثا-الإنعكاسات على بعض الأسواق الناشئة في آسيا:

للتوترات التجارية بين أكبر الإقتصادات الصين والولايات المتحدة آثار بعيدة المدى على الإقتصادات الأخرى وخاصة الأسواق الناشئة، كان الضرر الجانبي واضحًا في الأسواق الناشئة حيث يقوم المستثمرون بسحب أصولهم والإنتقال إلى الملاذات الآمنة.

هذا يضع ضغوطاً على عملات الأسواق الناشئة، ويزيد التضخم وبالتالي يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة. من العوامل المهمة الأخرى التي تسهم في زيادة المخاطر التي تواجه الأسواق الناشئة الدولار القوي، الذي يرفع تكلفة الدين المقوم بالعملة الأجنبية في البلدان النامية، مما يوفر أموالًا أقل للإنفاق الحكومي.

ومن بين الدول التي يحتمل أن تمسها تداعيات الحرب التجارية:

1-ماليزيا: الصين هي أكبر شريك تجاري لماليزيا، لذلك فهي مُعرضة بشكل كبير للتأثر من الحرب التجارية وتشمل أهم الصناعات التي يعتمد عليها الإقتصاد الماليزي القصدير، المطاط، زيت النخيل، والتمويل الإسلامي إذ تُعد ماليزيا أكبر مركز مصرفي ومالي في العالم الإسلامي.

2-سنغافورة: تُصنف سنغافورة القائمة على إقتصاد السوق الحر المتطور بإعتبارها واحدة من أكثر الإقتصادات إنفتاحًا في العالم، وتشمل صادراتها الكيماويات والإلكترونيات والخدمات المالية، وتتجاوز قيمة التجارة الثنائية

[1] https://www.weforum.org/agenda/2019/01/how-trade-war-would-impact-global-growth-tariff/

السنوية بين الصين وسنغافورة قيمة 100 مليار دولار، مما يجعلها من أكثر المتأثرين من حرب الرسوم الجمركية ضد الصين.

3-فيتنام: يتوقع أن تكون من أكبر المستفيدين من حرب الرسوم الجمركية المتبادلة على السلع التكنولوجية خاصة المكونات الصغيرة، وذلك لأن الشركات التكنولوجية الضخمة لديها عمليات إستثمارية داخل فيتنام، مثل "ديل" الأمريكية و"سوني" اليابانية "وإنتل" الأمريكية و"سامسونج" الكورية الجنوبية، ما يعني أن تلك الشركات ستتمكن من إعادة توزيع ونشر إستثماراتها.

4-كوريا الجنوبية: تشتهر كوريا الجنوبية بكونها واحدة من أكثر الإقتصادات تقدمًا من الناحية التكنولوجية إذ تنتج الآلات الكهربائية والسيارات والفولاذ والسفن، وتعد كوريا الجنوبية والصين وأمريكا من أكبر الشركاء التجاريين.

المطلب الثالث: توقعات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

ليس من السهل التنبؤ بمن سينتصر في الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، غير أنه يمكن القول أن الاقتصاد العالمي يعيش لحظة فارقة.

أولا: حسابات الربح والخسارة في الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة

يمكن إبراز حسابات الربح والخسارة في بعض النقاط الآتية:

1-مدى قدرة الصين على التضييق على الشركات الأمريكية: لطالما لجأت الصين إلى فرض تدابير صارمة ورفع كلفة عمل الشركات الدولية على أراضيها، وهو ما يمثل مصدر قلق للأمريكيين. لكن تظل هذه الإستراتيجية لها كلفتها الباهضة على البلدين، إذ ستحد من إمكانية إستثمار المصدرين في السوقين الأمريكية والصينية كما ستحد من المنافسة وسترفع الأسعار وتقلل الخيارات أمام المستهلكين.

2-إستغلال طبيعة الحكم المختلفة في البلدين: خلافاً لما هو بالولايات المتحدة، حيث يُقيد منصب الرئيس دستوريا بفترتين رئاسيتين فقط، ألغت الصين مؤخراً هذه القيود، وهذا يعني أن الرئيس الصيني، تشي جين بينغ لن يواجه أي ضغوط لتحقيق النتائج التي يسعى إليها ويشمل ذلك توجه الرئيس الصيني لتشكيل تحالفات تجارية مع دول أخرى وهو ما قد يؤدي إلى الإستغناء عن الولايات المتحدة.

3-خفض قيمة اليوان الصيني: يمكن للصين خفض قيمة عملتها، اليوان مما سيكون لخفض العملة الصينية تأثير مضاعف، فضعف العملة يعني صادرات صينية أرخص وأكثر تنافسية، وفي الوقت ذاته سيجعل المنتجات

الأمريكية أعلى ثمنا، ولا سيما تلك المعرضة لتعريفات جمركية أعلى، لكن مع ذلك، فإن التلاعب بالعملة ليس قرارا سهلا خاصة في ظل التطورات الحالية[1].

4-الحد من أرصدة الديون الأمريكية: تحتفظ الصين بديون للحكومة الأمريكية بقيمة 1,17 تريليون دولار ويتوقع بعض الإقتصاديين بأن الصين قد تحد من أرصدتها من الديون للإنتقام، فعلى مدار العقدين الأخيرين إشترت الصين عشرات من سندات الخزانة الأمريكية كوسيلة للإستثمار الآمن، وجمعت الصين المليارات من فوائد تلك السندات.

غير أنه إذا قررت الصين تصفية هذه السندات، فستتلقى الأسواق العالمية هزة كبيرة، إذ سيضعف الإرتفاع الكبير في معروض سندات الخزانة إلى حد كبير قيمتها، وسيجعل إقتراض المال باهظا للشركات الأمريكية والمستهلكين. ونتيجة لذلك، سيشهد الإقتصاد الأمريكي تباطؤاً شديدًا، لكن الأمر محاط بالمخاطرة الكبيرة، حيث أن إنخفاض الأسعار سيوجه كذلك ضربة إلى الصين، ولن تجد في السوق بديلاً إستثمارياً بنفس ضمانات السندات الأمريكية[2].

5-اعتبارات الإنتاج واليد العاملة: لا تستطيع الشركات الأمريكية إيجاد يد عاملة رخيصة تغنيها عن واردات الصين، وحتى الشركات الأمريكية القليلة التي تحظى بإمتيازات ضريبية لبيع وارداتها من الصين بأقل الأسعار ستحتاج إلى الرفع من الأجور وبناء شركات أخرى، بالإضافة إلى الضغط المتزايد على التضخم ومعدلات الفائدة.

6-طبيعة النظام العالمي ومبادرة الحزام والطريق: شهدت الصين خلال السنوات الأخيرة إصلاحات داخلية في قطاعات كبيرة ومتنوعة، شملت إعادة هيكلة الإقتصاد والصناعة وفق إستراتيجية جديدة تقوم على الطلب المحلي والحد من الإستثمار في الخارج، وهي خطة قد تجعل البلاد أقل إعتماداً على التجارة الخارجية مستقبلا كما كانت في السابق.

كما أن مبادرة الحزام والطريق الصينية تحظى بدعم إقليمي ودولي من عديد من دول العالم التي تجد فيها تعظيم للمنافع التجارية المشتركة، بعيداً عن القواعد التجارية الأمريكية الصارمة.

---

[1] يسيليا باريا، هل بكين أقوى من واشنطن في حربهما التجارية؟، بي بي سي، 2018/08/2، متاح على: http://www.bbc.com/arabic/world-45045964

[2] هاني سليمان، مستقبل غامض الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، تاريخ النشر: الثلاثاء 14/ماي/2019، متاح على: http://www.acrseg.org/41205 ، تاريخ الدخول:2019/05/03.

ثانيا: سيناريوهات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

يمكن وضع 03 سيناريوهات أساسية للحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة تتمثل في:

1-السيناريو الأول: التصعيد السريع يؤدي إلى حرب تجارية شاملة-السيناريو التشاؤمي-

يقرر كل من الرئيسين الصيني والأمريكي أن التفاوض ليس الخيار الأمثل لإنهاء الصراع بينهما، حيث لا يريد أي من الطرفين أن يبدو ضعيفًا أمام الخصم، مما يؤدي إلى تصاعد التعريفات والرسوم الجمركية وحتى غير الجمركية، وبالتالي من المستحيل على الشركات الصينية القيام بأعمال تجارية في الولايات المتحدة والعكس بالعكس، وبعبارة أخرى انهاء العلاقات التجارية بصفة نهائية بين البلدين في مشهد غير عادي نظرا لحجم المبادلات والعلاقات التجارية التي تربطهما.

حيث سيكون التصعيد بين الولايات المتحدة الامريكية والصين بمثابة ضربة خطيرة للنمو العالمي بحلول عام 2021، مما يخلق ضغوطًا على الأسعار، ووفقًا لتوقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، توقعت المنظمة أن ينخفض معدل النمو العالمي من 3,7 % في عام 2018 إلى 3,5 % في عامي 2019 و2020 على الرغم من وتيرة النمو التي لا تزال لحد الآن معقولة.

إذا طبقت جميع التعريفات المفروضة فعلا من الطرفين أي الصين والولايات المتحدة الامريكية، فإن التاثير المحتمل سيتضاعف على الموردين والمصنعين وتجار التجزئة والمستهلكين، مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار، إنخفاض الإنتاج، إنخفاض هوامش الربح، وتوقف الشركات عن العمل، وضياع الوظائف في كلا البلدين، بالخصوص في الولايات المتحدة أسعار المستهلكين سترتفع بنسبة 0,6%، وفي أسوأ الحالات سيكون الناتج المحلي الإجمالي العالمي أقل بنسبة 0,8 % من المتوقع بحلول عام 2021 ، وسيكون الناتج الأمريكي أقل بـ 1 %، سيكون الإنتاج الصيني أكثر تأثرا، ستنخفض التجارة العالمية بنسبة 2% والاستثمارات ستنخفض بحوالي 2% في المتوسط، كما أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مخاطر التباطؤ الحاد في الصين، وتقلب أسعار النفط، وعدم اليقين في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وهشاشة بعض بنوك منطقة اليورو، بحجة أن تفاعل هذه المخاطر يمكن أن تؤدي إلى تداعيات غير متوقعة على الاقتصاد العالمي.

في إطار هذا السيناريو تبدأ الصين في الإستثمار بقوة في علاقاتها التجارية مع أوروبا وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بهدف إيجاد شركاء جدد، بالمقابل الولايات المتحدة تفعل الشيء نفسه، تسعى الشركات الأمريكية إلى تحويل نظامها الإيكولوجي لسلسلة التوريد من الصين إلى جنوب شرق آسيا-جزئيًا أو كليًا.

هناك من يرى أن هذا السيناريو غير محتمل الحدوث، لأنه سيحمل الجانبين تكاليف باهظة، حيث ستمارس الشركات ورجال المال والأعمال، والمستهلكين والمزارعين في الولايات المتحدة خاصة نظرا للاضرار

الكبيرة التي لحقت بهم لحد الآن، ضغوطًا على حكومة البلدين للتراجع، فالولايات المتحدة والصين هما أكبر الإقتصادات في العالم، ويقعان في قلب سلسلة التوريد الصناعية العالمية، ولن يكون باستطاعتهما الإستمرار في حرب تجارية سلمية، وإذا تحولت إلى حرب تجارية شاملة بدخول أطراف جدد في الصراع، بفعل المصالح فمن غير المستبعد أن يدخل الاقتصاد العالمي في موجة ركود وبالتالي أزمة اقتصادية جديدة على انقاض ازمة 2008 التي لم يشف منها الاقتصاد العالمي وكان المتسبب الرئيسي فيها هو الولايات المتحدة الامريكية، في صورة لتكرر أزمات النظام الراسمالي.

2-السيناريو الثاني: إيقاف الحرب التجارية وإسترجاع علاقات التعاون-سيناريو تفاؤلي-

يتحقق هذا السيناريو من خلال موافقة الرئيسين الصيني، والأمريكي على إنهاء حرب الرسوم الجمركية والموافقة على المفاوضات التجارية بين البلدين، من خلال وضع قواعد لنقل الملكية الفكرية والتكنولوجيـــــــــا وتخلي الصين عن شرط نقل التكنولوجيا كقاعدة أساسية لإقامة الإستثمارات والمشاريع المشتركة على أراضيها.

في هذا الإطارتواصل الصين الإصلاحات نحو تحقيق الإنفتاح الشامل، وتطبيق مفاهيم التنمية الجديدة المبنية على الإبتكار، وإقامة منظومة صناعات تعتمد على التكنولوجيا الفائقة والذكاء الإصطناعي، وتوسيع انفتاح قطاع الخدمات على الخارج، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة لرجال الأعمال والمستثمرين الأجانب فباعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وتجاوز نسبة مساهمتها في نموه 18%، سيرتفع دور الصين في النظام الاقتصادي العالمي باعتبارها محرك أساسي ورئيسي، حيث في السنوات الخمس المقبلة، سوف تستورد الصين بضائع قيمتها 08 تريليون دولار أمريكي، وستجذب استثمارات أجنبية قيمتها 600 مليار دولار أمريكي، وسيبلغ إجمالي حجم الاستثمارات الصينية في الخارج 750 مليار دولار أمريكي، وسيبلغ عدد السياح الصينيين في الخارج 700 مليون سائح، ويستمر التاثير الصيني في الخمس عشرة سنة المقبلة، حيث من المتوقع أن تستورد الصين بضائع قيمتها 24 تريليون دولار أمريكي، وتجذب استثمارات أجنبية قيمتها 02 تريليون دولار أمريكي وسيبلغ حجم الاستثمارات الصينية في الخارج 02 تريليون دولار أمريكي[1]، كل هذه الأرقام تثبت أن تنمية الصين سوف تقدم لدول العالم سوقا أوسع ورأسمال أوفر ومنتجات أكثر تنوعا، في المستقبل ستتبنى الصين مزيدا من الإجراءات الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة شعبها ودفع تنمية جميع مقاطعات الدولة، مما يوفر مزيدا من الفرص لتعميق التعاون المتبادل والمنفعة بين دول العالم والشركاء التجاريين الرئيسيين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي شكلت مع الصين ثنائيا قويا ومتميزا في حجم التعاون والتبادل المشترك قبل إعلان الحرب التجارية بينهما.

[1] http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2018-01/01/content_751631.

فمن خلال الأرقام التي قدمت سابقا عن حجم المعاملات بين البلدين سواءا في التجارة، الاستثمارات وحتى السياحة وخلق الوظائف، فإن هذا السيناريو يبدو أكثر قبولا للتحقيق على ارض الواقع، على الأقل في المدى القريب، خصوصا مع معاناة السوق الامريكي من عدم اليقين الإقتصادي المتزايد بسبب الحرب التجارية نتيجة الضغوط التي سيفرضها المستهلكون الامريكيون بسبب ارتفاع الأسعار والتضخم، وكذلك المزارعون بسبب الخسائر التي تكبدوها لحد الآن خاصة مزارعي فول الصويا التي شملتها حرب التعريفات الجمركية وتعتبر من أهم صادرات الولايات المتحدة إلى الصين.

بالنسبة للصين، سيدفع تباطؤ النمو والتحول إلى نموذج جديد للتنمية المبني على تطوير قطاع الخدمات وتشجيع الإستهلاك المحلي إلى ضرورة قبول المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ضف إلى ذلك أن المكانة التي ستحتلها الصين في الاقتصاد العالمي كأحد محركات النمو الرئيسية، ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية والتي ستكون إما عاملا مساعدا أو عائقا أمام (الصين)، من أجل تحقيق هذه المكانة يحتم عليهما المضي قدما لتحقيق مزيد من التطور والتعاون المشترك وحتى المنافسة الحرة من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي بدل خلق المزيد من الصراعات والضغوط في النظام الاقتصادي العالمي الذي لا يكاد يخرج من ازمة حتى يدخل في أخرى.

يعتمد نجاح هذا السيناريو أيضا على هيئة المفاوضين التي ستقود جولات المفاوضات، بحيث يجب أن يتمتع أعضاؤها بالخبرة والنزاهة والمسؤولية.

3-السيناريو الثالث: عقد صفقة او اتفاق تجاري

هذا السيناريو شبيه بالسيناريو التفاؤلي، حيث تبرم الصين والولايات المتحدة صفقة تجارية جديدة ولو مؤقتة، مع الإتفاق على تنازلات من الجانبين، يجب أن تتناول الصفقة أهم القضايا التي أثارت هذا الصراع بين البلدين ومن أهمها:

- العجز التجاري الكبير للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين والذي تجاوز 400 مليار دولار خلال سنة 2018، رغم التعريفات الجمركية المفروضة والمطبقة على الصادرات الصينية؛
- تعهد الصين بالعودة الى استيراد المنتجات الزراعية الأمريكية وخاصة منها فول الصويا والذرة والقمح والتي تكبدت خسائر كبيرة خلال سنة 2018؛
- تعهد السلطات الصينية بحماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، والتي تعتبر من أكبر النقاط حدة في الخلاف بين البلدين؛
- التزام الصين بتوفير مناخ استثماري ملائم، دون ضغوط على المستثمرين الأجانب بخصوص نقل التكنولوجيا؛

- الالتزام بضمان استقرار اليوان، من أجل منع انخفاض قيمة العملة التنافسية الذي سيزيد من تفاقم العجز التجاري للولايات المتحدة تجاه الصين؛
- تنازل الولايات المتحدة الامريكية بالتوقف على فرض الرسوم الجمركية على الصادرات الصينية، والتعهد بإلغاء العقوبات على عملاق الاتصالات الصيني–هواوي–؛
- وفي مجال الخدمات المالية، ترى الولايات المتحدة انه يجب تطوير القطاع أكثر وتخفيف القيود المفروضة على البنوك والاتجاه نحو تحرير أكبر للقطاع المالي.

إن احتمال عقد الاتفاق، يؤكد اقتناع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين بأن استمرار الحرب التجارية ليس في صالح أي منهما، لا سيما بعد الخسائر المسجلة على المستوى التجاري، كانعكاس مباشر لآثار الرسوم الجمركية، ومعاناة عدد من الشركات والمؤسسات الصناعية في الولايات المتحدة والصين من قرارات الرئيس "دونالد ترامب" الإرتجالية.

ربما هذا السيناريو محتمل الحدوث ومن الممكن التوصل إلى إتفاق تجاري جديد بين البلدين، لانه رغم تصاعد حرب التعريفات الجمركية من طرف الرئيس الأمريكي "ترامب" إلا أن الحد من العجز التجاري وإستعادة وظائف التصنيع الأمريكية لم تتحقق بعد كما كان يأمل بل ازداد العجز التجاري مع الصين، وإذا إستمر هذا الوضع على المدى البعيد ربما يمكن أن يتحقق بعض ما يسعى إليه الرئيس الأمريكي ولكن التكاليف ستكون باهظة.

ورغم إمكانية حدوث هذا السيناريو إلا أنه يجب على الشركات الإستعداد لأي تداعيات للحرب تجارية خصوصا إذا لجات الصين إلى توظيف ورقة المعادن الأرضية النادرة التي تسيطر عليها، فبعيدا عن نطاق الصراع التكنولوجي الدائر بينهما، تملك الصين القدرة على اتخاذ قرار جريء ضد الولايات المتحدة نظراً لسيطرتها على 85% من قطاع المعادن الأرضية النادرة العالمي، وتتسم المعادن الأرضية النادرة بأهميتها الكبيرة بالنسبة للإلكترونيات (البطاريات القابلة لإعادة الشحن، والهواتف الذكية، والمحولات المحفزة والمغناطيسات، والإضاءة الفلورية وغيرها)، والأغراض الدفاعية (كنظارات الرؤية الليلية، والأسلحة الموجهة بدقة، ومعدات النظام العالمي لتحديد المواقع، وغيرها من الاستعمالات).

لنجاح هذا السيناريو لا بد من التزام كلا الطرفين، وكذلك إيمان كل منهما أن السعي نحو التطور والنهوض حق مشروع، فالولايات المتحدة التي لطالما هيمنت على الاقتصاد العالمي يجب ان تستمر في دعم العولمة والمنافسة الحرة التي نادت بها لعقود، وتتقبل التطور الصيني المتسارع، وكذلك الصين يجب ان تتقبل

فكرة ان الولايات المتحدة لن تتخلى عن مكانتها بسهولة، ويجب عليها بذل مزيد من الجهود نحو تحقيق الإنفتاح الشامل.

من بين السيناريوهات الثلاثة، وبناءا على التحول المحتمل في موازين القوى او المشهد الجديد للنظام الاقتصادي العالمي، يبدو السيناريو التفاؤلي الأكثر ترجيحا للحدوث، حيث يتحتم على الصين والولايات المتحدة وبناءا على مكانتهما في الاقتصاد العالمي ضرورة الشعور بمسؤوليتهما، وإدراك التداعيات الخطيرة لهذه الحرب على الاقتصاد العالمي بصفة عامة على المدى البعيد، لذلك من الافضل التفاوض وإيجاد حل يرضي جميع الاطراف والعودة إلى التعاون فيما بينهما، لان الاستمرار في الصراع لن يكون في صالح أي طرف، وتاريخ الحروب التجارية يثبت ذلك، ضف إلى ذلك أن الاستمرار في هذه الحرب التجارية، سوف يجر الاقتصاد بعقود إلى الوراء، في تناقض صريح ضد مبادىء النظام الراسمالي القائم على المنافسة الحرة والعولمة التي كانت الولايات المتحدة الامريكية راعيا رسميا لها.

خلاصة الفصل

هوت الحرب التجارية المعلنة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى أدنى مستوياتها منذ عقود، فالبرغم من بعض التوترات خلال العقود الماضية، إلا أن حرب التعريفات الجمركية الحالية لم تكن متوقعة.

فالولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس دونالد ترامب تقود أكبر التغييرات جذرية في موقفها تجاه الصين، فقد صرح علانية أنه سيعاملها كمنافس استراتيجي، خصوصا بعد اتهاماته المتعددة للصين بسرقة أسرار التكنولوجيا والملكية الفكرية.

في الوقت الذي كان يجب فيه إصلاح العلاقة بين أقوى اقتصادين في العالم، اختار الرئيس الأمريكي إعادة تشكيل العلاقة بالكامل بهدف شل الاقتصاد الصيني، خصوصا بعد إعلان خطة "صنع في الصين 2025" ومبادرة الحزام والطريق، وبالرغم من تداعيات الحرب التجارية المسجلة على المدى القصير والتي يمكن اعتبارها أنها ليست بذلك الحجم، إلا أن مختلف الإقتصادات العالمية سواءا كانت صغرى أو كبرى غير مستثناة من انعكاسات هذه الحرب إذا استمرت بالتصاعد على المدى الطويل، وأكبر ما يهدد الاقتصاد العالمي هو تحول الصراع الأمريكي الصيني إلى حرب تجارية حقيقية وشاملة، مما سيكون له عواقب وخيمة على جميع الأطراف ولو بدرجات متفاوتة.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد عقد من الأزمة الاقتصادية العالمية التي خلفت آثارا واسعة على مختلف الاقتصادات خصوصا منها المتقدمة، من جديد يمر الاقتصاد العالمي بلحظة فارقة في ظل العديد من المشاكل التي تهدد استقراره مثل الارتفاع الخيالي للمديونية العالمية، الاختلالات الهيكلية في منطقة اليورو خصوصا ارتفاع المديونية في إيطاليا، الخروج غير المنظم المحتمل لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي، التخوف من حدوث الركود في الاقتصاد الأمريكي بسبب العودة إلى سياسة رفع أسعار الفائدة وخفض معدلات الضرائب، تباطؤ النمو في الصين، ولكن يبقى أهم حدث يميز هذه الفترة هو الحرب التجارية أو الصراع التجاري بين القطبين الاقتصاديين الصين والولايات المتحدة، فرغم ما شهدته العلاقات الثنائية بينهما من تعاون، إلا أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ومن طرف أحادي الجانب أعلن صراحة أن الصين منافس استراتيجي قوي وتشكل تهديدا للأمن القومي الأمريكي، خصوصا بعد التطور الذي وصلت إليه الصين والتوقعات المستقبلية بإزاحتها للهيمنة الأمريكية، وإن أمكن القول بالمبادرات العالمية التي تبنتها الصين مثل طريق واحد حزام واحد، زادت من حدة المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتخوف هذه الأخيرة من توسع الدور الصيني ليس على المستوى الاقتصادي فقط وإنما على مستويات أخرى مثل المستوى الأمني، والتفوق التكنولوجي في إطار خطة "صنع في الصين 2025" فكانت الحرب التجارية عن طريق السياسة الحمائية التجارية الجديدة التي انتهجها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب هي الحل الوحيد حسب رأيه للحد من نفوذ الصيـــــن وكبح طموحها في تحقيق الريادة العالمية، وإعادة المجد للولايات المتحدة الأمريكية الذي سرقته الصين عن طريق ممارساتها التجارية غير العادلة.

إن الرجوع إلى سياسة الحمائية وخاصة من طرف دولة كالولايات المتحدة الأمريكية في انتهاك صريح لقواعد المنظمة العالمية للتجارة، خلق نوعا من الفوضى بسبب النزعة الانتقامية للصين في الرد على التعريفات الجمركية المفروضة عليها.

إن حربا تجارية بين اقتصادين بحجم الصين والولايات المتحدة الأمريكية والتي بدأت نتائجها وانعكاساتها في الظهور سواءا على اقتصاد البلدين، أو على مستوى الاقتصادات الأخرى المرتبطة بهما، لن تكون محدودة المجال، ففي الوقت الذي تسعى فيه المنظمات الاقتصادية العالمية الكبرى للحفاظ على انتعاش واستقرار الاقتصاد العالمي، وتحقيق الرخاء والتنمية للشعوب، تؤدي الإجراءات الحمائية إلى مزيد من الخطر على النظام التجاري متعدد الأطراف، وفقدان الثقة والمصداقية بلوائح وقوانين المنظمة العالمية للتجارة مما يؤدي في النهاية إلى تصاعد الأحداث وتهديد النمو الاقتصادي العالمي.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

1-استمرار الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة سيؤدي إلى ركود اقتصادي وبالتالي إلى أزمة جديدة في الاقتصاد العالمي خاصة إذا دخلت أطراف أخرى.

من خلال الانعكاسات الأولية للحرب التجارية على اقتصاد البلدين، والاقتصاد العالمي وبعض الأطراف الرئيسية الأخرى وإن كانت على المدى القصير، والتي يمكن اعتبارها ليست بذلك الحجم الهائل لحد الآن ولكن إن استمرت الأحداث بالتصاعد فإن العواقب ستكون وخيمة على جميع الأطراف دون استثناء ولو بدرجات متفاوتة، حيث يصبح كل طرف يبحث عن مخرج بأقل الأضرار، وهذا ما أثبته تاريخ الحروب التجارية وتعريفة سموت –هاولي التي تبنتها الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن الماضي خير دليل على النتائج الكارثية للحروب التجارية، حيث تكبدت من خلالها الولايات المتحدة خسائر فادحة وكذلك التجارة العالمية ، اذن فالاقتصاد العالمي الذي اصبح اليوم شديد الترابط ليس من المستبعد أن يتعرض للركود و إن كان ذلك على المدى البعيد وهذا ما تتخوف منه أغلب المنظمات والمؤسسات الاقتصادية العالمية الكبرى.

2-انتهاج سياسة الحمائية التجارية يتعارض مع العولمة الاقتصادية ومبادئ الرأسمالية وبالتالي يضع السياسة الاقتصادية الأمريكية في تناقض مع ذاتها مما يدفعها للتراجع عن هذه السياسة.

إن لجوء الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس دونالد ترامب إلى تبني سياسة الحمائية التجارية تعدي صارخ على مبادئ المنظمة العالمية للتجارة والعولمة الاقتصادية التي تبنتها لعقود، ضد الصين التي كانت تنتقدها بشدة بسبب الممارسات التجارية غير العادلة وأنها لم تحقق بعد الإصلاح والانفتاح الشامل رغم التطور الذي حققته، ولجوء الولايات المتحدة إلى حرب الرسوم الجمركية ضد شركائها التجاريين الرئيسيين بدعوى الدفاع عن امنها القومي، يضعها صراحة في تناقض مع مبادئ الرأسمالية والعولمة، وهو ما يثبت عدم تقبلها لظهور قوى جديدة تهدد هيمنتها و تزيحها عن عرش الاقتصاد العالمي.

3-لن تتأثر الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب التجارية بفعل قوة اقتصادها وحجمه الهائل والذي يعتبر التغطية الفعلية للدولار الأمريكي، إضافة إلى وجود التغطية الحقيقية للدولار وهي رصيد المخزون الذهبي والتي تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر احتياطي عالمي منه؛

على المدى القصير لن تكون انعكاسات الحرب التجارية بذلك الحجم الكبير على الاقتصاد الأمريكي، فباعتباره اكبر اقتصاد عالمي من غير المعقول أن يكون هشا ويتعرض لهزة كبيرة بفعل هذه الرسوم، ضف

إلى ذلك فقوة الدولار والمخزون الذهبي الكبير تعتبر حصانة للولايات المتحدة فرغم اعتماد اقتصادها على الاستدانة إلا أن أمريكا أكبر من أن تفلس، ولكن رغم ذلك فان استمرت الحرب على المدى البعيد فلن تكون باردة على الاقتصاد الأمريكي وتاريخ الأزمات الاقتصادية يثبت أن الولايات الرئيسية كانت سببا رئيسيا فيها، وحرب التعريفات في الثلاثينيات وأزمة 2008 تجسدان ذلك.

4-تنافسية الصادرات الصينية لن تتأثر خاصة في ظل مبادرة "طريق واحد حزام واحد" لتطوير شبكة المواصلات العالمية وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي بالبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها في آسيا وأوروبا وإفريقيا، بالإضافة إلى خطة "صنع في الصين 2025" والتي تسعى الصين من خلالها إلى تعزيز التقدم التكنولوجي.

لجوء الصين إلى تبني "مبادرة الحزام والطريق"، وخطة "صنع في الصين 2025" كان من الأسباب الرئيسية لحرب التعريفات الجمركية التي انتهجتها الولايات المتحدة ضدها، لأنها استشعرت الدور المتنامي للصين، فمبادرة بهذا الحجم تضع الصين على قمة آسيا مما يهدد النفوذ الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة، بالإضافة إلى الامتيازات التي ستستفيد منها وبالخصوص ضمان سوق أوسع وأقرب لصادرتها بالإضافة إلى تعزيز عملتها في المعاملات التجارية، كما أن خطة صنع في الصين 2025 استقلال تكنولوجي صيني واستغناء تام عن التكنولوجيا الأمريكية، وإصرار على بلوغ الحلم في الريادة التكنولوجية وخاصة أن مستقبل الاقتصاد العالمي مبني على الجيل الخامس و الذكاء الاصطناعي.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

-فرض الولايات المتحدة الأمريكية لحزمة من الرسوم الجمركية على الصين ودول أخرى يعد انتهاكا صريحا وواضحا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة وإن كان ذلك بحجة الدفاع عن أمنها القومي ومصالحها الاقتصادية؛

- حرب التعريفات الجمركية ضد الصين، اعتراف ضمني من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بتصاعد المد الاقتصادي للصين الذي سيزيحها عن المكانة التي تبوأتها لعقود، في مشهد جديد للنظام الاقتصادي العالمي تقوده الصين.

– تعدي الولايات المتحدة على اتفاقيات وقواعد ولوائح المنظمة العالمية للتجارة، دليل على سيطرة الولايات المتحدة على مختلف المؤسسات الاقتصادية العالمية الكبرى واستخدام نفوذها من أجل الحفاظ على مصالحها بالدرجة الأولى، واتخاذ القرارات التي تناسبها لأنها غالبا صاحبة الحصة الأكبر في هذه المؤسسات.

– أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية برجوعها إلى تبني سياسة الحمائية التجارية من جديد بعد تطبيقها لتعريفة "سموت–هاولي" في الثلاثينيات وما تكبدته من خسائر آنذاك، أن هذا الخيار هو الحل الوحيد والفعال لمعالجة اختلالاتها الداخلية وبالخصوص العجز التجاري المتنامي، مع اعتقاد الرئيس الأمريكي ترامب أن العالم يحتاج إليه أكثر مما يحتاج هو إلى العالم.

– اتخاذ قرار أحادي الجانب من طرف الولايات المتحدة بفرض حزمة من التعريفات الجمركية ضد الصين يحتم على هذه الأخيرة رد انتقامي وبالتالي دخول النظام التجاري العالمي في فوضى غير مسبوقة بقيادة أكبر اقتصادين في العالم.

– الحرب التجارية المتصاعدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية هي مجرد تخويف اقتصادي وتهديد لإعادة تفعيل اتفاقياتها التجارية، من اجل الحصول على شروط وضمانات أكبر لصالح أمريكا أولا دون مراعاة انعكاسات ذلك على الأطراف الأخرى.

– الحروب التجارية، حتى وإن ظهرت انعكاساتها على المدى البعيد فإن جميع الأطراف سوف تتحمل تداعياتها وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

– العالم العربي وبالخصوص الدول النفطية غير مستبعدة تماما من تداعيات الحرب التجارية، نظرا لتأثر سوق النفط بهذه الممارسات، والتي تنعكس مباشرة على العائدات النفطية، وربما مثل هذه التصادمات تحتم على الدول العربية ضرورة التكتل والاندماج فيما بينها لمواجهة الأخطار المحتملة.

اقتراحات:

من خلال دراسة موضوع "مستقبل الاقتصاد العالمي في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة–دراسة تحليلية" ومن خلال النتائج المتوصل إليها نقدم مجموعة من الاقتراحات:

–اللجوء من طرف أحادي الجانب إلى الحرب التجارية والحمائية ليس الخيار الوحيد الذي كان بإمكان الولايات المتحدة أن تتخذه لمعالجة اختلالاتها الداخلية على حساب استقرار الاقتصاد العالمي.

– التفاوض والحوار هو الحل الأفضل لمعالجة الاختلافات، وتعزيز المصالح المشتركة والتعاون بين الصين والولايات المتحدة من اجل تحقيق الرخاء لجميع الدول الأخرى والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي وذلك بسبب مكانة هذين الاقتصادين وتأثيرهما المشترك في النظام الاقتصادي العالمي.

– ضرورة التزام جميع الأطراف بقواعد ولوائح المنظمة العالمية للتجارة واحترام المنافسة الحرة والنزيهة.

– أكثر من أي وقت مضى أصبح على المنظمة العالمية للتجارة إجراء إصلاحات هيكلية عميقة، وإعادة تفعيل لوائحها وقواعدها التنظيمية، مع إلزام جميع الأعضاء دون استثناء على احترامها وتطبيقها، وعدم مخالفتها لتحقيق مصالح الدول الكبرى.

– منع اللجوء إلى التعريفات والرسوم الجمركية كمخرج لتصحيح الاختلالات الداخلية خاصة من طرف الدول الكبرى.

– تطبيق القوانين المعمول بها عند انتهاك لوائح المنظمة، ووضع حد للممارسات التجارية غير العادلة.

– تحقيق العدالة التجارية من طرف المنظمة بين الدول الأعضاء، سوآءا كانت دولا متقدمة أو نامية، فبالرغم من تصاعد حرب التعريفات والرسوم لم تتخذ المنظمة العالمية للتجارة أي موقف رسمي، ما عدا التصريحات بان هذه الممارسات غير عقلانية وتهدد التجارة الحرة والاقتصاد العالمي.

آفاق الدراسة:

كانت هذه الاقتراحات والتوصيات التي رأيناها مهمة في الوقت الحالي بخصوص بحثنا، ويبقى الموضوع على المدى البعيد يحتاج إلى بحث أعمق ودراسات مكملة حتى يغطي جوانب القصور ومنها:

– الاقتصاد الصيني في ظل نموذج النمو الجديد وقدرة اليوان على المنافسة.

– النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ظل تغير موازين القوى.

– الاقتصاد العالمي في ظل الحرب الباردة التكنولوجية.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

- **الكتب**

1- تشانغ وي وي، الزلزال الصيني نهضة دولة متحضرة، مراجعة وتدقيق، أحمد السعيد، ترجمة ماجد شبانة ومحمود مكاوي، القاهرة، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، سما للنشر، 2016. نسخة إلكترونية، متاح على: https://platform.almanhal.com/Files/2/97736.

2- محمد خير الوادي، تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال، بيروت، دار الفارابي، 2008.

- **الرسائل والأطروحات**

1- دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الشلف، الجزائر، 2012.

2-عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

- **المجلات والدوريات**

1- تيم كلين، ما هو الناتج المحلي الإجمالي، العودة إلى الأساسيات، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، المجلد 45، ديسمبر2008.

2- خالد عبد الوهاب الباجوري، دراسة حول تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية، مصر، سبتمبر، 2018.

3- سفيان مخنف، مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل إجراءات "ترامب" الحمائية، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 21، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، ديسمبر 2018.

4- سيدا أونر، عودة إلى الأسس، ما هو التضخم مجلة التمويل والتنمية، مارس2010، العدد 04، المجلد 45، ديسمبر 2008.

- **التقارير**

1- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2016.

2- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2017.

3- تقرير الاستثمار العالمي، الأونكتاد، 2017.

4- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2018.

5- مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، جويلية 2018.

6- مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، جانفي2019.

- **مقالات ومواقع الأنترنيت**

1- كيف سيستمر الاقتصاد العالمي بدون نفط وغاز، متاح على الموقع:
https://www.noonpost.com/content/6211

2- كينيثر وغوف، أسعار النفط والنمو العالمي، متاح على الموقع:
/https://www.aljazeera.net/news/ebusiness

3- نور علوان، مكانة الدولار تتغيّر عالميًا... ما احتمالات الاستقلالية عن العملة الصعبة؟، متاح على الموقع: https://www.noonpost.com/content/25079

4- عدنان كريمة: أخطار ديون أمريكا والصين وقيادة الاقتصاد العالمي، متاح على الموقع:
http://www.alhayat.com/article/847533

5- علاء المنشاوي، سيناريوهات الحرب التجارية الشاملة بين أميركا الصين، متاح على الموقع:
/https://www.alarabya.net/ar/aswaq/economy

6- الدين الأمريكي يتجاوز 21 تريليون دولار..من هم الدائنون؟ متاح على الموقع:
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/566957/ 2018/08/23

7- صبحي إبراهيم مقار، التجربة الصينية في التصدير -جريدة الحوار المتمدن، متاح على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?

8- أسماء سعد الدين، طريق كاراكورام اعلى طريق دولي معبّد في العالم، متاح على الموقع:
https://www.google.com/search

9- بيير هاسكي-الهيمنة التكنولوجية أهم رهانات الحرب التجارية بين بكين وواشنطن-متاح على الموقع:
http://www.noonpost.com/content/24925

10- محمد مهدي عبد النبي، بثمان نقاط بسيطة كيف نفهم الحرب التجارية بين الصين وأمريكا/ متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/ economy /2019/3/23

11- ليان عودة، هل أصبحت "الحمائية" النزعة الجديدة للاقتصاد العالمي؟، متاح على الموقع:
/https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy

12- هديل عادل، الذكاء الاصطناعي في الصين 4 أسباب وراء الدعم بالمليارات، متاح على الموقع: https://al-ain.com/article/china-artificial-intelligence

13- كرستين لاغارد، نحو خلق نظام تجاري عالمي أفضل، صندوق النقد الدولي، 14ماي 2018، متاح على الموقع: https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2018/eng/assets/pdf

14- عبد الله الموسى، إمبراطورية أمازون، كيف ستسيطر شركة واحدة على كل جوانب حياتنا، متاح على الموقع: https: www.arageek.com

15- محمد لعوتة، 6 دول تتصدر أعلى معدلات التضخم في العالم ... بينها فنزويلا وإيران. متاح على الموقع: http://www.aleqt.com/article_1520496

16- مطلق منير، عشرة أسباب لتفسير التغير في التضخم الملجوم، متاح على الموقع: https://aawsat.com/home/article/1092926/10

17- إسراء حسني، الصين تطور أسرع كمبيوتر في العالم بسرعة إكساسكيل الهائلة، متاح على الموقع: https://www.youm7.com/story//2553711

18- أحمد فؤاد، تعداد مستخدمي الإنترنت بالصين يلامس عدد سكان أوروبا، متاح على الموقع: https://www.skynewsarabia.com/technology/912035

19- المقومات العسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة ودورها في فرض مكانتها الدولية، متاح على الموقع: http://www.beirutme.com/?p=9411

20- في تحد لأمريكا الصين تطلق أول عقود النفط باليوان، متاح على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/economy/

21- أمريكا تبحث عن خفض العجز التجاري الضخم مع الصين تحليل، متاح على الموقع: https://www.aa.com.tr/ar

22- مشروع الحزام والطريق، كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث، متاح على الموقع: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4146/

23- القطار الصيني السريع ومخاوف أميركا العميقة، متاح على الموقع: http://www.almayadeen.net/files/939709

24- الولايات المتحدة تسعى لاحتكار الذكاء الاصطناعي، متاح على الموقع: https://www.aitnews/2018/11/20

25- أسعار الغذاء تنخفض خلال مارس مع انخفاض أسعار السكر والزيوت النباتية، متاح على الموقع: http://www.fao.org/news/story/ar/item/879032/icode/

26- https://www.database-elbankeldawli.com.
27- https://www.bloomberg.com/middleeas.
28- https://www.imf.org/ar.
29- http://www.oecd.org/fr.
30- https://www.wto.org/english.
31- https://unctad.org/en/.
32- https: www.statista.com/statistics/.
33- https://atlas.media.mit.edu .
34- https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/566957.
35- https://www.aa.com.tr/ar/.
36- https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy.
37- https://ec.europa.eu/eurostat/.
38- https://www.thebalance.com/
39- https://www.skynewsarabia.com/business/.
40- https://chinapower.cris.org.
41- https://www.investopedia.com/.
42- https://www.albawaba.com/ar/.
43- https://rhg.com/research/.

ثانيا: باللغات الأجنبية

1- Examen statistique du commerce mondial, organisation mondiale du commerce 2017.
2- Examen statistique du commerce mondial, organisation mondiale du commerce 2018.
3- World Investment report 2018.
4- Global Investment trends monitor report unacted, jan2019
5- Anual statistical bultin, OPEC 2017, available on : https://www.opec.org/opec_web/static
6- Exchange Annual Report of the State Administration of Foreign Exchange 2017, available on : https://www.safe.gov.cn/en/.
7- Andres B. Schwarzenberg, U.S. Trade with Major Trading Partners, Congressionnel Research Service report, R45434.
8- Wayne M. Morrison, China-U.S. Trade Issues, congressional research service report, available on: https://fas.org/sgp/crs/row/RL33536.
9- Understanding the US-China Trade Relationship, prepared for the US-China Business Council by Oxford Economics, available on : https://www.uschina.org/
10- Thilo Hanemann, Daniel H. Rosen and Cassie Gao, two way street 2018 update us china direct investment trends/report.
11- Armelle Bohineust, Le pétrole Frein ou accélérateur de croissance en 2019, disponible sur : http://www.lefigaro.fr/.
12- N. Cordemans et autre ،le nouveau protectionnisme américain et ses effets sur l'économie belge, disponible sur: https://www.nbb.be/doc/ts/publications/economicreview/
13- Jonathan Woetzel, Jeongmin Seong et autre, china and the world: inside a changing economic relationship, available on: https://www.mckinsey.com/featured-insights/asia-pacific.

14- David Sarokin, Reviewed by David Weedmark, the Effects of Free Trade, available on: https://www.smallbusiness.chron.com/effects-trade-3842.html.
15- Michele Ruta, Three Opportunities and Three Risks, of the Belt and Road Initiative, available on: http://blogs.worldbank.org/trade/.
16- Aicia Garcia-Herrero, Europe in the midst of China-US strategic competition: What are the european union's options? available on: http://www.bruegel.org/
17- Nthan Reiff, most likely to be impacted by trade disputes with china in 2019, available on: https://www.investopedia.com/industries
18- Huileng Tan, how trumps trade war threatens chinas ambition to lead the world in technology, available on: https://www.cnbc.com/.
19- Mohamad mahdi, what happens in the south china sea, available on: https://namaazone.com/ar/market/analytic/
20- John Carter China economy, showing effects trade war growth slows again , available on: https://www.scmp.com/economy/.
21- Venezuela inflation de 1000000 d-ici- , disponible sur: http://www.lefigaro.fr/flash-eco
22- America-china-number one, available on: https: // www.fortune .com/, by Bloomberg.
23- Problems Chinese economic growth https, available on://www.economicshelp.org/essays.
24- United states GDP composition by sector, available on: https://www.indexmundi.com/
25- Trade protectionismhttps://www.economics online.co.uk.
26- China belt and road initiative/, available on: https://arabic.cnn.com/travel//gallery-xinjiang-china-traveli.
27- How trade war would impact global growth tariff, available on: https://www.weforum.org/agenda.
28- Which countries will have the highest and lowest inflation in 2017, available on: http://www.focus-economics.com/blog./
29- Technology industry's impact felt in economic growth work force gains, available on: https:/www.comptia.org/about-us/.
30- Us-trade-China- /timeline key dates in the Us-China trade war, available on: https://www.reuters.com/article/.
31- Changing structure American economy workforce middle class 1971-2017 characteristics trends, available on: https://seekingalpha.com/article/4111274.
32- Policy analysis/view/china in the Middle East following in American footsteps, available on: https://www.washingtoninstitute.org/ar/.
33- Chine : hausse de 26,3% pour les importations et de 20,1% pour les exportations en octobre, disponible sur : http://french.xinhuanet.com/2018-11/08/c_137591907.
34- Trade China tariffs economic impact/ tracking the economic impact of U.S. tariffs and retaliatory actions/, available on: https://www.taxfoundation.org/.

ملخص:

تطرقنا من خلال هذا البحث إلى دراسة مستقبل الاقتصاد العالمي في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، التي أعلنها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" باتخاذه لحزمة من التعريفات والرسوم الجمركية ضد الصين، في عودة صريحة إلى تبني سياسة الحمائية التجارية من جديد.

ونهدف من خلال البحث إلى تبيان طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية التي تجمع بين المنافسة والتعاون، وعرض الأسباب التي جعلت ميزة التعاون تتحول إلى صراع تجاري، ثم إبراز انعكاسات هذه الحرب على اقتصاد كلا البلدين وكذلك تداعياتها على النظام التجاري متعدد الأطراف والاقتصاد العالمي.

وتوصلنا من خلال الدراسة إلى أن الحرب التجارية الحالية وإن كانت نتائجها لازالت تظهر على المدى القصير إلا أنها خطيرة، وتشير التوقعات أنها إذا استمرت بهذا التصعيد ستكون عواقبها وخيمة على الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: **الحرب التجارية، النظام التجاري متعدد الأطراف، الرسوم الجمركية، الحمائية التجارية.**

Abstract:

The present study discusses the future of international economy in the context of Sino-US trade war, engaged by American president "Donald Trump" who adopted a series of tariff measures against China, a clear an explicit return to a new protectionist trade policy.

The present research aims to clarify the nature of Sino-US economic relations, which range from competition to cooperation, to explain why cooperation is transformed into a trade war, and to show the repercussions of that war on the two economies and their implications for the multilateral trade system and international economy.

The study found that the current trade war, although its results are still showing in the short term, is serious, and it is expected that if this escalation continues, its consequences will be severe for the global economy.

Keywords: **trade war, multilateral trade system, tariff, trade protectionism.**